2 وزارة الخارجية تحتج على الاحتجاج الإيراني

3 الصحافة الأردنية في عيون بعض أبنائها

4 تغريبة مصرية: رحلة وافدين إلى الأردن بحثاً عن خبز

34 سوني تطلق Alpha بدقة DSLR A900 و٢٤,٦ ميجا بكسل

25 استمرار الطلب على القطايف

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 18 أيلول 2008/ العدد «44» /السنة الأولى
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

سجال خارج المؤسسات الدستورية

الشعب في مرمى نيران محافظين و"حداثيين"

حسين أبو رمّان

لم يشهد الأردن منذ أمد طويل صيفاً في مثل سخونة الفصل الـذي يوشك على الانـتـهـاء، ليس فقط بحرارته الاستثنائية، بل كذلك بالملفات الحساسة التي فتحت خلاله: ملف الفساد الذي طالت أصداؤه شخصيات متنفذة، ملف الاتجار بالبشر، ملف اللقاءات مع حركة حماس، قوانين مثيرة للجدل وافق عليها مجلس النواب،، وملفات أخرى "أقل أهمية"، لكنها أسهمت في رفع سخونة الصيف المنقضي إلى درجـة غير مسبوقة.

إثارة ملفات مماثلة في بلدان أخرى يندرج في خانة الحيوية السياسية، فليس هناك بلد يخلو من فتح ملفات من هذا النوع. بالنسبة لنا في الأردن فإن تلك الملفات تشير إلى مأزق اجتماعي وسياسي دقيق يعيشه المواطن والبلاد على السواء.

في البلدان ذات الحيوية السياسية السليمة، فإن حل المشكلات يكمن في الطرق الديمقراطية، وفي خيار المكاشفة والشفافية التي تتيح للمواطن الاطلاع على تفاصيل أية ملفات غامضة. ما يحدث عندنا في الأردن لا صلة له بذلك. التفاصيل يجري كتمانها أو تأجيل الكشف عن بعض جوانبها، وقبل أن تُعرف وتذاع التفاصيل تبدأ على التو،اصطفافات تتخذ أشكالاً جهوية أو إقليمية أو عشائرية أو شخصية. يتحول الاصطفاف إلى خندقة ويشرع كل طرف ب"إطلاق نار" على الطرف المقابل، في غياب شبه تام للعقل واختفاء الروح النقدية ووجهة النظر القائمة على التحليل، وتجاوز أدوات التحليل الموضوعي التي تتحول مع أجواء الاستقطاب، إلى ملفات ساخنة شبيهة بتلك التي شهدها مجتمعنا في هذا الصيف.

التتمة صفحة 6

أردني

بورتريه محمود السمرة:

نهضوي من جيل الروّاد

توجان فيصل:

الإقامة في قلب العواصف

16

اقتصادي

الدين الداخلي يدنو من بليون دينار

اقـتـرب مـقـدار المديونية الداخلية للحكومة خلال السبعة شهور الأولـى من العام الجاري من حاجز البليون دينار. وقد رافق هذا الصعود هبوط في المديونية الخارجية.

22

حريات

لا عزاء للمسنين في يومهم العالمي

رغم ما يبدو من جهد لمساعدة المسنين، عبر استضافتهم وإيوائهم في دور رعاية خاصة بهم، وعبر معونة يقدمها لهم صندوق المعونة الوطنية، إلا أن هذه الفئة تحتاج إلى الكثير كي تتوافر لها الحياة الكريمة.

32

ثقافي

"سلطانة": غالب هلسا يحضر بعد عقدين على رحيله

أطل على الجمهور صنّاع مسلسل "سلطانة" بما اجتهدوه، دالّين على الأثر من دون أن يلمسوه، مقتربين من روايـة غالب هلسا ومبتعدين عنها في الوقت نفسه.

28

أردني

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

مشاركة ثانية لنائبين في مؤتمر لمجاهدي خلق

"الخارجية" تحتج على الاحتجاج الإيراني

السّجل - خاص

نايمان الروسان

ابراهيم العموش

مريم رجوي

عـادت النائبة نايمان الـروسـان للمرة الثانية للمشاركة في إحدى فعاليات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة، غير آبهة بالاحتجاجات الإيرانية التي خلفتها مشاركتها الأولى ضمن وفد نيابي في مؤتمر للمنظمة عقد في باريس قبل عدة أشهر، أو للاحتجاجات الجديدة حول الزيارة الثانية.

لا تتردد الروسان في إعلان دعمها وتأييدها الكامل للمنظمة وأهدافها التي تسعى إليها، ولا تنكر علاقتها الجيدة بأبرز زعماء المنظمة مريم رجوي.

الزيارة الثانية شارك فيها وفد ضم نواباً حاليين وسابقين، وجاءت تلبية لدعوة قالت الروسان إنها شخصية للمساهمة في أعمال ندوة حول «التسامح في الإسلام» تخللها حفل إفطار أقامته المنظمة الإيرانية المعارضة في باريس.

الوفد ضم إضافة للروسان كلاً من النائب الحالي إبراهيم العموش، والنائبين السابقين: محمد ارسـلان وسليمان عبيدات والكاتب الصحفي سلطان الحطاب.

الغضب الإيراني على الزيارة الثانية لم يختلف حاله عن الغضب عن الزيارة الأولى، فمجدداً عادت إيران استدعاء السفير الأردني لديها جـلال أحمد المفلح، للاحتجاج على مشاركة نواب أردنيين في الندوة.

الروسان وخـلال المناسبتين ألقت كلمة أيدت فيها المنظمة، واعتبرت أن الخطر الإيراني على المنطقة العربية يوازي الخطر الأميركي. على الرغم من أن أميركا هي الداعم الرئيس لمجاهدي خلق وأهدافها في المنطقة.

الـروسـان توافقت مع أهـداف وتطلعات المنظمة في بحثها عن «الحرية والعدالة للشعب الإيراني»، وأعادت التأكيد أن مشاركتها تلبية لدعوة شخصية وليس باعتبارها مساعدا لرئيس مجلس النواب.

لا تتردد الروسان في إعلان دعمها وتأييدها لأهداف المنظمة وتطلعاتها، وفي هذا تقول «لو لم أكن مؤيدة لأهداف المنظمة لما شاركت في مناسبتين من تنظيمها».

المفارقة في موقف النائبة الروسان أنها كانت من أبـرز المؤيدين للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، الذي حبس وخلع من منصبه من قبل القوات الأميركية في العراق. وها هي تدعم بقوة منظمة مجاهدي خلق المؤيدة من قبل الولايات المتحدة.

تعتبر منظمة مجاهدي خلق من أكبر وأنشط حركة معارضة إيرانية، وتأسست العام 1965 وعلى أيدي مثقفين إيرانيين أكاديميين كمنظمة وطنية ديمقراطية ومسلمة وذلك بهدف إقامة حكومة تعددية إيرانية.

وتـعـد جـــزءاً مـن ائـتـلاف واســع شامل (المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية) الذي يعمل للمقاومة الإيرانية بمثابة المقاومة في المنفى. ويضم المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية 5 منظمات وأحزاب و550 عضواً بارزاً ومعروفاً من الشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية والخبراء والفنانين والمثقفين والعلماء والضباط إضافة إلـى قـادة جيش التحرير الوطني الإيراني.

الزيارتان أثارتا رفضا فوريا من قبل إيران نتج عنهما استدعاء السفير الأردني في إيران، بيد أن الحكومة تعاملت مع الاستدعاء الثاني بنهج مختلف عن الاحتجاج السابق.

في المرة الأولـى وبعد أن تم استدعاء السفير الأردنـي في إيـران، قامت الخارجية الأردنية باستدعاء مماثل للقائم بالأعمال الإيرانية في عمان والتأكيد لـه، أن الوفد المشارك غير رسمي، وإنما هو وفد شعبي.

تعامل الخارجية هذه المرة كان مختلفا. فبعد يوم من الاستدعاء الثاني خرج الناطق الإعلامي باسم الوزارة نصار الحباشنة، معلناً رفـض الأردن استدعاء الحكومة الإيرانية للسفير الأردني في طهران ،مؤكدا أن الأردن يتعامل مع السلطات الشرعية والـدول ولا يتعامل مع منظمات وأحزاب.

وأشـار إلى أن مشاركة النواب تعبر عن موقف شخصي لهم ولا تعكس أي موقف للحكومة الأردنية.

رد الناطق الإعلامي لـوزارة الخارجية ، جاء وفق ما قالت وكالة (بترا) ردا على سؤال لمندوبها، مـا يـعني أن الـرد كـان مكتوبا، ومدروسا، ولم يأتِ ضمن سياق مؤتمر صحفي أو لقاء إعلامي. وكان مرتبا.

تعامل الأردن بحزم مع الاستدعاء الإيراني للسفير، وذلك وفق ما جاء في تصريح الناطق الإعلامي الحباشنة الـذي شدد على "رفض الأردن للاحتجاج الإيراني، وبخاصة أن الأردن قد سبق وأوضح للمسؤولين الإيرانيين في مناسبات عدة أنه ليست له أية اتصالات مع حركة مجاهدي خلق"، مذكراً أن وزير الخارجية كان بيّن بوضوح هذا الموقف لنظيره الإيراني، لدى لقائهما على هامش اجتماعات مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد أخيرا في طهران.

الوفد البرلماني في المرة الأولى كان أوسع وكانت المشاركة أشمل، فرئيسه كان النائب الأول لرئيس مجلس النواب ممدوح العبادي وضم ثمانية نواب حاليين هم ممدوح العبادي، نايمان الروسان، محمد أبو هديب، فخري اسكندر، عبد اللّه الغرايبة، مفلح الرحيمي، أحمد دندن العتوم، وإبراهيم العموش ،إضافة لنواب سابقين.

الزيارة الأولى تخللتها كلمة للعبادي وأخرى للروسان، ظهر في فحواهما مدى التعاطف مع الحركة وزعمائها وتحديدا مريم رجوي، فاستحضرت الروسان مكنونات اللغة العربية لتعبر لرجوي عن مدى إعجابها بها وتأييدها لأفكارها وشجاعتها وأهمية وجود حركتها.

ولـدت مريم رجـوي في العام 1953 في عائلة من الطبقة الوسطى. وهي خريجة في فرع هندسة المعادن من جامعة «شريف» التكنولوجية.

رد الناطق الإعلامي لوزارة الخارجية، جاء وفق ما قالت «بترا» ردا على سؤال لمندوبها

وبسبب ما أبدته من الكفاءة والأهلية المتميزتين انضمت مريم في شهر شباط (فبراير) العام 1985 إلى قيادة المنظمة، وبعد 4 سنوات من ذلك تم اختيارها أمينة عامة لمنظمة مجاهدي خلق الإيرانية. وفي يوم 28 آب (أغسطس) العام 1993 ونظراً لخدماتها وكفاءاتها ومؤهلاتها اختار المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية السيدة مريم رجوي رئيسة مقبلة لإيـران في فترة انتقال السلطة إلى الشعب. وعقب ذلك استقالت مريم رجوي في 17 أيلول (سبتمبر) 1993 من جميع مناصبها في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية

ترى الروسان أن «الاحتجاجات الإيرانية المتكررة غير منطقية، مستغربة تأثر واستفزاز إيران من مشاركة وفد شعبي في إعمال ندوة حول التسامح في الإسلام».

وقالت الروسان إنها في حال تلقيها أي دعوة جديدة من قبل منظمة «مجاهدي خلق» فإنها لن تتردد في تلبيتها، رافضة في الوقت ذاته زج مجلس النواب في القضية.

يقول محرر الشؤون البرلمانية في يومية «العرب اليوم» الزميل وليد حسني إن منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة تصنف كـ»منظمة إرهابية محظورة» من قبل أغلب دول العالم، وبالتالي، فإن تعامل نواب أردنيين معها يثير علامات سؤال عديدة.

وفي الوقت الذي يرفض فيه حسني الدفع بأن مشاركة النواب الأردنيين «فردية»، يحذر من الزج بـ«مجلس النواب في أتون صراعات إقليمية وخارجية». ويخلص إلى أن إشارات عدة يمكن أن تفهمها إيـران جـراء مشاركة برلمانيين في أعمال مؤتمر «خلق» أبرزها التلويح لإيران بـمنظمة «خلق» على قاعدة إن لكل دولة يد تؤلمها.

مجلس النواب نأى بنفسه عن الزيارتين فرئيسه عبد الهادي المجالي أكد أن زيارة نـواب لباريس لحضور مؤتمر لـ«مجاهدي خلق» «شخصية» وليس للمجلس علاقة بها من قريب أو بعيد، كما أن مساعدة الرئيس نايمان الـروسـان أكـدت أن الـزيـارة الثانية «فردية» أيضا.

الروسان التي كانت تتحدث عن زيارتها الثانية في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس النواب ممدوح العبادي وأبلغته تحيات قائدة منظمة مجاهدي خلق مريم رجوي له، أكدت أن زيارة ثالثة يتم الترتيب لها ستكون أوسع وأشمل من الأولى والثانية، ولم تستبعد أن تشمل عدداً أكبر من النواب.

زيارتان نيابيتان واحتجاجان إيرانيان، وثالثة في الطريق، لم يتم الكشف عن توقيتها، ومجلس النواب يعلن أن لا دور له في الزيارتين ، والخارجية توضح أنها ملت من التأكيد للجانب الإيـرانـي أن الموقف الأردنـي تجاه منظمة مجاهدي خلق لم يتغير منذ العام 1988 كل ذاك لم يوقف سيل الأسئلة التي تثيرها تلك الزيارات ومدى توافقها مع المصالح الوطنية والتأكيد الرسمي على عدم التعامل مع أحزاب أو هيئات، وإنما مع دول، كما انتقد الأردن بشكل دائم التدخل الإيراني المتواصل في الشأن اللبناني والعراقي والفلسطيني.

أردني

الصحافة الأردنية في عيون بعض أبنائها

علاقات زبائنية وسعاة بريد مع مراكز قوى

موفق ملكاوي

مشهد إعلامي محلي مختل، يعاني من اصطفافات على خلفيات عدة، والنتيجة أن الإعلام انحرف عن أهدافه في الرقابة وكشف الحقيقة أمام القارئ، ولم يعد يمارس عملية التنوير في المجتمع.

الشهور الأخيرة كشفت وجها آخر للصحافة الأردنية، التي استطاعت إثبات مقدرتها على التخندق خلف واجهات كثيرة، جميعها ادعت احتكار الحقيقة، وعابت على الآخرين مواقفهم، مرجعة إياها إلى «تمترسات لا مهنية»، وأحيانا «لا أخلاقية».

العلامة الكبرى التي أفرزتها «المعارك الأخيرة» جاءت تحت عناوين شتى، مثل: «التمترس الإقليمي»، و«الاصطفاف الجهوي أو الشخصي».

الرنتاوي يؤكد على الخلل في زاوية الرؤية التي ينطلق منها كثير من الكتاب في نقدهم لليومي

عدد كبير من الكتاب هاجموا شخصيات عامة. آخرون اختاروا الاصطفاف إلى جانب تلك الشخصيات والدفاع عنها، غير أن ما يراه صحفيون آثروا عدم الانسياق وراء هذه النزعات، ولم يختلط لديهم الحابل بالنابل كالعادة، أن الهوية الوطنية: «الأردنية» أو «الفلسطينية» كانت عنوانا لكثير من «المشاجرات الصحافية» على صفحات الجرائد المحلية، وفي أكثر من موقع إلكتروني.

فريق ثالث تواجد على الساحة أيضا، وهو الذي نأى بنفسه عن ذلك السباق، مبقيا على شيء من وظيفة الصحافة، وانتقد الأوضاع بعيدا عن الفرز الإقليمي والشخصي.

كاتب صحفي في يومية محلية فضل عدم نشر اسمه، يرى أن الحاصل على الساحة ما هو إلا «اصطفاف إعلامي تبلور وفق فرز جغرافي لم تعهده الحياة السياسية والإعلامية في الأردن على هذا النحو السافر».

يقول «الأمر برمته يشكل علامة خطر». ويدعو الإعلاميين المستقلين والمنتسبين إلى التيار التنويري الحقيقي لأن يواجهوه، وأن يمنعوا تغلغله إلى ما هو أبعد.

الكاتب الصحافي عريب الرنتاوي يعتقد أن ثمة أسبابا حقيقية ووجيهة للخلاف، وأن هناك آراء مختلفة في التفكير السياسي والاجتماعي.

المشكلة كما يراها هي في كيفية التعبير عن أوجه الخلاف تلك والتي «تأتي على شكل اصطفافات إقليمية، ومظاهر استزلام».

ويلفت إلى أن هناك على الساحة ما بات يعرف بـ «علاقات زبائنية»، ترعرعت بين الجسم الصحفي ومراكز القوى في البلد، ما يفضي إلى وجود «مظاهر انحطاط في مستوى النقاش من خلال شخصنة الأمور».

الرنتاوي يؤكد على الخلل في زاوية الرؤية التي ينطلق منها كثير من الكتاب في نقدهم لليومي، ما يجعله يتساءل: «هل الفساد يكون عظيما حين يصدر عن جهة، ولا يكون عظيما حين يصدر عن جهة ثانية؟» وهل يلزم التحقيق فيه عند جهة، بينما يسكت عنه عند جهة أخرى؟!

«الخلل موجود»، يؤكد الرنتاوي، وهو ما يفرز المظاهر المرضية على الساحة، لتغدو ساحتنا الإعلامية عبارة عن قوى شد للاستقطابات والاستزلام، ولا تغني أي قضية.

الكاتب الصحفي محمد أبو رمان يؤكد أن الاصطفافات الأخيرة، وارتفاع منسوب الحرية في ما يكتب في الصحف المحلية، ليست حرية إعلامية حقيقية، بل هي أقرب ما تكون إلى «التخندق الإعلامي، والاصطفاف مع مراكز القوى المتصارعة».

ويرى أن ما رفع سقف الحرية، كان السجال حول شخصية وسياسات باسم عوض اللّه، رئيس الديوان الملكي، الذي يراه «شخصية جدلية أثارت وما زالت حراكا إعلاميا واستقطابات واضحة».

وإذا كان موقع رئيس الديوان الملكي في السابق تم إعفاؤه من السجال الإعلامي، فإن وجود عوض اللّه في هذا الموقع، وتوسيع دور هذا الموقع وسلطاته إلى الحد الذي يرى فيه بعضهم أنه غدا «حكومة ظل»، فضلا عن التشديد على أن «عوض اللّه هو الذي يدير الملف الاقتصادي»، جعل من موقع رئيس الديوان مثار سجال طويل بين الإعلاميين، حتى وصل إلى الشارع الأردني.

يرى أبو رمان أن هذه المعطيات دفعت بالتيار المعارض ونخبة من كتاب وإعلاميين إلى «توجيه النقد مباشرة إلى عوض اللّه، الأمر الذي أثار مسألة الحرية الإعلامية».

اختلاف الموقع وحصانة صاحبه بين الأمس واليوم عائد، بحسب أبو رمان، إلى أن رئيس الديوان في الماضي كان بعيدا عن الاشتباك المباشر بالمعادلة السياسية والاقتصادية، ما جعل الموقع محصنا تقليديا، ولكن حين يكون منخرطا في هذه المعادلات، سيؤدي ذلك إلى وضعه تحت المجهر السياسي والإعلامي.

يعترف أبو رمان بأن جزءا كبيرا مما يدور على الساحة الإعلامية المحلية هو في حقيقته «اصطفافات تحكمها اعتبارات عديدة، لا شأن للحقيقة والموضوعية بها».

يعترف أبو رمان بأن جزءا كبيرا مما يدور على الساحة الإعلامية المحلية هو في حقيقته «اصطفافات تحكمها اعتبارات عديدة، لا شأن للحقيقة والموضوعية بها»

ويعيد جزءا كبيرا من المشكلة إلى «العلاقة غير السوية بين الإعلامي والسياسي». ففي الوقت الذي يرى فيه أهمية وجود هكذا علاقة، كمصدر مهم للمعلومات بالنسبة إلى الإعلامي الذي يرفع من سوية مقالاته، فإنه يؤكد أن هناك مشكلة متجذرة في هذه العلاقة: «العديد من الكتاب والصحفيين تحولوا إلى سعاة بريد»، وظيفتهم نقل رسائل باتجاه واحد: من السلطة إلى القارىء.

الأصل في العلاقة، بحسبه، هو أن تحدد مسافة فاصلة وواضحة المعالم بين الطرفين، فالمسؤول يقدم المعلومات، ولكن على الإعلامي أن يقدم رأيه المستقل بعيدا عن تأثير السلطة.

كاتب صحفي فضل عدم نشر اسمه يرى أن «المعركة يقودها مركز قوى واحد. ويقول يعتقد أن هناك توجها سياسيا واقتصاديا يقوده رئيس الديوان الملكي باسم عوض اللّه يؤثر على مستقبل الأردن السياسي».

وبالتالي فإن هذا التيار يجهد في التحرك لمحاصرة هذا الخيار عبر تشكيل رأي عام لمواجهة هذه السياسات التي لم تكن وثيقة (ع.ع) المفترضة إلا واحدة من تجلياتها.

لكن «الحقيقة حمالة أوجه»، واختلاف الآراء في ما هو دائر على الساحة لا يفسد «هجمة الحرية»، التي يرى فيها بعضهم «مهرجانا يجب المشاركة فيه: بالتغني بفضائل قوم، الندب والبكاء على الأطلال، أو بتفنيد المزاعم وتبيان الأسوأ من السيء».

«تسديد فواتير»، يقول أحد الصحفيين المخضرمين. فهو ينظر إلى الفريقين المتصارعين على أنهم «أبواق للجهات المتصارعة»، وكتاباتهم لا تصدر عن قناعاتهم الشخصية».

صحفيون آخرون يؤشرون على كتاب زوايا يومية أو أسبوعية معينين، ويقول إنها «كتابات مدفوعة الأجر»، وإن كتاباتهم ضد هذا الفريق أو ذاك لا دخل لها بالسجال الدائر، وإن تقاطعت معه، فهم «ليسوا ليبراليين ولا محافظين ولا إقليميين: ببساطة هم نفعيون حتى النخاع».

مدير مكتب قناة «الجزيرة» في عمان الكاتب الصحفي ياسر أبو هلالة، يؤكد وجود هذه الفئة من الإعلاميين الذين «لا يتورعون عن الكتابة في أي أمر». ويؤكد أن الجدل الإعلامي الحالي دائر حول شخصية رئيس الديوان الملكي، وأنه أحد الذين كتبوا ضد هذه الشخصية.

أبو هلالة لا يرى حرجا في الكتابة ضد سياسات الشخصيات العامة، ويشير إلى أنه يعرف عوض اللّه منذ العام 1995، وأنه كتب عنه منتقدا في العام 2004، واصفا إياه بأنه «أقوى من دبابة»، كما يشير إلى كتاباته ضد الأجهزة وحول قضايا الحريات العامة.

ويؤكد أن دور الصحفي، في الأساس، دور نقدي، إذ ليس المطلوب من الكاتب ألا يكون صاحب رأي، ففي هذه الحالة إما أن يكون جبانا، أو جاهلا وعاجزا عن تكوين رأي خاص به. ويقول «المعلق يجب أن يكوّن رأيا بما يجري، سواء كان أمرا داخليا أو خارجيا».

أبو هلالة: أن دور الصحفي، في الأساس، دور نقدي، إذ ليس المطلوب من الكاتب ألا يكون صاحب رأي

غير أنه لا ينكر وجود اصطفافات إعلامية، وكتاب لا هوية لكتاباتهم، «هناك كتاب مارسوا أسوأ أنواع الإقليمية بقصد اللعب على غرائز الناس»، واصفا ذلك بأنه «لعب غير مشروع، وجريمة لها مخاطرها على أمن المجتمع والبلد برمته».

يرى أن هذا النفر من الكتاب نقلوا المعركة إلى الشارع: «أوهموا الناس بأن هناك من تتم مهاجمته على أساس أصوله، متناسين أن النقد يوجه إلى سياسات غير مقبولة».

أبو هلالة يبين أن «الانقسام السياسي علامة صحة»، لكنه لا يرضى عن التقسيم الجغرافي الذي يصفه أنه «مدمر»، مرجعا ذلك إلى أن «العلاقة الأردنية الفلسطينية في بعدها الداخلي هشة، ولا تحتمل مثل هذه التقسيمات».

لكن هل تتوقف الساحة الإعلامية عن نقد الشخصيات العامة وسياساتها؟ وهل تتوقف عن تأييد سياساتها خوفا من تهم «الاصطفاف والإقليمية والتبعية؟».

أسئلة يطرحها صحفيون باتوا هيابين من دخول هذا المعترك خوفا من التهم الجاهزة التي أصبحت في متناول الجميع!

وإلى حين التوصل فعليا إلى أن «ما من أحد يتم اغتياله على الهوية»، وأنه فعلا «ما من اصطفافات عمياء أو نفعية بحتة»، سوف تظل مهمة الصحافة معطلة، يندب عليها الجميع: الإقليميون والمصطفون والنفعيون، إضافة إلى أولئك الذين ما يزالون يؤمنون ببصيص الضوء الذي يأتي بعد العتمة الشديدة.

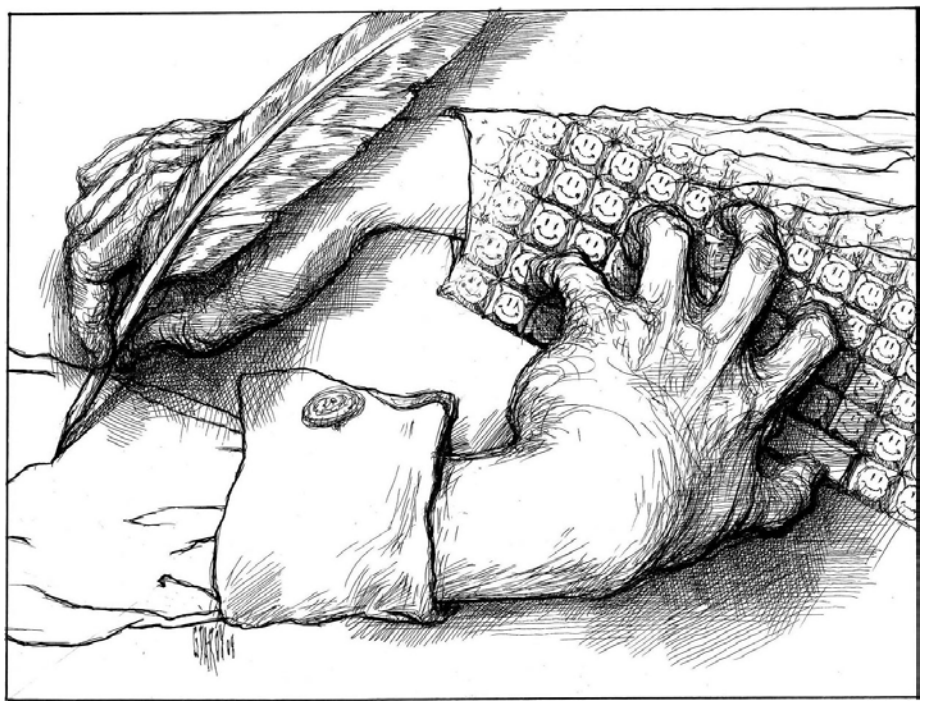

أردني

تغريبة مصريةٍ: رحلة وافدين إلى الأردن بحثاً عن خبز

محمد العرسان

بـدأت رحلـة إسماعيل مـع الغربة من محافظة كفر الشيخ، عندما عرض عليه أحد أقربائه شراء عقد عمل في الأردن بـ8 آلاف جنيه مصري (نحو ألف دينار أردني) للعمل حارساً لعمارة. لم يكن العرض مغرياً، لكن تفكير إسماعيل بمستقبله وسـط بطالةٍ تستشري في مجتمع فقير، دفعته للقبول بما لا يتناسب مع الشهادة العليا في الزراعة التي يحملها.

إسماعيل ابن الـ30 ربيعاً، يعيل عائلة من ثمانية أفراد من بينهم أربع فتيات، يعمل جاهداً -حسبما تقتضيه العادات والتقاليد في مصر- لتجهيزهن عند الزواج، بتوفير الأدوات الكهربائية والأثاث اللازم لكلٍ منهن في حال طرقَ العريس بابها.

الـواقـع الـذي يعيشه إسماعيل، دفعه لاختيار «سكة السفر» التي قادته للأردن، بعد أن وفّر، بشقّ الأنفس، المبلغ الذي طلبه أحد السماسرة النشطين بين الأردن ومصر. لكنه، بعد وصوله، اكتشف أن الذي ينتظره هو «الأعمال الحرة»، وليس حراسة العمارة، فلم يكن أمامه بعد أن دفع المبلغ الكبير إلا أن ينخرط في العتالة وأعمال الإنشاءات، وخدمات أخرى، مقابل بضعة دنانير يساهم فرقُ صرف العملة في جعلها دخلاً «معقولاً» له.

إسماعيل يعيش في مدينة إربد، في بيت مكوّن من غرفتين إضافة إلى مطبخ وحمّام، يشاطره السكن 7 عمال مصريين يعملون في مجالات مختلفة، يجد كلٌ منهم في الغرفتين المتآكلة جدرانهما محطةً لـ«استراحة محارب» أمضى معظم ساعات نهاره في عمل شاقّ.

أبو النصر، 38 عاماً، أحد زملاء «الشقاء»، بحسب تعبيره، يمتهن الأعمال الحرة في الأردن منذ أربعة أعـوام، وقـد حـدث له ما حـدث لإسماعيل مـع «مافيا التصاريح». يقول أبو النصر الذي أتى من ريف القاهرة: «هـذا استغلال للعمالة المصرية، ونحن لا نستطيع أن نشتكي لأحـد»، ويضيف أن السفارة المصرية لا دور لها: «إنها لا تتابع أوضاع المصريين، ولا تحصّل حقوقهم. إذا أراد الواحد أن يشتكي يقولون له: روّح على بلدك».

هذه عينة مما يتعرض له عمال مصريون كُثر تقوم عليهم قطاعات بأكملها، بخاصة قطاع الإنشاءات. يأتي العامل المصري إلى الأردن للعمل في مزرعة بحسب التصريح الذي يكلفه مبلغاً كبيراً، إلا أنه يكتشف أن العمل الذي ينتظره مختلف، أو ربما لا يجد عملاً أبداً، ما يدفعه للعمل بشكل مخالف في السوق، أقلّه لتسديد «ثمن» التصريح الذي حصل عليه في مصر بعد أن استدان من أكثر من جهة لـ«تدبيره». ناهيك عن تكلفة المعيشة المرتفعة بالأردن بعد موجة الغلاء التي اجتاحت البلد، وتركزت في المواد الغذائية الأساسية، كما يقول المصري غالب (33 عاماً) الذي يعمل «معلم شاورما» براتب 350 ديناراً.

رُخص الأيـدي العاملة، وإمكانية عملها لساعات طويلة في اليوم، هو ما يجعل العمال المصريين مَطْمعاً من جانب أصحاب العمل الأردنيين، بخاصة في قطاعَي الإنشاءات والـزراعـة. وهو ما يؤكده مدير عام اتحاد المزارعين محمود العوران، مضيفاً أن هذه العمالة «تتسم بقابلية المبيت داخل المزرعة، على عكس العمالة المحلية».

أسـامـة، مصري يعمل في الإنـشـاءات، يتحدث بمرارة عن أوضاع العمال المصريين في هذا القطاع: «إننا نحصل على رواتب متدنية مقابل ساعات عمل طويلة وشاقه من دون أجر إضافي، فضلاً عن أننا غير مسجلين في الضمان الاجتماعي، ولا تأمين صحي لنا».

حكاية أبو النصر السابقة لا تختلف عن حكاية زميله محمود، من كفر الشيخ، الذي يقول: «أنا في الأردن من شهر تقريباً. أريد أن أجمع ثمن التصريح وأغادر. كلّفني التصريح 8 آلاف جنيه، بينما كانت كلفته على الشخص الذي وفّر العقد لي 200 دينار أردني فقط».

يبدي إسماعيل تذمراً من نظرة المجتمع له، ومن سوء المعاملة التي يتلقاها أحياناً: «بعضهم يعاملنا كعبيد، وينظر لنا كمواطنين درجة ثالثة، ناهيك عن ملاحقة رجال الأمن لنا. فرغم أوضاعنا القانونية السليمة، إلا أننا مصدر شكّ بالنسبة لهم». ويضيف: «إذا كانت الحكومة لا تريد بقاءنا، فلتُلغِ العقود والتصاريح ولتُعِدنا إلى بلدنا».

هذا المستوى من المعاملة، دفع مئات من العمال المصريين للتجمهر أمام السفارة المصرية بعمّان في 10 أيار/مايو 2007، احتجاجاً على ما وصفوه «إسـاءة» بعض سلطات الأمن الأردنية معاملتهم، وقيامها بضرب بعضهم ضرباً مبرحاً تسبب في إحداث إصابات.

إحصائيات وزارة العمل تقول إن نسبة العمال المصريين قياساً للعمالة الوافدة في الأردن 68 بالمئة من أصل زهاء 275 ألف عامل، يعمل منهم زهاء 65 ألفاً في الزراعة، ومثلهم في الصناعة، و43 ألفاً في الإنشاءات. أمـا الـعـدد الأكـبـر مـن العمال المصريين فيعملون في قطاع الخدمات، ويتجاوز عددهم 100 ألف عامل.

يروي عامل مصري كيف لقي أحد زملائه حتفه بعد أن قفز من فوق مبنى مرتفع ليتجنب وقوعه في أيدي «باص متابعة الوافدين» الذي توقف صدفة أمام مكان عمله.

ساعاتٌ قليلة في سكن لعمال مصريين، كفيلة بتقديم صورة عن حياتهم الاجتماعية. يُقسِّم العمال المهام البيتية بينهم بالتساوي، فمحمود مثلاً يتولى مهمة الطبخ، وإسماعيل يتحمل عبء الجلي، وغالب يشرف على برنامج الطعام، بوصفه «معلم شاورما».

جمعتهم الغربة في بيت واحـد، رغم اختلاف مناطقهم ومنابتهم ومشاربهم. هنا، في الأردن، تشكّل كل مجموعة منهم عائلة، هدفها واحـد: «الحصول على حياة كريمة قدر المستطاع» بحسب تعبير محمود. شباب اختاروا العمل الشاقّ والغربة مفتقدين حنان الأسـرة. فها هو أسامة يعبّر عن اشتياقه لتقبيل يد أمّه التي لم يرها من خمسة أعوام. أما غالب فيحنّ للصعيد، ويتمنى لو يعود ليقضي في أرجائه ساعة واحدة.

هذه الحالة المعيشية المتردية للعمالة المصرية في الأردن تأتي في وقت يُتهم به الأردن -حسب تقارير دولية- بـ«الاتجار بالبشر»، وانتهاك حقوق العمال الوافدين في القطاعات المختلفة، بخاصة في المناطق الصناعية المؤهلة.

بحسب تقرير أميركي صدر أخيراً، وتعكف وزارة العمل على إعداد رد رسمي عليه، فإن الأردن بات مهدداً بفرض عقوبات أميركية عليه، إذْ لم يعد يفصله عن «فئة المراقبة (3)» التي تتعرض الدولُ التي تدخلها لتلك العقوبات، سوى درجة واحدة.

العمالة الوافدة تعاني من تمييز واضح بالتشريعات الأردنية. في هذا السياق رفض مجلس النواب أخيراً التعديل الذي تقدمت به الحكومة على المشروع المعدِّل لقانون العمل لسنة 1996. التعديل الذي رفضه المجلس يسمح للعمالة الوافدة بالانتساب إلى نقابات العمال.

النائب عبد الـرؤوف الـروابـدة قال خلال مناقشة مشروع القانون إن هذا الأمر «سابق لأوانه»، فيما رأى النائب عبد الكريم الدغمي أن السماح للعمالة الوافدة بالانضمام إلى نقابات العمال «أمر يتعارض مع السيادة».

العمالة الـوافـدة تعاني أيضاً من عدم اهتمام منظمات حقوق الإنسان بها. رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنـسـان هاني الدحلة يلقي باللوم في هذا السياق، على «الإمكانيات المادية الضعيفة التي لا تتيح لمنظمات حقوق الإنـسـان إجـراء دراسـات ميدانية عن أوضاع العمال».

اتفاقيات لتنظيم العمالة

يحاول الأردن ضبط تدفق العمال المصريين إلى أراضيه، بتقنينه. ففي أواخـر العام 2007، وقّـع وزيـر العمل الأردنـي باسم خليل السالم، ووزيـرة القوى العاملة والهجرة المصرية عائشة عبدا لهادي، اتفاقية مشتركة لإعـادة تنظيم اسـتـقـدام العمالة المصرية واستخدامها.

المستشار الإعـلامـي فـي السفارة المصرية بعمّان، صالح عبد المنعم، أكد في تصريحات صحفية أن هذه الاتفاقية، «مكّنت من تصويب وضع عشرات آلاف الوافدين المصريين الذين يعملون في الأردن، وساهمت في إلغاء السلبيات التي كانت سائدة، بخاصة المتاجرة بعقود العمالة».

الاتـفـاقـيـة تـنـص عـلـى أن يعمل الجانبان على تزويد الجهات المعنية في الدولتين بقوائم تتضمن أسماء العمال الذين تتم الموافقة على استقدامهم، لضمان حصولهم على بطاقة من وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية تتضمن البيانات الواردة بالعقد المصادق عليه من وزارة العمل الأردنية والسفارة المصرية في عمّان.

تنص الاتفاقية أيضاً على أن يمنع الجانب المصري خروج أي شخص لغايات العمل في الأردن إلا بعد حصوله على البطاقة وعقد العمل. وبموجب الاتفاقية، تشدد الجهات الأردنية على عدم منح أي شخص قادم للأردن تصريحَ عمل إذا كان قادماً بقصد الزيارة أو الحج أو العمرة أو المرور.

كان الأردن ارتبط مع مصر باتفاقية تعاون في مجال القوى العاملة، جرى توقيعها في العام 1985. كما وُقّعت مذكرة تفاهم لتنظيم تدفق العمالة المصرية لسوق العمل الأردني في العام 1997، تضمنت إلـزام الجانب المصري بإنشاء قاعدة بيانات محوسبة بأسماء العمال الراغبين في العمل بـالأردن، وإطلاع الجانب الأردني عليها حاسوبياً.

أردني

أغنياء يزاحمون فقراء على الحاويات

نبش النفايات: مهنة يتسابق عليها تجار وسماسرة ومتعطلون

محمد شما

في الوقت الذي يبحث فيه الشباب الأردني عن عمل بين جموع المباني الضخمة، فإن شباناً يعيشون بمدينة الزرقاء المجاورة لعمّان، يبحثون عن طريق آخر للكسب.

هؤلاء الشبان يبحثون عن قُوْتهم بين أكياس القمامة السوداء. لا روائح كريهة تثنيهم عن عملهم، ولا ظروفاً صعبة تحول دون وقوفهم أمام عملٍ دخل حديثاً لقاموسهم في المدينة الأشدّ فقراً، والأكثر كثافة سكانية من بين المدن الأردنية.

يلتزم المتعهد بضمان سنوي يصل إلى 31 ألف دينار يدفعها لإدارة المكب لتسمح له بالنبش

خمسة عشر شاباً عمرُ الواحد منهم لا يتجاوز 25 عاماً، يجمعهم الفقر والتشتت، عنوانهم الحالي مكب نفايات الزرقاء الواقع جنوبي شرق المدينة. «كثير من الشبان عملوا في المكب، وأزعمهم وأكثرهم صموداً لم يستمر سوى شهر واحد»، يقول علي (18 عاماً)، مضيفاً: «كل عامل في المكب جمل محامل».

يقع المكب على أرض مجاورة لمدينة الزرقاء تقدر مساحتها بـ100 دونم ، في منطقة تعرف بـ«حي المصانع» قرب جسر الكلية، حيث تعمل البلدية على إنشاء محطة تحويلية، خلال سنة، يكون العمل فيها آلياً، في توجّه لإغلاق المكب القائم بين الزرقاء وعمّان، بمبلغ قدّره القائمون على المشروع بربع مليون دينار. يضاف له ربع مليون دينار، كلفة آليات وشاحنات، وربع مليون أخرى كلفة تزفيت الطريق الواصل إلى المكب، لتكون كلفة المشروع مليون دينار أردني.

أرض المكب هدية مقدمة من الجيش لبلدية الزرقاء، «لأن المحطة القديمة تشكل مكرهة صحية كبيرة في المنطقة، والمحطة الجديدة هدفها تلبية الحاجة المتزايدة لضبط مخلفات الاستعمال اليومي»، يقول مدير العلاقات العامة والإعلام في بلدية الزرقاء، صادق الحاج.

يوسف كتانة، مدير العطاءات في بلدية الزرقاء، يوضح أن الزرقاء تنتج 300-400 طن نفايات يومياً في الشتاء، وما يزيد على 500 طن يومياً في الصيف. «كانت النفايات ترمى في المكب الواقع ما بين الزرقاء وعمّان، محدثةً مكرهة صحية كبيرة، فضج الناس بالشكوى، ثم إن النفايات كانت تنقل مخلوطةً للمكب، أما الآن فإن هذه المحطة تسمح بفرز النفايات ضمن إمكانيات بسيطة لتنقل إلى مكب الغباوي».

أحمد الزواهرة، مدير المحطة التحويلية، يقول إن الشباب يعملون في النبش ضمن اتفاق مسبق مع المتعهد، «ما نستطيع فعله، أن ننصحهم بأخذ الحيطة والحذر، من الأدوات الطبية، المتناثرة هنا وهناك. بعضهم يتناول أغذية فاسدة داخل أكياس، ما يعرضهم للمرض والتلوث».

«إذا ما تعرض أحدنا لأذى، يقوم رفاقه بنقله إلى مستوصف قريب لمعالجته، ثم يعود إلى عمله كالمعتاد».. يقول محمد، نافياً أن يكون أحدهم قد تعرض لحادث ما في السابق.

«لا نستطيع أن نكون أوصياء عليهم»، يقول الزواهرة وهو يستمع للحوار الدائر بين هؤلاء الشبان و«السّجل»: «ننصحهم دوماً بتوخي الحذر».

هذه «المهنة» تسمى «نبش النفايات»، يدير العمل فيها متعهد يشتري ما يرى أن له قيمة، ليبيعه عبر سماسرة وتجار. بعضهم يجني أرباحاً كبيرة، فيما يقبض الشبان أجورهم، يومياً، أو في آخر الشهر.

«أي شيء يطلع معنا نلمه: بلاستيك، ألمنيوم، نحاس. نجمع المواد ونبيعها، من خلال المتعهد الذي يتولى الأمر»، يقول علي الذي يأخذ يومياً أجرة تصل إلى 8 دنانير، لقاء عمله الذي يبدأ من السادسة صباحاً حتى الرابعة عصراً.

أجرة علي غير ثابتة، فهي تعتمد على ما يجده يومياً بين أكوام النفايات. يعمل أحمد، 20 عاماً، في المكب منذ أربع سنوات، ولم يتعرض لأي تلوث أو إصابة عمل، رغم الأدوات الطبية المتناثرة من حوله والتي قد تحمل عدوى. يقول بصلابة: «هذه رزقتنا اليومية».

نبش النفايات، ليست مهنة عادية أو مقتصرة على الشبان الخمسة عشر، إذ أصبحت ساحة خصبة تستقطب رجالاً يتاجرون بأكوام النفايات، حيث يتم طرح عطاء وينظّم مزاد علني، الفائز به يجيّش شباناً متعطلين عن العمل لجمع النفايات وفرز الصلب منها ووضعها في أكياس. يلتزم المتعهد بضمان سنوي يصل إلى 31 ألف دينار يدفعها لإدارة المكب لتسمح له بالنبش، إضافة إلى رواتب للشبان. وتباع المواد الصلبة لتجار يقومون بدورهم ببيعها لآخرين يعيدون تدويرها مرة أخرى للاستعمال.

«تطرح البلدية، وبشكل سنوي، عطاء فرز النفايات أمام المتعهدين والشركات الراغبة بقيمة مالية تتجاوز 300 ألف دينار، آخذين في الحسبان أن تكلفة نقل الطن الواحد من النفايات تساوي 365 قرشاً»، يقول الزواهرة.

من أدوات العمل في هذه المهنة، «آلة نبش»، وهي عصا حديدية حادة الأطراف، تستخدم لنبش الأكياس وللبحث عن الخردوات. يعمل الشاب فترة طويلة نسبياً، ثم يأخذ قسطاً من الراحة، ويغتسل بماء خزان مياه، ويتناول شيئاً من الطعام، هو ما جمعته أمه أو ما عثر عليه من معلبات بين أكوام النفايات، ثم يجلس تحت مظلة خيش برتقالية اللون مهترئة - يبدو أنها كانت من بين النفايات- ليستأنف العمل بعد ذلك حتى ساعة متأخرة من الليل. هذا برنامج العمل اليومي.

عندما تعمل المحطة آلياً، سنتشرد من جديد، ونعود إلى الشوارع، لا عمل لنا ولا لقمة طعام لدينا

محمد عدوي، 24 عاماً، يبرر ساعات عمله الطويلة بالقول، بأنه ينام في مكان عمله: «هناك براكية صغيرة أبيت فيها». نوم محمد في المكبّ هدفها «حراسة البضاعة، واختصار معاناة المواصلات».

الطريق إلى المكب غير سهلة، فلا تصلها مواصلات النقل العام، وهي تعتمد على تنقلات ذاتية، ومحمد، القاطن في الرصيفة، يجد إقامته في المكب «مريحة». يقول: «نحتاج إلى ثلاثة عمال. إذا كنتم تعرفون شباناً متعطلين عن العمل ولا يقرفون من الزبالة فليأتوا».

عبود، 19 عاما، عمل خبازاً لسنتين، لم يجد في الخبز قوتاً له. «أجني من النفايات دنانير ما كنت أحلم بها يوماً». لا يفصح عبود للآخرين عن طبيعة عمله، مكتفياً بالقول: «تاجر خردة». إذ يقطن مع عدد من الشبان العاملين معه في الرصيفة المتاخمة للزرقاء والبعيدة عن المكب «حوالي ساعة إلا ربع». يقول: «نتفق مع باص صغير يأتي بنا للمكب يومياً».

محمد، يقول متباهيا إنه من أكثر الشباب جمعا للمال، «ألحق مبلغ 400 دينار شهرياً، وهذا المبلغ بحياتي لم أحلم بأن أحصل عليه، فالجامعيون في الرصيفة متعطلون عن العمل، وأقول لهم دوما تعالوا معي إلى المكب وارموا شهادتكم الجامعية».

حكاية سعيد، 20 عاماً، تشبه، إلى حد كبير، حكايات شبان آخرين، لكنه يتميز بكونه المتعلم الوحيد بينهم. درس سعيد الفندقة في كلية مهنية بالزرقاء لسنة واحدة. «ماذا أفعل، لا عمل، لا مال، لا طعام، وأهلي يموتون جوعاً، والشهادة لم تقدم لي شيئاً، رغم أنني حاولت مراراً أن أعمل بها، لكني وجدت في النفايات مهنة أفضل»، يتحدث سعيد بسخرية.

في السابق، كان المتعهد يدفع نحو 15 ألف دينار سنوياً قيمةَ تعهده للمكب. الآن تغيرت الحال. «النفايات مصدر مهم للرزق، وهو ما دلّ السماسرة والتجار علينا، فباتوا يزاحموننا على لقمة العيش ويهددون مستقبلاً بقطع رزقنا». يقول سعيد بنبرة السخرية نفسها: «الأغنياء يزاحموننا نحن الفقراء على النفايات».

جمال عدوي، متعهد (35 عاماً)، يقول: «قبل أن تسألونا عن العمل في القمامة، سأقول لكم إن العمل فيها مربح للشبان، وأفضل لهم ألف مرة من العمل في مصنع أو أي مهنة أخرى، ففي تلك المهن لا يزيد راتب الشاب على 100 دينار. هنا في المكب قد يتجاوز الدخل 300 دينار، ولا يحتاج الواحد منهم إلى جهد بدني أو ذهني كبير».

«ضمان المكبات أصبح مرتفعاً»، يشكو جمال، متابعاً: «لا يوجد بديل عن هذه المهنة». «السّجل» سألت عدوي عما سيفعله مع بقية المتعهدين بعد تشغيل المحطة التحويلية التي سُتحرَق النفايات فيها حال وصولها، فأجاب: «فور تشغيل المحقان ستنقطع رزقتنا، وسنكون متعطلين عن العمل.. هذا هو الحال».

في المحطة التحويلية ستُضغط النفايات وترحَّل إلى مكب الغباوي الذي يبعد عن حدود بلدية الزرقاء مسافة تزيد على 40 كيلو متراً. يعلق أحد الشبان: «عندما تعمل المحطة آلياً، سنتشرد من جديد، ونعود إلى الشوارع، لا عمل لنا ولا لقمة طعام لدينا».

أردني

الناس في مرمى نيران محافظين و"حداثيين"

تتمة المنشور على الأولى

لهذا المأزق عنوان، هو غياب مفهوم الدولة المعاصرة وأساليب الإدارة الحديثة عند بعض النخب، لصالح سلوكيات تعكس رؤى ومصالح تشكيلات اجتماعية وانتماءات أولية أو فرعية؛ قبلية وجهوية وإقليمية.

الدولة بمفهومها المعاصر قادرة على فتح أية ملفات إشكالية أو خلافية، ومعالجة القضايا التي تشتمل عليها، ووضع الأمور في نصابها بأساليب الإدارة الحديثة، التي تعني في أبسط معانيها، التوافق على هدف عام والعمل بوحي منه والاحتكام الى آليات قانونية مستقرة. السلطة الإدارية بهذا المعنى غير شخصية، فقد نشأت لتخدم أهداف ووظائف الدولة، والرسميون هم أدوات تحقيق تلك الأهداف. في البيروقراطية الحديثة، فإن المنصب هو المهم لا شاغل المنصب، والدولة أسمى من الجهة والإقليم والعشيرة.

مع انفتاح الملفات الصيفية، بدأت الاصطفافات وتمحورت في اتجاهين: اتجاه ذو طابع محافظ تقليدي، وآخر ذو طابع حداثي. انبرى متحمسون حسب وشائجهم ومصالحهم وتوزعوا بين الاتجاهين، ما عزّز مظاهر الخندقة وشخصنة الأمور، وأربك دور مؤسسات مرجعية في الدولة، مثل المجلس النيابي، فغاب عن الفعل تارة، واصطف أو انزلق إلى مواقف انتقائية تارة أخرى.

مع بداية عهد حكومة نادر الذهبي، تجدد الحديث بشكل متواتر من أطراف متعددة، عن كون الحكومة هي صاحبة الولاية العامة، ما يعني ضمناً ضبط أنشطة مراكز القوى في إطار النشاط العام للسلطة التنفيذية، ووضع حد لأية تدخلات محتملة في عمل الوزراء.

> **بداية عهد الملك عبداللّه الثاني كانت مناسبة لانطلاقة جديدة، تتناغم مع اندفاعة الملك الشاب ورؤيته الإصلاحية**

وجود مجلس نواب قوي يفعّل سلطات الدولة ويكرس التوازن ما بينها دون استئثار أو تغول، وهو ما يعزز مكانة الدولة وسيادة مفاهيم دولة القانون والمؤسسات. وقد نجح الأردن في اجتياز واحدة من أخطر المراحل في تاريخه، إثر انكشاف عجزه عن تسديد أقساط وفوائد المديونية الخارجية وانهيار قيمة العملة قبل عقدين من الزمن، ثم اندلاع حرب الخليج، حينما أتيح انتخاب مجلس نواب فاعل ذي طابع تمثيلي واسع، وحينما تجمعت لحكوماته فرص بسط ولايتها العامة على الشأن العام تحت مظلة الدستور.

لكن مسار الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي الذي بدأ مع عودة الحياة النيابية العام 1989، بدأ بالتراجع مع فرض نظام الصوت الواحد في انتخابات العام 1993، بقانون مؤقت. ودفع الأردن وما زال مذاك ثمن هذا التراجع في مكانة مجالسه النيابية.

بداية عهد الملك عبداللّه الثاني كانت مناسبة لانطلاقة جديدة، تتناغم مع اندفاعة الملك الشاب ورؤيته الإصلاحية.

الحكومة الأولى التي كلّفها الملك، لم تواكب التطلعات الملكية، بل كانت أقرب إلى التحفظ على الأفكار الجديدة. وقد نقل وزير سابق في حكومة عبد الرؤوف الروابدة وعضو مجلس اقتصادي فيها إن "تلك الحكومة كانت محافظة وغير قادرة على إنتاج أفكار حداثية تتناسب مع توجهات الملك عبد اللّه الثاني". من الواضح أن هذه كانت فرصة التيار الثاني، الموصوف بتيار الحداثة، للإعلان عن نفسه.

من هذه النافذة، دخل تيار الحداثة ومن يطلق عليهم اسم الليبراليين الجدد، وتقدموا بأفكارهم وكان باسم عوض اللّه الشخصية الأكثر تمثيلاً لهم. فهو أعطى المناصب التي تولاها قوة إضافية تفوق المألوف: في وزارتي المالية والتخطيط وأخيراً في الديوان الملكي. شخصية سياسية عرف صاحبها عوض اللّه جيداً، تصفه بأنه "يتمتع بقدرة هائلة على إنتاج الأفكار"، مما يروق لصاحب القرار. تضيف هذه الشخصية "عوض اللّه يستمد قوته من قربه من ملك البلاد، وهو لا يعبر عن موقفه الشخصي بل عن موقف الملك".

لكن عوض اللّه ومن حوله، يعرفون أنه لا مكان لهم قرب قمة الهرم السياسي على المدى البعيد، إلا بتحقيق تغييرات هيكلية وسريعة في بنيان الدولة والمجتمع.

الحقيقة الماثلة للعيان أن حداثة الليبراليين الجدد هي حتى الآن وفي واقع الأمر، قشرية لا تصل الجوهر. ففي مقابل عجز الفكر التقليدي عن تقديم حلول تواكب متطلبات التطور في زمن العولمة، أثبت دعاة الحداثة عجزهم عن حل القضايا الأساسية التي تواجه المجتمع وفي مقدمتها البطالة والفقر، رغم الخطط الطموحة التي وضعوها والإمكانيات الكبيرة التي وضعت تحت تصرفهم، بل زادت المشاكل تفاقماً. كشفت دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية نشرت مؤخراً، أن القطاع العام لم يعد الأساس الذي تقوم عليه الدولة، وأشارت إلى تآكل الطبقة الوسطى، ما يشير إلى عجز الاقتصاد الوطني عن ضمان حياة كريمة للمواطن الأردني.

> **الشعب يقع في مرمى نيران الفريقين المتحاربين، فقد أضير من صراع الطرفين**

ولئن كان صحيحاً أن هناك ارتفاعاً في أسعار النفط في الأسواق العالمية(بدأ في الانحسار منذ نحو ثلاثة أسابيع) وارتفاعاً في أسعار السلع الغذائية عالمياً(ظل صامداً ومتزايداً رغم انخفاض أسعار النفط)، فإن مجموعة المشاريع التي نفذت بدفع من ليبراليين جدد، كالمشاريع العقارية الكبيرة لم تساهم في حل المشكلة، بهذا المنظور لا يكون الليبراليون الجدد، ليبراليين إلا في الاسم.

النتيجة أن الشعب يقع في مرمى نيران الفريقين المتحاربين، فقد أضير من صراع الطرفين، ولن يعود عليه فوز أي من الطرفين على الآخر بمردود جيد.

الحل للخروج من المأزق صعب بكل تأكيد، وسيكون أصعب كلما تأخر أكثر، ويكمن أولاً في إصلاح سياسي يفضي لقانون انتخاب يكفل وجود مجلس نواب قوي،يصعد إليه نواب ببرامجهم لا بأسماء عائلاتهم أو نفوذهم المالي.

في الإطار نفسه يتعين التمسك بولاية الحكومة على الشأن العام بغير تدخلات من أي طرف، وتشكيل الحكومات على أسس سياسية واضحة، وإصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته، ومكافحة الفساد المالي والإداري، ومقاومة مظاهر الاستقواء على هيبة الدولة، وكل ذلك يخدم ارساء دولة القانون والمؤسسات. عندها ينبغي أن ينصرف اهتمام الحكومات نحو إصلاح التعليم العام والجامعي، فنحن جديرون بنظام تعليمي متماسك وكفءُ، والارتقاء بالخدمات الأساسية. أما الإصلاح السياسي فيبقى أقصر الطرق نحو الإصلاح الاقتصادي الذي يستجيب لحاجات البلد والناس.

الصيف الساخن: تعددت الملفات وغابت مراكز البحث

خالد أبو الخير

ارتفاع الأسعار، شبهات الفساد، الاتجار بالبشر، المتاجرة بالبورصات العالمية، اصطفافات وتلاسن وارتفاع وتيرة أصوات تجاهر بإقليميتها، قضايا زادت الصيف الساخن سخونة، وأثارت جدلا واسعا، ولكن الملاحظ أن هذه الملفات، على خطورتها، لم تلق الاهتمام الذي تستحقه من مراكز الأبحاث والدراسات ومنظمات المجتمع المدني ومراكز حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية الأخرى، التي يفترض أن تقلقها هذه الظواهر الخطيرة فتعقد حولها الندوات وتناقشها في ورشات عمل وربما مؤتمرات، فهي ليست ظواهر عابرة كما هو واضح، بل هي ظواهر تهدد النسيج الاجتماعي للبلاد.

ما حدث في الصيف الذي مضى، هو أن القضايا التي غدت حديث الناس، بعد أن طفت على السطح مؤخرا، قد تفاقمت من دون أن تأخذ الحيز الذي تستحقه من اهتمام مراكز الأبحاث، والتي بدت عاجزة عن الفعل في وسط هذه الإشارات الخطيرة على تردي القيم وتغول النزعات الدونية في المجتمع.

هاني الحوراني، رئيس مركز الأردن الجديد، يفسر غياب مؤسسات المجتمع المدني عن قضايا الصيف الساخنة، بأن القيام بنشاطات كهذه يحتاج إلى تحضيرات كبيرة وموارد ليست متوافرة دائما. لكنه يقر بتقصير تلك المؤسسات إزاء هذه الموضوعات التي تحتاج إلى دراسة ومتابعة.

> **ملفات الصيف ليست ظواهر عابرة، بل ظواهر تهدد النسيج الاجتماعي للبلاد**

وهو يرى أن ارتفاع حدة الأصوات ذات المنطلقات الإقليمية لا يحتاج إلى ندوة، وإنما يحتاج إلى إنشاء تيار ديمقراطي يقدم البديل الصحي لمواجهة طروحاته.

عاصم ربابعة، من مركز دراسات حقوق الإنسان، الذي نظم مؤخرا نشاطاً حول حقوق العاملات الوافدات "العاملات في المنازل"، يؤكد أن قضايا الصيف الساخن تشغل تفكيرهم في المركز. وأضاف: "نحن نفكر حاليا في إجراء مراجعة لموضوعات الاتجار بالبشر، وقوانين الاجتماعات العامة، ومدى مواءمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان مع تطبيقاتها على المستوى الوطني، كما نقوم بتدريب قضاة ومحامين على تلك المعايير، ونعمل على قانون الجمعيات الذي نراه أهم التحديات التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في الأردن."

التراشقات التي نشبت على خلفية تلك القضايا، وشكلت الصحف ساحتها الرئيسية، كانت الجانب الذي استحوذ على اهتمام رئيس مركز حماية وتدريب الصحفيين، نضال منصور. ويرى منصور أنه ليس في مقدور مركزه، أو المراكز والمؤسسات الأخرى المعنية بتدريب الصحفيين، أن يبني منظومة أخلاق للإعلاميين. "هذه مسألة يجب أن تقوم بها المؤسسات نفسها، والتي يجب أن تكون لديها مدونات سلوك مهني" كما يقول.

يضيف منصور: "ننظر بقلق وحزن شديدين لهذا الاشتباك الحاصل في الصحف والمواقع الإلكترونية بين الإعلاميين لتسديد فواتير وصراعات النخب في الأردن"، يشرح منصور، مشيرا إلى مفارقة تدعو للتأمل: "لو نظمنا ندوة حول هذا الشأن، فسوف يأتي الإعلاميون ليقولوا ما نريد قوله عن رفض اغتيال الشخصية والالتزام بالمهنية. المشكلة ليست في الكلام، وإنما في الممارسات والمحددات التي يجب أن تنبع من المؤسسات نفسها. لماذا لا نرى اغتيالا للشخصية وهجمات بلا داع تنبع من «السّجل» مثلا؟ لأن لـ«السّجل» مدونة سلوك وضوابط تمنع حدوث ذلك".

> **منصور: غابت المعايير المهنية فطغى العمل غير المهني**

ويخلص منصور إلى القول: "غابت المعايير المهنية فطغى العمل غير المهني".

مدير مؤسسة شومان، ثابت الطاهر، بيّن أن مؤسسته تركز على النشاطات الفكرية والثقافية، وذلك بحسب توجيهات مجلس الإدارة. لكنه لفت، بكثير من الأسف والألم، إلى متابعته للسجالات الحاصلة، مع تفضيل المؤسسة عدم الدخول في "متاهات" كهذه.

يقر فارس بريزات، من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بأن هذه القضايا تأخذ جل تفكير الناس حالياً، و يعد بأن يشتمل استطلاع مرور عام على حكومة نادر الذهبي على كل هذه الموضوعات، مشيرا إلى أن المركز لا يقوم بإجراء استطلاعات منفصلة.

الدكتور محمد المصري، من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية أيضا، قال إنه لا يستطيع الحديث عن تجربة مراكز الدراسات الأخرى. أما فيما يتعلق بمركز الدراسات الاستراتيجية تحديدا، فهو، في رأيه، ليس طرفا فيما يجري على الساحة المحلية. إنما هو مؤسسة أكاديمية يتبع لجامعة مهمتها تقديم المعلومات للجميع ونشرها ودراسة الظواهر بشكل علمي.

ولفت المصري إلى استطلاع تقييم أداء الحكومة بعد مرور 100 يوم، الذي كان استشرافا لما يحدث الآن. ففي الاستطلاع، وضمن الإجابة عن سؤال: ما هي برأيك أهم التحديات التي تواجه الحكومة؟ جاء في رد قادة الرأي أن أبرز هذه التحديات "تحدي الولاية العامة للحكومة"، وهي المرة الأولى التي يظهر فيها هذا المفهوم في استطلاعات الرأي حول الحكومات.

"هذه أمور مرتبطة بصناعة القرار السياسي". كما قال المصري، "ومتى أشار قادة الرأي إلى أمر، فلا بد عاجلا أم آجلا أن يصبح هذا الأمر من القضايا التي يتخذها المواطن الأردني ضمن أولوياته".

أردني

"النيابي": ابتعاد عن المشهد الساخن وانخراط انتقائي فيه

حسين أبو رمّان

في منعطف دقيق، كالذي تجتازه البلاد حالياً، وفي ظل انفتاح ملفات ساخنة في صورة لم تشهدها البلاد، كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار نحو مجلس النواب، لكي يمارس حضوره المعنوي في تعزيز مناخات الوحدة الوطنية، وليكون أكثر فاعلية من المعتاد في أداء دوره الرقابي والتشريعي. لكن حصيلة أداء المجلس منذ بداية دورته العادية الأولى وحتى الآن، لا تبعث على الارتياح، لأن المجلس بدا في أكثر من محطة جزءاً من حالة التوتر بدلاً من أن يكون صمام أمان لها، سواء على صعيد السجالات العامة في البلاد، أو على صعيد دوره التشريعي.

مجلس النواب أخفق في نصرة الحريات العامة وحقوق الإنسان

حينما بادرت الحكومة لترتيب لقاء مع النواب لمناقشة ما أثير حول موضوع بيع الأراضي، كان رئيس الوزراء، نادر الذهبي واضحاً في طرح الأفكار التي لدى الحكومة بخصوص مشاريع البيع ومبرراتها. ولعل أهم ما في الأطروحة الحكومية آنذاك هو تأكيد أن الحكومة هي صاحبة الولاية العامة. وبدل التمسك بهذا الموقف الحكومي كأساس لسياسة حكومية قابلة للمناقشة والمراقبة، صدرت من أوساط النواب اتهامات تصر على تحميل المسؤولية المفترضة عن بيع الأراضي لجهات أخرى، وغذت ذلك حالة التجاذب التي تشهدها البلاد.

ورغم أن الحديث الهام للملك عبد اللّه الثاني لوكالة الأنباء الأردنية مطلع تموز/يوليو الماضي، والذي انتقد فيه تدني مستوى الجدل في أوساط نخبوية وإعلامية، وضع النقاط على كثير من الحروف، فإن مظاهر "التخندق" و"الشخصنة" في القضايا العامة، لم تتوقف، فيما تنأى مؤسسات مثل المجلس النيابي بنفسها عن السعي لتوحيد الموقف الوطني العام، ويفاقم الوضع أن المجلس في غير حالة انعقاد.

النائب سليمان السعد، عضو كتلة جبهة العمل الإسلامي، يقول إن الأصل أن يكون مجلس النواب حاضراً في الحياة السياسية في كل وقت، سواء كان في حالة انعقاد أم لم يكن، لا أن يكون في سبات عميق أو بعيداً عن الأحداث.

وأضاف السعد "أستغرب أن يكون مجلس النواب قد أصبح طرفاً في التجاذبات التي تشهدها البلاد، وأن ينقسم على نفسه"، مشدداً على الدور الذي يجب على مجلس النواب أن يلعبه في وحدة الموقف، ومتابعة القضايا الساخنة، وعقد ما يلزم من اجتماعات، ليحقق ويسمع من مختلف الأطراف، ويقدم اقتراحاته للحكومة. وقال السعد: "جلالة الملك هو الفيصل، ونحن نتوجه إلى جلالته للتدخل لوضع حد لهذه التجاذبات".

الأعضاء المخضرمون "الكبار" في مجلس النواب الخامس عشر، لديهم من الخبرات الكثير، لكن هذه الخبرات لم توظف في اتجاه الارتقاء بأداء ودور المجلس، بل وظفت باتجاه تكريس الاصطفافات، ولئن كان هذا الأمر يبدو مقبولاً في الظروف العادية، فإنه لا يبدو كذلك في ظروف الاحتقان الداخلي.

النائب عبد الرؤوف الروابدة، كان أول من أعطى، على سبيل المثال، عنواناً صريحاً للتجاذب في الطبقة السياسية الحاكمة، تحت قبة المجلس، حيث أشارت كلمته في جلسة الثقة بحكومة نادر الذهبي إلى ما اعتبره تحدياً أمام الرئيس: "تصنيف رجال الدولة إلى محافظين وليبراليين وديجيتاليين"، مصنفاً نفسه مع المحافظين، ومطلقاً سهامه ضد من أسماهم الليبراليين "نريدهم في السياسة لا في جني المال"، والديجيتاليون "فككوا أجهزة الدولة حتى غدت كلعبة الليغو، يدعون لإدارة الدولة كشركة".

وفي اليوم التالي لمقابلة الملك عبد اللّه الثاني مع وكالة (بترا) المشار إليها، تقدم النائب بسام حدادين، باقتراح إلى مجلس النواب، لإصدار بيان تأييد للأفكار التي جاءت في مقابلة الملك، فعلّق الروابدة قائلاً: "كلام الملوك ملك الكلام، وكلام الملوك لا يعقب عليه". والنتيجة أن المجلس لم يصدر بياناً، بينما أصدر الأعيان بيانهم.

موسى المعايطة، الناشط السياسي ومدير مركز البديل للدراسات، يقول إن المشكلة الأساسية ذات الصلة بمجلس النواب هي أن المجلس لم ينتخب على أسس سياسية، لذا لا عجب أن يكون أقل الهيئات حضوراً على مستوى الشأن السياسي العام، ومن أكثرها غياباً عن السجال الساخن الدائر في البلاد برغم ما يمثله هذا السجال من صراع قوى، في حين أنه يفرض على المجلس انحيازاً ضمنياً لصالح مواقف محافظة.

على الصعيد التشريعي، يستطيع مجلس النواب أن يدعي أنه حقق إنجازاً مهماً. وفي واقع الحال، فإن الإنجاز اقتصر، في أحسن الأحوال، على الجانب الكمي. لكن المجلس أخفق في أن يكون نصيراً للحريات العامة وحقوق الإنسان.

ناديا هاشم، رئيسة الجمعية الوطنية للحرية والنهج الديمقراطي (جند)، تقول إن مجلس النواب يقر تشريعات، مثل قانوني الجمعيات والاجتماعات العامة، لا تنسجم مع التوجه الرسمي للمملكة نحو الديمقراطية. لافتة إلى أن هذه التشريعات تلحق أفدح الأضرار بالعمل الاجتماعي التطوعي، والذي يصب في خدمة آلاف الأسر المحتاجة، وفي خدمة التنمية الثقافية والاجتماعية، لأن القسم الأكبر من الجمعيات هو جمعيات خيرية أو ثقافية أو اجتماعية الطابع.

في التعديلات على قانون الاجتماعات العامة، وافق المجلس الحكومة في تمرير مقترحات لا قيمة عمليه لها في تيسير الاجتماعات العامة، خلافاً لما أمر به الملك عبد اللّه الثاني. فالتعديل الذي تقدمت به الحكومة كان ترجمة شكلية لما أراد الملك، ومجلس الأمة بنوابه وأعيانه تجاهل هذه الحقيقة. وكانت هناك فرصة عملية لإجراء تعديل متوازن على القانون من خلال الإبقاء على القيود فيما يخص المسيرات، وتخفيفها فيما يخص الاجتماعات التي يحضرها جمهور محدود العدد.

الموقف من قانون الجمعيات، كان نموذجاً آخر للمناخ المناهض للحريات. مشروع القانون لم يأت بشيء مهم. وحتى هيئة التسجيل التي جاء بها نقلاً عن مشروع أعدته منظمات المجتمع المدني، تم إفراغه من محتواه. واتسم المشروع بالتشدد جاعلاً من الجمعيات ملاحق حكومية. وبدل أن يسهم المجلس في التخفيف من مناخ التشدد، راح يعزز هذا المناخ إلى درجة أنه استثار انتقادات قاسية لدى العديد من المنظمات الدولية.

وفي التعديلات على قانون العمل، كانت المفاجأة في الموقف ضد السماح للعمالة الوافدة بالانتساب للنقابات العمالية الأردنية، رغم انسجام ذلك مع المواثيق الدولية، وحاجة الأردن لتجنب الانتقادات الدولية تجاه معاملة العمالة الوافدة.

كتلة التيار الوطني جمّدت طاقات أعضائها وغاب حضورها

مجلس النواب أعطى بتشكيله لجنة تحقيق في قضية عطاء العقبة، الانطباع بسلوك انتقائي، على الأقل بسبب وجود قضية أخرى مماثلة تتعلق بعطاء مشروع سكن كريم لعيش كريم، لم يتوقف المجلس أمامها.

النائب السعد يؤكد أن المكتب الدائم لمجلس النواب لم يستشر كتلة جبهة العمل الإسلامي في أمر لجنة التحقيق، وهذا خطأ يتحمله رئيس المجلس الذي كان ينبغي أن يشاور مع جميع الكتل النيابية.

يؤخذ على المجلس أيضاً أنه تعامل مع جلسات المناقشة العامة بوصفها محطات لإبداء الرأي، وليس محطات للوصول إلى نتائج محددة، ما يفسر حقيقة أن كل الملفات التي تم تناولها بقيت مفتوحة كما لو أنها لم تبحث من قبل.

المجلس النيابي غائب عن الفعل الذي يستجيب لتحديات المرحلة، لكنه ليس كذلك حينما يتعلق الأمر بمصالحه الذاتية. ولكن، فيما يعرب النائب السعد عن رأيه بأن هذا القول ينقصه الدليل، لافتاً إلى أن النواب لا يتمتعون بكثير من الحقوق التي يتمتع بها الأمناء العامون والوزراء، ومؤكداً أن النواب لا ينبغي أن تقل امتيازاتهم عن الوزراء، يذهب المعايطة إلى أن موافقة الحكومة السريعة على طلبات النواب، تعكس توجها لدى الحكومة لاستمالة النواب، وضمان سكوتهم على الأوضاع العامة الصعبة في البلاد.

في أقل من عام واحد، حصل النواب على مخصصات إضافية لتغطية نفقات أنشطتهم؛ المرة الأولى بقيمة 300 دينار، خصص منها نحو 100 دينار للاتصالات الخلوية و200 دينار لمدير مكتب النائب. وفي المرة الثانية بلغت المخصصات 786 ديناراً، تتوزع بين بدل ضيافة، استخدام خلوي، تنقلات، وزيادة لمدير مكتب النائب. كما حصل النواب على تأمين صحي من الدرجة الأولى، مماثل لما يتمتع به الوزراء. كما حصلوا على موافقة مبدئية على إعفاء جمركي لسياراتهم.

أمام الضعف السياسي في تشكيل مجلس النواب الخامس عشر، برزت مراهنات على دور الكتل النيابية في تفعيل دور المجلس. تشكيل كتلة التيار الوطني من أغلبية نيابية مع بداية الدورة العادية الأولى، شكّل تطوراً غير مسبوق. وكان المؤمل أن يسهم ذلك في ممارسة كتلة التيار الوطني دورها بوصفها أغلبية نيابية. ولكن فيما عدا استخدام قدرتها التصويتية، لم يكن دور الكتلة واضحاً في أي محطة من المحطات المهمة. وفي الواقع العملي، فإن الكتلة جمّدت طاقات أعضائها، ولم يكن لها حضور كهيئة جماعية. فضلاً عن ذلك، فإن أثرها على كتلة الإخاء كان مثبطاً أكثر منه محفزاً.

المعايطة فسّر غياب كتلة التيار الوطني عن ممارسة دورها كأغلبية نيابية، بأنه ناجم عن غياب الأساس السياسي في تشكيل الكتلة، وسيادة معيار توافق المصالح.

وتستخلص ناديا هاشم، وهي مرشحة سابقة للانتخابات النيابية 2003، أن قانون الانتخاب الذي ما زال يستند إلى نظام الصوت الواحد ليس مرشحاً لأن يفرز سوى مجلس نواب بتلاوين عشائرية وعائلية، بينما يحتاج الأداء الديمقراطي إلى تعددية حقيقية قوامها الرئيسي الأحزاب السياسية. وتضيف أن مجلس النواب الحالي لم يثر لا من قريب أو بعيد الحاجة إلى قانون انتخاب جديد، رغم أن قانون الانتخاب الساري، قانون مؤقت، وعلى أساسه أجريت الانتخابات مرتين متتاليتين، وتساءلت: "لماذا تغيّب المجالس النيابية مسؤوليتها في دمقرطة التشريعات، وفي مقدمتها قانون الانتخاب".

أردني

يحتفظون بخبراتهم و"يعتكفون"..

رؤساء الوزراء السابقون: دور ينتهي بعد مغادرة الموقع

نهاد الجريري

رئيس الوزراء هو الأقرب إلى مركز صنع القرار. وهو، بحكم هذا الموقع الرفيع، لا بد يطل على دقائق الأمور في الحكم، وما يتعلق بشؤون الدولة بجناحيها: السياسة الداخلية والسياسة خارجية. هذه المعرفة المتكاملة و"الحصرية" في بعض الأحيان، يفترض ألا تزول بزوال المنصب، أي بعد خروج رئيس الوزراء من موقعه. إذ يُتوقع منه أن يظل منخرطاً في العمل السياسي العام؛ بل أن يكون مؤثراً في الحياة السياسية العامة.

فايز الطراونة

عبدالرؤوف الروابدة

هشام التل

رؤساء الحكومات السابقة يبقون عاجزين عن إحداث تغيير حقيقي في بنية المجتمع؛ رغم أنهم ينتمون إلى النخبة السياسية

لكن الملاحظ أن استمرار أدوار رؤساء الحكومات السابقة إنما يأتي من خلال مواقع جديدة يتولونها؛ كأن يكونوا أعضاء في مجلس النواب أو الأعيان؛ وغير ذلك، فإنهم ينصرفون إلى أعمالهم الشخصية، مثل العمل في القطاع الخاص، كما فعل مضر بدران، وفايز الطراونة، وعبد الكريم الكباريتي.

النائب ممدوح العبادي، يقول إنه بات تقليداً في الأردن ألا يتدخل رؤساء الوزراء السابقون في شؤون السياسة المحلية لا سلباً ولا إيجاباً، إذ "يعتبرون أن دورهم انتهى". ويلفت إلى أن بعضاً منهم، وإن حاول الخروج من هذه "القوقعة"، فإن مداخلاته وآراءه تبقى "متحفظة."

العين هشام التل، يذهب أبعد من ذلك، ويقول: إن "المشاركة في العمل العام عند من نسميهم القيادات السياسية أو الشعبية بات يشكل ظاهرة سلبية، إما بسبب لامبالاة من جانبهم، أو لأن أوضاعهم وصلت إلى درجة باتوا معها غير معنيين بالداخل".

دلائل هذه "الظاهرة السلبية" تتجلى في ملاحظة أن رؤساء الحكومات السابقة يبقون عاجزين عن إحداث تغيير حقيقي في بنية المجتمع؛ رغم أنهم ينتمون إلى النخبة السياسية التي يُعوّل عليها كثيراً بحكم المراس السياسي والخبرة الواسعة التي اكتسبوها من خلال عملهم في أرفع منصب حكومي؛ إذ لم يستطع رؤساء الوزراء السابقون تشكيل حزب سياسي أو تيار سياسي فاعل؛ ربما باستثناء محاولة قام بها أحمد عبيدات، وطاهر المصري لتشكيل تيار ديمقراطي في منتصف التسعينيات. الرجلان أقلعا عن الفكرة في ضوء التكاثر الحزبي آنذاك، وربما أيضاً بسبب تمركزهم في عمان، إذ لم يخرجا إلى المحافظات لنسج العلاقات مع القواعد الشبابية فيها.

الملاحظة الثانية، هي ابتعاد رؤساء الوزراء السابقين عن الحياة النيابية، وكأنهم لا يرغبون في أن يخوضوا معركة الشارع، وذلك باستثناء طاهر المصري وعبد الرؤوف الروابدة؛ المصري رشح نفسه لمجلس النواب وفاز في انتخابات العام 1993، بعد أن كان قد شكل حكومة في 1991/6/20 وكان وقتها نائباً في البرلمان. الروابدة، بدوره، ترشح وفاز في انتخابات 2003 و 2007، بعد أن كان شكل أول حكومة في عهد الملك عبد اللّه الثاني في 1999/3/4. أما علي أبو الراغب فبالرغم من ولعه بالنيابة كما نُقل عنه، وبالرغم من ترشحه وفوزه في انتخابات 1993 و1997، فإنه لم يعاود الكرة بعد أن شكل أولى حكوماته الثلاث وهو ما يزال نائبا في 2000/6/19. كذلك فعل عبد الكريم الكباريتي الذي شكل حكومته وهو نائب في البرلمان في 1996/2/4، لم يترشح للنيابة بعد خروجه من الحكومة. الكباريتي كان فاز أول مرة بالنيابة في 1993. وهو الآن يعمل رئيساً لمجلس إدارة البنك الأردني الكويتي.

في المقابل، دخل رؤساء حكومات سابقون مجلس الأمة، ليس بوصفهم نواباً خاضوا معركة الشارع، وإنما بوصفهم أعياناً. مجلس الأعيان الحالي يضم 7 رؤساء حكومات سابقين هم: زيد الرفاعي، طاهر المصري، وفايز الطراونة، وعلي أبو الراغب، وفيصل الفايز، ومعروف البخيت، وعدنان بدران الذي تولى قبل أقل من شهرين رئاسة المركز الوطني لحقوق الإنسان، خلفاً لأحمد عبيدات. عبيدات كان قبل إقالته بأيام، أصدر بياناً وقعته 150 شخصية أردنية، انتقد سياسة الخصخصة (أم بيع الأراضي؟؟؟) وأشار إلى "تآكل قاعدة الحكم"، ودعا إلى سياسة وطنية جادة للإصلاح الشامل. هذا البيان كان أحد موقفين اثنين يحسبان لرؤساء حكومات سابقة حول ما شهدته الساحة المحلية مؤخراً من اصطفافات سياسية وخلافات علنية وتراشق بتهم الفساد، فاحت منها رائحة الإقليمية على الجانبين. هذه السجالات تميزت بجدل حاد حول التضارب بين الحرس القديم، والحرس الجديد؛ بين الليبراليين والمحافظين. الموقف الثاني عبر عنه طاهر المصري في صحيفة «أوان» الكويتية. المصري أشار في المقابلة إلى أن بعضاً من المحسوبين على "الحرس الجديد" يتصرف وكأنه يدير مؤسسات الدولة على أساس أنها شركات. كما أشار إلى أن ثمة إجماعاً كاملاً على رفض الوطن البديل حفاظاً على الأردن والقضية الفلسطينية، وأن الكونفدرالية غير مطروحة قبل قيام دولة فلسطينية مستقلة.

فايز الطراونة، اعتبر أنه "ممنوع على رئيس الوزراء السابق أن يكون هامشياً، فإذا سُئل أو لم يُسأل، عليه أن يعبر عن رأيه

يصف المصري الدور الذي يلعبه رؤساء الحكومات السابقة في ما يجري، بأنه "معنوي"، وبأنهم ينطلقون في تصريحاتهم من مناصبهم الحالية بوصفهم أعضاء في مجلس الأمة مثلاً. ويشرح أن رئيس الوزراء السابق متى غادر منصبه لن "يتنطح" لإبداء رأيه، ما لم تطلب وسائل الإعلام رأيه؛ "فلا أظن أن رئيس الوزراء يمكن أن يتصدى لأي مسألة لأنه لا يشغل أي منصب رسمي".

«السّجل» اتصلت بعبد السلام المجالي الذي ينصب نشاطه على موضوع السلام مع إسرائيل. المجالي طلب أن "نعفيه" من التعليق "لحساسية" المواضيع المطروحة. كما "اعتذر" علي أبو الراغب عن عدم الحديث الآن ووعد بحديث "واضح" في فترة لاحقة.

فايز الطراونة، اعتبر أنه "ممنوع على رئيس الوزراء السابق أن يكون هامشياً، فإذا سُئل أو لم يُسأل، عليه أن يعبر عن رأيه." ويعتبر أن "المخزون" الذي توفر له من خبرته السياسية وعمله رئيساً للوزراء لا يعود مُلكاً شخصياً له، بل "عليّ أن أشارك الآخرين في هذا المخزون".

الطراونة أشار إلى أهمية عدم إطلاق "تعميمات" حول رؤساء الحكومات والقول إنهم "جميعاً" لا يتطرقون إلى القضايا المحلية أو الإقليمية المؤثرة. وقال إنه من الشخصيات التي تتحدث في ندوات ومحاضرات يُدعى إليها. فالعمل الوطني، بالنسبة للطراونة، لا يتحدد بشكل واحد، كأن يشكل المرء حزباً سياسياً، وإنما "قد أمارس نشاطي من خلال مركز دراسات أو من خلال جمعيات". ويختم: "المهم ما يقعد الواحد على ذيله".

مرة أخرى يرى النائب ممدوح العبادي، أن رئيس الوزراء السابق لا يحتاج إلى "فيزا" كي يبدي رأيه. ويلحظ أن "إحجام" بعض رؤساء الحكومات السابقين عن الانخراط في الحياة العامة يأتي خشية أن يُعتقد أنهم يتدخلون بهدف "العودة إلى منصب". ويتساءل العبادي "وما العيب في ذلك؟"

في الإطار نفسه، يعتقد العين هشام التل أن رؤساء الحكومات السابقة لا يرغبون في أن يكون لهم دور خارج المنصب". هذه "الرغبة" السلبية يفسرها التل على أساس أن "الموقف السياسي مكلف قد يُفقد صاحبه امتيازات، "لذلك، فإنهم يحبون أن يظلوا في الوسط: لا يمين ولا يسار."

سجالات الصيف تميزت بجدل حاد بين الحرس الجديد والحرس القديم

ويعتبر التل أن مشاركة السياسي، سواء كان رئيس وزراء سابق أو غير ذلك، في العمل العام هو "دَين مُستحق". ويقول إن على رجل العمل العام أن "يسعى" إلى إبداء رأيه. ولكن التل يتحفظ، ويضع علامة استفهام على العرائض التي يراها "عملاً سياسياً غير لائق"، وذلك لعدم تجانس الشخصيات الموقعة على عريضة ما؛ "أنا كمسؤول سابق، أستطيع أن أذهب إلى رأس الدولة؛ لماذا العريضة؟" يتساءل التل.

هذا التساؤل نابع من الخبرة التي يكتسبها من يلي رئيس الوزراء في الحكومة، وكذلك من القناعة بأهمية أن يضطلع هذا الشخص بدوره في إحداث تنمية سياسية ومؤسسية، إن كان خارج الموقع الحكومي أو الرسمي، وألا يركن إلى ما يتاح له من فرص لاعتلاء منصب هنا أو هناك، حتى يكون جزءاً من الحل، وليس جزءاً من المشكلة.

أردني

الأحزاب: هل غابت حقاً عن ملفات الصيف الملتهبة؟

محمد عدي الريماوي

أحمد الشناق — همام سعيد — منير الحمارنة

تشكل الأحزاب العنصر الأهم في تحريك الحياة السياسية، ويعتبر بلورة رأي عام متوازن جزءاً أساسياً من عملها

من الصعب القول إن هذا ما يحدث في الأردن، فما زالت نشاطات هذه الجمعيات والمؤسسات في بلدنا محدودة، وتعد الأحزاب العنصر الأبرز من بين هذه المؤسسات، نظرا لقدمها ولنشاطها الذي بدأ في صورة فعالة في خمسينيات القرن الماضي، ما راكم لها تراثا من الفعل الاجتماعي والسياسي والثقافي. وفي صورة ما يمكن قول ذلك عن النقابات التي هي بنت شرعية للأحزاب، وهي في فترة الأحكام العرفية لعبت دورها ودور الأحزاب في الوقت نفسه. وثمة ملاحظة مهمة فيما يتعلق بالنقابات، ففي الوقت الذي تنشط فيه النقابات المهنية، مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامي، ينحسر دور النقابات العمالية، وهي التي تضم القسم الأكبر من النقابيين، وتغطي الجسم الأعظم من العمل النقابي، بعدما كان لها دور بارز في فترات سابقة.

وفي المقابل هناك غياب لأي دور حقيقي تلعبه باقي المؤسسات، مثل الاتحادات الثقافية، والنوادي الشبابية، والمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمنظمات البيئية التي لا تخرج للعلن إلا في مناسبات قليلة، وتغيب حتى عن مناقشة القضايا، بما في ذلك تلك التي تعتبر في صلب اهتماماتها.

وتشكل الأحزاب العنصر الأهم في تحريك الحياة السياسية، ويعتبر بلورة رأي عام متوازن جزءاً أساسياً من عملها، وذلك من خلال البيانات التي يصدرها الحزب في شؤون محلية، لبيان رأيه في الأحداث الجارية التي تمس المجتمع، أو في المؤتمرات الصحفية التي يعقدها. ولكن كان ملحوظا أن الأحزاب غابت غيابا شبه تام عن القضايا التي تفجرت في الصيف فألهبته.

يقول أحمد الشناق أمين عام الحزب الوطني الدستوري إن الأحزاب الأردنية لم تعلن مواقف واضحة لها من الأحداث المشار إليها، فأثبتت بهذا أنها غير مهتمة أو معنية بالشأن الوطني، فهناك ثوابت يجب أن تكون لهذه الأحزاب، وهي حماية المجتمع المدني والدفاع عن مبادئه. "أحزاب الموالاة والمعارضة على السواء لم تعلن أي موقف لها تجاه ما يحصل، وأثبتت أنها معارضة شعاراتية، وأنها مزايدة وليس لها من الحقيقة في شيء" يؤكد الشناق. ويضيف أن الأحزاب هي مجرد تجمعات غير قادرة على اتخاذ مواقف، كما أنها لا تنطلق من برامج وطنية، إذ يجب أن يكون لها موقف في مكافحة الفساد والقضايا الأخرى التي شغلت المجتمع الأردني في الفترة الأخيرة. الأحزاب بهذا خرجت عن المشهد الأردني، ولم تقترب من هموم الرأي العام وأفكاره، كما يرى الشناق، الذي يؤكد أن عدم إعلان الحزب لموقف ما، يؤكد انحيازه لطرف دون الآخر، وهذا ما ظهر جلياً في مواقف أحزاب المعارضة وفي مقدمتها جبهة العمل الإسلامي. وختم حديثه قائلا: "ما حصل، كشف ورقة التوت عن الأحزاب أمام المجتمع".

لكن جبهة العمل الإسلامي أصدرت بعض التصريحات في الأسبوع الماضي على لسان متحدثين فيها، ونشرتها على الموقع الرسمي للحركة وموقع الجزيرة الإخباري. وفي تصريح أدلى به المراقب العام لقناة الجزيرة قال إن ما يحدث هو "صراع أشخاص ومراكز نفوذ على كونه صراعاً حول الإصلاح في البلد". وذكر التصريح أن الخلافات "ليست أكثر من محاور شخصية وليست محاور تبحث قضايا وطنية كبرى". وأكد أحد نواب الحركة أن بعض ملفات الفساد هذه "حقيقية" لكن هناك "انتقائية في ملفات الفساد يتم توظيفها في إطار صراعات النخب". وأثار هذا التصريح استغراب الكثيرين، فقد ذكر النائب بسام حدادين في مقال له إن هذا "استمرار لنفس الخطاب النقدي اللفظي لظاهرة الفساد والدعوة لاجتثاثه، مع صمت مطبق تجاه الإجراءات المحددة التي اتخذتها الحكومة أو مجلس النواب في هذا السياق".

ويؤكد منير الحمارنة، الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، أن الأحزاب الأردنية لم تكن غائبة عن هذه القضايا، وأن معظمها قام بتحركات خاصة بشان القضايا التي شغلت بال المجتمع. وأشار الحمارنة إلى الملتقى الاقتصادي الذي عقده التيار الوطني الديمقراطي وقدم فيه مقترحات اقتصادية بديلة لسياسات الدولة، كما أن الأحزاب الأخرى أبدت وجهات نظر مختلفة بشأن هذه القضايا. "لقد تحملت الأحزاب مسؤولياتها وقامت بدورها أمام المجتمع، ونجحت في تقديم رؤية خاصة بها، تدعم مؤسسات الدولة، وتصادق على مكافحة الفساد بجميع أنواعه". أما فيما يتعلق بالسجال الجاري الآن فيقول منير حمارنة إنه لا يعكس المغزى الحقيقي لمكافحة الفساد، فلا تجوز شخصنة الفساد وتحميله طابعا جهويا أو إقليميا، وهو يرى أنه إن كان هناك من ضعف في مكافحته، فالسبب في ذلك هو غياب الإرادة السياسية القادرة على ذلك: "مكافحة الفساد بالطريقة الصحيحة يحتاج لوضع سياسي صحيح، قائم على برلمان منتخب على أسس سليمة، وصحافة مسؤولة قادرة على أن تؤدي الدور المطلوب منها، في كشف قضايا الفساد بدلاً من اللجوء إلى التجريح واغتيال الشخصية".

الحمارنة: إن كان هناك من ضعف في مكافحة الفساد، فالسبب في ذلك هو غياب الإرادة السياسية القادرة على ذلك

بصرف النظر عما يشار إليه، على الدوام، من ضعف في نشاط الأحزاب السياسية الأردنية وعدم فعاليتها، فإن الأحزاب واقع سياسي لا سبيل إلى إنكاره، ومن المعروف أنه لا حياة سياسية من دون حياة حزبية، وأن الأحزاب هي عماد الديمقراطية وأساس ممارستها. وإن كانت قصرت في المبادرة إلى اقتراح حلول للقضايا الشائكة التي كشف عنها خلال الصيف المنصرم، فإنها قادرة على أن تكون جزءا من الحل الشامل لأزمة عميقة يعيشها المجتمع، والتي كانت ملفات الصيف تعبيرا عنها.

أردني

شركات البورصة:

أموال تائهة في أسواق المال العالمية

جمانة غنيمات

بدأت قصة شركات البورصات العالمية قبل سنوات، حين بدأ إقبال العديد من المواطنين على ترخيص شركات متعددة الأغراض، في دائرة مراقبة الشركات. ويذكر أنه جرى في حينه اعتراض مراقب الشركات على تسجيل بعض منها ورفض طلباتها.

وتطورت المسألة بعد ذلك حين تقدم أصحاب الشركات المرفوضة بدعوى أمام محكمة العدل العليا للطعن في قرار مراقب الشركات، وهو ما تم بالفعل، وبدأ هذا النوع من الشركات يتكاثر، بشكل متسارع، ليفوق عددها الآن الألف شركة، بحسب تقديرات رسمية.

وظل أصحاب الشركات يمارسون أعمالهم دون حسيب أو رقيب، حتى أشهر قليلة ماضية، حين بدأت الحكومة تستشعر خطرا من ممارسات بعض هذه الشركات، وخشيت على أموال المواطنين الذين أصبحت بين أيديهم من الضياع والتسبب في أزمة مالية كان بالإمكان عدم حدوثها. فقد تجمع في أيدي هذه الشركات مبالغ مالية تراوح، بحسب مسؤول مالي، بين 200 و300 مليون دينار، أي وبنسبة تعادل 5 في المئة من قيمة موازنة الدولة للعام 2009.

شهد ملف هذه الشركات تطورا كبيرا حينما أحال رئيس الوزراء نادر الذهبي إلى النائب العام لدى محكمة امن الدولة 8 من الشركات التي تتعامل بالبورصات الأجنبية بناء على 9 قضايا مرفوعة بحق هذه الشركات لدى مدعي عام إربد ومدعي عام جرش.

ومن الشركات التي تم تحويلها إلى مدعي عام أمن الدولة شركات "النبض السريع" و"المصفوفة" أو ماتريكس.

وشهدت الحالة تطورا أكبر بتدخل نادر الذهبي، في إطار استخدامه الصلاحيات المخولة له كرئيس للوزراء، بتحويل القضايا إلى محكمة أمن الدولة واعتبارها جرائم اقتصادية، وذلك نظرا لخصوصية هذه القضايا وإمكانية البت بها في صورة أسرع، بهدف تقوية فرص تحصيل أي جزء من حقوق المواطنين وإعادته إليهم بسرعة أكبر، فضلا عن الحجز التحفظي على الأموال والعقارات.

التسارع في تطور هذه القصة لخصه صدور قرار بالحجز على أموال أصحاب هذه الشركات وأصولهم وفروعهم، كما تم منع 33 شخصا من السفر على ذمة هذه القضايا.

وأكد الذهبي خلال لقاء عقده قبل نحو أسبوعين، أن "الحكومة لا توجد لديها أي فكرة عن قيمة المبالغ المستثمرة في هذه الشركات، ولن تكون لديها أي فكرة عن حجم استثمارات المواطنين، ما لم يتبرع المواطنون أنفسهم بالإفصاح عن حجم الأموال التي أودعوها في هذه الشركات". ولفت إلى إن "ما تم التحفظ عليه لغاية الآن هي فقط عقارات وليس أموالا نقدية".

وقال إن الحكومة "لا تستطيع تحويل أي قضية من هذا النوع إلى محكمة أمن الدولة، أو إجراء حجز تحفظي عليها من دون ورود شكوى من مواطن بحق هذه الشركات".

> **شهد ملف هذه الشركات تطورا كبيرا حينما أحال الذهبي إلى النائب العام 8 من الشركات التي تتعامل بالبورصات الأجنبية**

وأكد أن "هذه الشركات ليست لها علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالشركات المدرجة على سوق عمان المالي". وشدد على أن" سوق عمان المالي سوق منظم وأوضاعه مستقرة".

المتعاملون مع هذه الشركات ليسوا فقط من الناس البسطاء، كما كان يشاع، بل إن بعضهم، بحسب ما ذكر رئيس الوزراء، "رجال أعمال وأكاديميون ومهنيون ومن مختلف شرائح المجتمع، وليس كما كان يعتقد بأنهم مواطنون بسطاء ليست لديهم خبرة في الاستثمار ويجري التغرير بهم بطريقة أو أخرى".

رئيس الوزراء، وضع الحضور في صورة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة حيال شركات الاستثمار في البورصات العالمية، حتى توقف، بقدر المستطاع، النزيف من استدراج أموال الناس الذين كانوا يتسابقون لتحقيق ربح سريع من قبل هذه الشركات، وليحصلوا على عوائد مالية كبيرة تفوق أي استثمار معروف.

وحتى صدور قانون البورصات المؤقت، في الشهر الماضي، لم يكن هناك أي نص يجرم تجميع أموال من المواطنين لغاية المتاجرة بها، وهو ما حال دون أي تحرك حكومي قانوني تجاه وجود جرم احتيال، كما أنه لم تكن هناك شكوى من المواطنين حتى تستطيع الحكومة التحرك.

بعد كل هذه التطورات، يترقب كثيرون أخبارا حول استلام أموالهم المودعة لدى شركات تتعامل مع البورصات الأجنبية، وذلك بعد إعلان 3 شركات كبرى عاملة في المملكة نيتها تصفية أعمالها أو "تأجيل توزيع الأرباح الشهرية".

الآن، وبعد أن اختلط الحابل بالنابل، يقع العديد من المواطنين في حيرة من أمرهم تجاه إمكانية استعادة رؤوس أموالهم، أو استلام الأرباح الشهرية من هذه الشركات، لا سيما في ظل مماطلة أصحاب بعض الشركات واستمرارهم بتأجيل مواعيد التسليم.

وكانت شركتا "المصفوفة الدولية" و"النبض السريع" أعلنتا نيتهما تصفية الشركتين أخيرا وإعادة رؤوس الأموال لأصحابها، فيما أعلنت شركة تايمز – هاكرز نيتها تأجيل توزيع أرباح الشهر الجاري إلى الشهر المقبل، وهو ما يحدث لأول مرة منذ تأسيس الشركة.

وقد أدت الإجراءات التي هزت هذه الشركات إلى هز ثقة معظم المستثمرين لديها بعد أن كانت تتمتع بسمعة طيبة بين المستثمرين، والذين كانوا يبدون ارتياحا مطلقا تجاه تعاملاتها.

ومن الناحية القانونية، أكد المحامي غسان معمر أن حملات التوعية كانت مطلوبة من قبل الحكومة لردع المواطنين عن التعامل مع هذه الشركات بدلا من انفلات الترويج الإعلامي لها، والذي استحوذ على عقول فئة كبيرة من الأردنيين، ما دفعهم لاستثمار أموالهم في تلك الشركات.

ووصف معمر قانون تنظيم العمل بالبورصات الاجنبية بـ "القاسي"، لكنه أكد نجاعته في ضبط عمل الشركات التي كانت تجذب أكبر عدد ممكن من المواطنين لتشغيل أموالهم في مجالات ذات مجازفة عالية.

الاتجار بالبشر: أسخن قضايا الصيف وأكثرها غموضاً

منصور المعلا

مضى ما يقارب الشهر على إثارة قضية الاتجار بالبشر. وعلى الرغم من الضجة التي ثارت في أجهزة الإعلام وفي بعض الأوساط السياسية، وعلى الرغم من صدور لائحة الدعوى الخاصة بها لدى القضاء الأميركي، فإن القضية تزداد غموضا مع الزمن بدلا من اتضاح عناصرها وكشف المزيد من تفاصيلها.

قبل صدور لائحة الدعوى، زج باسم رئيس الديوان الملكي، باسم عوض اللّه في القضية، من خلال الربط بينه وبين شركة أردنية تحمل اسم "داود وشركاه"، بالزعم بأن رئيس الديوان الملكي هو أحد مالكي الشركة المذكورة. غير أن الأمر لم يستمر طويلاً، ففي أعقاب تفجر القضية، قامت شركة داود بنشر إعلان مدفوع الأجر في صحيفتين محليتين، أشارت فيه إلى أن مالكي شركة تحمل اسم "شركة محمد داود وشركاه"، كانت مسجلة بوصفها شركة تضامن في سجل مراقبة الشركات بتاريخ 1997/11/23، وبينهم رئيس الديوان الملكي باسم عوض اللّه، قاموا في العام 1998، بتحويل حصصهم إلى شركة ذات مسؤولية محدودة تحمل اسم "شركة العالم الجديد للاستثمارات"، وتحمل الاسم التجاري "شركة العالم الجديد للسياحة والسفر"، في حين انتقلت ملكية وشهرة «داوود وشركاه» العام 1998 لكل من «ناصر إبراهيم عوض اللّه» وابنه «إبراهيم ناصر»، وهما شقيق وابن شقيق باسم عوض اللّه.

ويفرق الإعلان بين هذه الشركة وبين شركة أجنبية مسجلة خارج الأردن تحمل هي الأخرى اسم «شركة داود وشركاه» المملوكة بالكامل لمحمد داود، والتي ذكر الإعلان عن وجود فرع لها في الأردن (مكتب إقليمي)، يشرف على نشاط الشركة في الخارج.

الشركة نفت، من خلال الإعلان، علمها بقضية الاتجار بالبشر، مشيرة إلى أنها لا تعلم بوجود أي قضية مقامة ضدها خارج الأردن، وأنها بالتالي لم تبلغ بأي شيء من هذا القبيل. وعليه فإن الغموض ما زال يلف القضية، وبخاصة ما يتعلق باسم الشركة الأردنية، التي قالت لائحة الدعوى إنها متهمة بالاتجار بالبشر، فالقضية التي رفعها ذوو النيباليين الذين كانوا موضوع الاتجار بالبشر، والذين قتل 12 منهم في العراق، رفعت على الشركة الأميركية (كي بي ار) وشركة داود وشركاه الأردنية، كما جاء في خبر وكالة الصحافة الفرنسية الذي بثته من الولايات المتحدة، والذي كان أول خبر يشير إلى القضية، وهو ما جاءت لائحة الدعوى، التي ترجمت نصها صحيفة الغد قبل أيام، لتؤكده.

> **قبل صدور لائحة الدعوى، زج باسم رئيس الديوان الملكي، باسم عوض اللّه في القضية، من خلال الربط بينه وبين شركة أردنية تحمل اسم "داود وشركاه"**

القضية التي تضمنتها لائحة الدعوى تعلن صراحة أن من بين هذه الشركات «شركة داود وشركاه ذ.م.م.» الأردنية، بالإضافة إلى شركة «كي بي آر» الأميركية، غير أن مصادر في وزارة العمل وكذلك في وزارة الصناعة والتجارة، حاولت «السّجل» الاتصال بهم نفت علمها برفع أي دعوى على أي شركة أردنية. وخلال لقاء مع لجنتي الخارجية والعمل النيابيتين، نفي وزير الخارجية، صلاح الدين البشير، علم وزارته بأي قضية مرفوعة ضد أي شركة أردنية. وقال إنه لم يرد أي تبليغ بتحريك قضية أمام المحاكم الأميركية على أي شركة أردنية أو مواطن أردني.

وبحسب نص لائحة الدعوى، فإن القضية بدأت مع نشر إعلانات في الصحف النيبالية قدمتها شركة «moon light"»، وعرضت من خلالها فرص عمل في عمان، وتحديدا في فنادق من فئة الخمس نجوم. وبحسب الإعلان الذي نشر في الصحف النيبالية، قدرت قيمة رواتب العاملين بمبلغ يراوح بين 220 و500 دولار.

وتشير لائحة الدعوى إلى أن المواطن النيبالي بودي براساد غورونغ، وذوي 12 من زملائه، والذين لقوا حتفهم في العراق العام 2004، هم الذين رفعوا الدعوى من خلال مكتب "كوهين، ميلشتاين وهاوزفلد"، متهمين فيها شركات أجنبية وأردنية بالاتجار بالبشر. ووفقاً لتصريح محامي الادعاء، تم توظيف الضحايا للعمل "كعمال مطبخ في فنادق ومطاعم في عمان، قبل مصادرة جوازات سفرهم وإجبارهم على الذهاب للعمل في بغداد".

كما ورد في التصريح أن "غورونغ أجبر على البقاء في العراق رغماً عنه لمدة 15 شهراً"، قبل أن تسمح له شركة «كي بي آر» الأميركية وشركة داوود وشركاه وهما الشركتان اللتان تعاقد معهما غورونغ وزملاؤه النيباليون، بالعودة إلى بيته في نيبال.

المدعون اتهموا الشركة بإلحاق الضرر بأفراد عائلة من 12 رجلاً كانوا ضحايا للاتجار بالأشخاص، ففيما غادر الرجال من نيبال ديارهم معتقدين بأنهم ذاهبون للعمل في فندق فخم في الأردن، نقلوا بدلاً من ذلك للعمل في قاعدة عسكرية في العراق، حيث قتل منهم 12 رجلاً هناك.

عدد من المدعين يرون أن شركة بشارات وشركاه، وهي مؤسسة أردنية، قد شاركت في العملية، حيث قامت بنقل عمال من الأردن إلى العراق استناداً إلى عقد مع المدعى عليه "داود وشركاه"، وذلك بصفتها وكيلاً للمدعى عليه نيابة عن المدعى عليهم و/أو كجزء من مؤسسة غير مشروعة للاتجار بالبشر.

«السّجل» حاولت الاتصال بكل من شركتي داود" و"البشارات"، إلا أنها لم تحصل على أي إجابة. وقد أكد زملاء إعلاميون أن الشركتين لا ترغبان في الحديث للإعلام.

أردني

نهاد الجريري

الاستثمار في البورصات العالمية:

خيبة الطامحين إلى ربح سريع

"حياتي لخبطة، بضرب راسي من الحيط للحيط". هكذا يصف أبو أحمد حالته اليوم، بعد أن اكتشف أن الشيك الذي حرره له موظف شركة المصفوفة/ فرع جرش، لاسترداد رأسماله الذي كان قد أودعه الشركة لاستثماره فيها، كان بتاريخ 2005، ما يعني أن ثلاث سنوات قد مرت على تاريخ استحقاقه، في حين أن الشيك يبقى صالحاً لمدة عامين فقط.

أبو أحمد يعمل موظفاً في دائرة حكومية براتب شهري مقداره 265 ديناراً، وهو متزوج، وله 10 أبناء. قبل 9 أشهر قرر أبو أحمد أن يودع مبلغ 7 آلاف دينار في شركة المصفوفة "للاستثمار"؛ 3 آلاف منها كانت "تحويشة العمر"، و 4 آلاف كانت قرضاً من البنك على الراتب.

بموجب العقد الذي وقعه أبو أحمد مع المصفوفة، كان يتقاضى من الشركة مبلغاً يراوح بين 80 و 100 دينار كل شهر عن كل 1000 دينار أودعها للاستثمار. وهو يقول إن الوضع كان طبيعياً، والمبلغ المنصوص عليه في العقد كان يأتيه باستمرار. لكنه سمع فتوى أصدرها مفتي المملكة، الشيخ نوح سلمان، تحرم التعامل مع الشركات التي تتعامل مع البورصات العالمية، طلب من الشركة أن ترد له كل ما له من مدخرات، وهو ما لم يتردد المسؤولون في الشركة في أن يفعلوه، وهكذا كان أن تسلم أبو أحمد الشيك الذي يعود تاريخه لعام 2005. "رحت ع البنك وتحريت عن اسم الشخص المكتوب في الشيك وتبين لي إنو أغلق كل حساباته في 2005!"

في لحظة ما، أحس أبو أحمد بأن في الأمر لُبساً، وذلك عندما سمع عن هامش الربح الممنوح، وهو مبلغ كبير بكل المقاييس. ولكنه فكر أن حصوله على المبلغ المشار إليه شهرياً ليس بالأمر السيء، وأن انقطاعه سوف يكون أسوأ. "قلت إنو الموت مع الناس رحمة؛ كل الناس دابّة ع الشركات وأنا منهم." ويزيد أبو أحمد "ما ظل عريشة بطيخ بجرش، الكل بالبورصة". ويعتبر أبو أحمد أن الأمر وصل في مرحلة ما إلى "مزايدة" بين الأقارب والجيران: "مين بيحط رأسمال أكثر من الثاني!" ما اضطر البعض إلى بيع أراض أو بيع "الذهبات" ليودعوا كميات أكبر لاستثمارها عبر تلك الشركات المتعاملة مع البورصات العالمية، والمصفوفة واحدة من أشهرها.

أما عن "الربح" الذي جناه طوال الأشهر التسعة الماضية والذي قد تصل قيمته الإجمالية إلى خمسة آلاف دينار، فإن أبا أحمد يرى الآن، "كإنها مصاري حرام، ما بدري وين راحن، لا أكلنا فيهن ولا شربنا." يذكر أبو أحمد فقط، أنه أنفق 600 دينار على تصليح سيارته.

أبو أسعد، وهو أيضاً من سكان جرش، باع منزله بنحو 150 ألف دينار حتى "يستثمر" في البورصة العالمية. هو وعائلته المؤلفة من 11 فرداً استأجر شقة بدلاً من منزله الذي باعه. "المشكلة إنو ابني الكبير اضطر يستأجر وهو يا دوب موظف وع قد حالو." فقد كان ابنه يقيم معه في المنزل نفسه الذي باعه.

يحاول أبو أسعد تبرير ما فعله بالقول: "الكل حط مصاري في البورصة وأمورهم كانت ماشية والناس بتتطلع لبعض." ويدلل أبو أسعد على هذا بأن ابن عم له، وهو عسكري متقاعد، صار الآن يركب سيارة بورش يصل ثمنها 60 ألف دينار. أما جاره أبو أحمد فقد باشر في بناء فيلا خاصة به. لكنه في النهاية يقر بأن الطمع قاده، كما قاد كثيرين، إلى الإبقاء على مدخراتهم لدى تلك الشركات، فيما كان الأولى أن يسحبوها أولاً بأول.

أبو جعفر الذي استثمر في عدد من الشركات بما يناهز 70 ألف دينار، يقول إن الحكومة تتحمل المسؤولية، فهي من ناحية لم تنبه المواطنين إلى خطر التعامل مع هذه الشركات؛ وهي من ناحية ثانية فرضت إجراءات تصحيحية على هذه الشركات، لكن هذه الإجراءات جاءت متأخرة، فقد اتخذت خلال فترة قصيرة لا تتجاوز الشهرين. ويعتقد أبو جعفر أن هذا الأمر دفع المواطنين إلى عمليات سحب جماعية أثقلت كاهل تلك الشركات. لكن أبا جعفر ذا السبعين عاماً، يقر مع كل هذا، بأنه، طوال حياته، لم يشعر بالخوف كما يشعر الآن. ويقول: "كل تحويشة عمري في البورصة وأنا تعبت في حياتي".

الرغبة في الربح السريع هي التي كانت السبب وراء الانقياد إلى مكاتب شركات البورصة العالمية، والتي لا يقتصر التعامل فيها على الفقراء، وإنما يتعداهم إلى ميسوري الحال. محمد حباشنة، الطبيب المتخصص بعلم النفس، يقول: إن "النماذج التي يراها المواطن من الناجحين في الأعمال أو البزنس، هم ممن يربحون بسرعة؛ فهذا صار مليونيراً لأنه عقد صفقة، وفلان كوّن ثروة لأنه دخل شريكاً مع فلان، وفلان صار غنياً لأنه أصبح وزيراً". هذه الظواهر، كما يرى الحباشنة، عقدت الأمر، بحيث أن الصورة باتت "مربكة" بالنسبة للمواطن، فلم يعد الجهد هو مقياس الثراء وإنما الربح السريع.

ويقر الحباشنة بأن ما نراه من أنماط "الاستثمار" هذه، هي "نوع من القمار." لكنه يلفت إلى أن المواطن العادي "المسكين" مقتنع بأن كل ما يفعله سيأتيه بربح، وأنه "لو ذُكرت كلمة خسارة أمامه مرة واحدة لابتعد عنها." في الوقت نفسه، يقول الحباشنة إن المواطن الذي لا يعرف معنى البورصة، ولا يعي أساسيات التعامل معها، ويتعرض لضغط اقتصادي كبير في حياته، فإنه لا يتمتع "بعقلية" جاهزة لاتخاذ القرار الصائب.

وإذا كانت الرغبة في تحسين الوضع المعيشي من أهم الأسباب التي تدفع المواطنين إلى الاستثمار على هذا النحو الذي يفتقر إلى الوعي الكافي، فإن تساؤلاً مشروعاً يطرح حول أهمية وجود مشاريع تنموية في مناطق المملكة (وبخاصة الشمالية منها)، ما يحمي المواطن من مغامرات غير محسوبة من هذا النوع. لكن فهد الفانك، المعلق والمحلل الاقتصادي يتساءل: "أي مشروع تنموي يعطي ربحاً 15 بالمئة في الشهر؟" ويقول "إن المشاريع التنموية لن ترضي الطامعين بالربح السريع".

البورصات أمام محكمة أمن الدولة:

نهاية غير سعيدة لـ"حلم سعيد"

ينص قانون الجرائم الاقتصادية رقم 1993/11، على أنه لرئيس الوزراء أن يحيل إلى محكمة أمن الدولة "أياً من الجرائم المنصوص عليها في القانون"، وعادة ما يستند قرار الإحالة، أو عدم الإحالة، إلى أهمية الدعوى وتأثيرها على حقوق المواطنين وعلى الاقتصاد الوطني.

هذا هو الأساس القانوني لإحالة شركات المصفوفة (ماتريكس)، و بني هاني والمراشدة (تايمز-هاكر)، والنبض السريع، إلى نيابة أمن الدولة، بعد أن أعلنت هذه الشركات رغبتها في التصفية الاختيارية وعدم تمكنها من توثيق أوضاعها بموجب القانون الجديد للشركات التي تتعامل بالبورصات العالمية.

إزاء هذا الخبر، ثارت تساؤلات في الشارع عن المغزى من تحويل المسألة إلى أمن الدولة وتخوّف البعض من أنه "لو ترك الأمر للمصفي لحصلت الناس حقوقها بسرعة أكبر."

يونس عرب، رئيس مجموعة عرب للقانون، يشرح أن نيابة أمن الدولة تتمتع "بأدوات" وآليات تمكنها من التحرك السريع واتخاذ تدابير فورية لا تتوقف عند المعنيين مباشرة بالاتهام، وإنما تمتد إلى تتبع الأموال لدى كل من له علاقة بهم، من العاملين والأقرباء، في حدود القانون. وتتعلق هذه التدابير بإجراءات منع السفر والحجز. هذا التحرك "السريع" لا يتوافر للمحكمة النظامية. ويزيد عرب أن محكمة أمن الدولة تستطيع مخاطبة البوليس الدولي (الإنتربول) مباشرة في حال قضت الحاجة إلى استدعاء أحد المتهمين بالقضية من الخارج؛ أما المحكمة النظامية فلا بد أن تمر في قنوات اتصال روتينية مع وزارة العدل، كما يرى. إلا أن نقيب المحامين صالح العرموطي يؤكد أن البوليس الدولي لا يستجيب لطلب إحضار محكوم عليهم بموجب حكم صدر عن محكمة خاصة أو استثنائية أو عسكرية، كما هو الحال مع محكمة أمن الدولة. وما يؤكد ذلك هو أن الأردن لم يتمكن من إحضار أحمد الجلبي، الرئيس السابق لبنك البتراء، والذي صدر بحقه حكم على خلفية قضية البنك في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وكان السبب أن الحكم الصادر ضد الجلبي أصدرته محكمة عسكرية، وليس مدنية، على الرغم من أن الأحكام العرفية التي عاشت البلاد في ظلها عقودا متتالية، كانت قد أنهيت. الأجهزة الأمنية كانت منعت من السفر 50 من أصحاب مكاتب توظيف أموال المواطنين في البورصات العالمية، كإجراء احترازي في حال تقدم مواطنون بشكوى ضدهم.

على أي حال، يلحظ عرب من واقع متابعته للقضية، إذ إنه كان المعني بتصفية شركتي المصفوفة والنبض السريع قبل إحالتهما لمحكمة أمن الدولة، أن المدعي العام العسكري "أظهر أداء عاليا وفهما عميقا لهذه الدعوى وأبعادها"، وهو الأمر الذي انعكس على سرعة الإجراءات التي اتخذتها المحكمة. وربما يُعزى هذا الأمر إلى الخبرة التي استفادها ادعاء محكمة أمن الدولة من توليه قضية مماثلة في العام 2006. يقول عرب إن الادعاء أنجز خلال خمسة أيام ما استغرق أشهرا لإنجازه في ذلك العام.

في الجانب الآخر، يؤكد عرب أن طلب "التصفية الاختيارية" الذي تقدمت به شركتا المصفوفة والنبض السريع كان "خيارا قانونيا يستند إلى نصوص صريحة في قانون الشركات." ويشرح: "في حالتنا، تقدمنا لمراقب عام الشركات بالتزام خطي بإخضاع عملية التصفية للضمانات كافة التي يحددها، والتزمنا بأشياء لم ترد في القانون." لكن مراقب عام الشركات بحسب عرب "تعامل مع هذا الطلب على اعتبار أنه يستهدف حماية الشركتين والسعي لإشهار الإفلاس، ما دفعه إلى إحالتهما إلى النائب العام والسعي لدى رئيس الوزراء لإصدار قراره بإحالتهما إلى نيابة أمن الدولة."

> **ثارت تساؤلات عن مغزى تحويل المسألة إلى أمن الدولة وتخوّف البعض من أنه «لو ترك الأمر للمصفي لحصلت الناس على حقوقها بسرعة أكبر»**

لكن سميح خريس، عضو مجلس نقابة المحامين الأردنيين، يتساءل عن السبب الذي يدفع هذه الشركات إلى إعلان التصفية قبل أن تباشر بتصويب أوضاعها. ويقول "المفروض منها أن تصوّب وضعها، وأن تعلن عن رأسمالها." وهو يعتبر أن هذا إشارة إلى أمرين: "أولا عدم توافر حسن النوايا، وثانيا أن الموجودات أقل بكثير من رأس المال."

لكن عرب يرد على هذه التساؤلات بقوله إن "اعتبار عدم توافر الأموال المخصصة لترخيص هذه الشركات وفقا للنظام الجديد مؤشر على أنها في الأصل شركات وهمية، هو قول غير قائم على معيار دقيق." ويعتبر أن المشكلة لا تكمن في توافر رأس المال أو عدم توافره، وإنما في بنود القانون نفسه الذي يتضمن "شروط حظر" تجعل عمل هذه الشركات غير مجد. ويعتبر عرب أن هذه البنود تأتي لصالح قطاع البنوك، إذ "لا يفهم منها إلا الرغبة بدفع المستثمرين إلى التعامل مع غرف المضاربة في البنوك وليس مع شركات المضاربة الخاصة." حيث أن القانون الجديد يتعامل مع نوع واحد من شركات البورصة هي شركات الوساطة broker، وليس صانعة السوق market maker، ما يعني أن الوسيط لن يستطيع استقبال ودائع، وأنه سيكون مجرد "وسيط" بين المتعامل وبين حسابه الذي أودعه في بنك معين. وبالتالي لن تأتي هذه الشركات بهامش الربح الذي يميزها والذي يضعه عرب بين 7 و10 بالمئة فقط.

القضية ما تزال منظورة أمام محكمة أمن الدولة، ولا يمكن التكهن بموعد زمني لاستيفاء جميع الشهادات والإجراءات المتعلقة بها. لكن المؤكد أن المحكمة المعنية اكتسبت خبرة على مدى الأعوام الأخيرة تؤهلها للتعامل مع هذا النوع من القضايا بكفاءة وسرعة عاليتين. الأمر الذي سيعطي نوعا من الاطمئنان للمواطن بقرب الفَرَج.

أردني

أبرز بنود القانون المؤقت للتعامل بالبورصات الأجنبية

السّجل - خاص

المادة (14)

أ- على من يرغب في تأسيس شركة لغاية التعامل في البورصات الأجنبية وفق أحكام هذا القانون، الحصول على موافقة مبدئية من المجلس على تسجيل الشركة وعلى عقد تأسيسها ونظامها الأساسي، وذلك قبل التقدم بطلب تسجيلها إلى مراقب عام الشركات.

ب- بعد استكمال إجـراءات تسجيل الشركة وتحقيق جميع الشروط والمتطلبات المحددة وفق أحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه، تقدم الشركة طلباً إلى المجلس للحصول على ترخيص بمزاولة أعمال التعامل لصالح الغير في البـورصـات الأجنبية أو التوسط فـي هذا التعامل.

ج- يكون الترخيص سنويا قابلا للتجديد بموافقة المجلس.

د- لا يجوز للشركة المرخصة إجراء أي تعديل على عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي إلا بموافقة مسبقة من المجلس.

المادة (15)

أ- على الشركة المرخصة أن تلتزم في تعاملها في البورصات الأجنبية أو في توسطها في هذا التعامل، بالحدود والشروط والأحكام الواردة في الترخيص الممنوح لها وفي الأنظمة والتعليمات الصادرة وفق أحكام هذا القانون.

ب- يحظر على الشركة المرخصة القيام بأي مما يلي:

1- ممارسة أي أعمال أو أنشطة تخرج عن نطاق الترخيص الممنوح لها.

2- منح عملائها أي تسهيلات ائتمانية بأي صورة كانت، بما في ذلك عمليات التمويل على الهامش.

3- أي معـاملات أو أنشطة يحظرها المجلس بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية.

المادة (17)

أ- للمجلس تدقيق سجلات وحسابات وأنشطة أي شركة مشمولة بأحكام هذا القانون، وله تحديد حالات التدقيق والجهة التي تدفع نفقات هذا التدقيق وفقاً لتعليمات تصدر لهذه الغاية.

ب- للأمين العام والموظفين المفوضين من قبله للقيام بالمهام المشار إليها في الفقرة (أ) من هذه المادة صفة الضابطة العدلية، ولهم بهذه الصفة الاستعانة برجال الأمن.

ج- على الشركة اتـخاذ مـا يـلـزم من إجراءات وتدابير يطلبها الأمين العام لغايات تسهيل مهمة القائمين بأعمال التدقيق وفق أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة وتمكينهم من القيام بالمهام الموكولة إليهم.

المادة (18)

دون الإخلال بأي عقوبة أشد ورد النص عليها في أي تشريع آخر:

أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف دينار، ولا تزيد على مئة ألف دينار، كل من قام بدون ترخيص من المجلس بأي مما يلي:

1- قبض أو استلام مبلغ نقدي أو أي مال من الغير لغايات التعامل لصالح هذا الغير في أي بورصة أجنبية، وسواء جرى هذا التعامل بواسطة من قبض أو استلم المبلغ النقدي أو المال أو أي شخص آخر.

2- إجراء أي تعامل لصالح الغير في بورصة أجنبية أو التوسط في إجراء هذا التعامل.

ب- فـي حـال تـكـرار أي مـن الأفـعـال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف دينار، ولا تزيد على مئتي ألف دينار.

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة، أو بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار، أو بكلتا هاتين العقوبتين، كل من قال بالإعلان بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأنه يتعامل لصالح الغير في بورصة أجنبية أو يتوسط فيه دون أن يكون حاصلا على الترخيص وفق أحكام هذا القانون.

د- يعاقب المتدخل أو المحرض بالعقوبة ذاتها.

المادة (19)

أ- يعتبر باطلا أي عقد أو اتفاق يبرمه أي شخص غير مرخص وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه لغايات التعامل لصالح شخص آخر في البورصات الأجنبية، أو التوسط فيه، ولهذا الأخير استرداد كامل المبالغ التي دفعها لغايات هذا العقد أو الاتفاق مع الفائدة القانونية محسوبة من تاريخ دفعها والى حين استردادها.

ب- على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر:

1- إذا كـان الشخص غير المرخص شركة من غير الشركات المساهمة العامة، فيكون المساهمون أو الشركاء فيها ورئيس وأعضاء مجلس إدارتها أو رئيس وأعضاء هيئة مديريها، بحسب مقتضى الحال، ومديرها العام والأشخاص المفوضون بالتوقيع نيابة عنها، مسؤولين بالتكافل والتضامن معها عن رد المبالغ المدفوعة لها من الغير والفوائد القانونية المترتبة عليها.

2- إذا كان الشخص غير المرخص شركة مساهمة عامة، فيكون أعضاء مجلس إدارتها ومديرها العام مسؤولين بالتكافل والتضامن معها عن رد المبالغ المدفوعة لها من الغير والفوائد القانونية المترتبة عليه.

المادة (20)

أ- للمجلس أن يتخذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة أو أي منها في الحالات التي يتبين فيها أن الشركة المرخصة أو أي من رئيس وأعضاء مجلس إدارتها أو رئيس وأعضاء هيئة مديريها، بحسب مقتضى الحال، أو مديرها العام أو الأشخاص المفوضين بالتوقيع نيابة عنها، قد ارتكب أيا من المخالفات التالية:

1- مخالفة أي حكم من أحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه.

2- قيام الشركة بعمليات غير سليمة أو غير آمنة لمصلحة عملائها أو دائنيها.

ب- إذا وقعت أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة، يجوز للمجلس أن يتخذ واحدا أو أكثر من الإجراءات التالية:

1- توجيه تنبيه خطي.

2- الطلب من الشركة المرخصة إزالة المخالفة وتصويب الوضع خلال المدة التي يحددها.

3- الطلب من الشركة المرخصة وقف بعض أعمالها أو أنشطتها.

4- الطلب من الشركة المرخصة وقف استخدام أي من مسؤوليها أو موظفيها عن العمل بشكل مؤقت أو فصله تبعا لخطورة المخالفة.

5- فـرض غرامة يومية على الشركة المرخصة تتراوح من خمسين دينارا إلى ألف دينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة وحتى تصويب الوضع.

6- إقالة رئيس مجلس إدارة الشركة المرخصة، أو رئيس هيئة مديريها أو أي من أعضاء مجلس إدارتها أو هيئة مديريها أو مديرها العام.

7- حل مجلس إدارة الشركة المرخصة أو هيئة مديريها، وتعيين لجنة لإدارتها لمدة لا تزيد على اثني عشر شهرا، ويجوز للمجلس تمديدها حسب الضرورة لمدة أخرى.

8- إلغاء ترخيص الشركة.

ج- إذا تقرر اتـخـاذ أي مـن الإجـراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة، فإن ذلك لا يمنع من قيام المسؤولية المدنية والجزائية وفقا لأحكام هذا القانون وأي تشريع آخر.

د- للمتضرر الطعن في إجراءات أو قرارات المجلس المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة أمام محكمة العدل العليا.

المادة (22):

أ- 1- يحق للمجلس إصدار قرار بتصفية الشركة المرخصة في حال إلغاء ترخيصها وفقا لأحكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه.

2- يكون المجلس هـو المصفي لأي شركة مرخصة يتقرر تصفيتها وفقا لأحكام هذا القانون أو أي تشريع آخر نافذ المفعول، وله تفويض أي من موظفيه للقيام بواجبات المصفي وفقا لأحكام التشريعات النافذة، كما يجوز للمجلس تفويض صلاحيات المصفي إلى لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص من غير موظفي المجلس.

3- لا يـجـوز للهيئة الـعـامـة للشركة المرخصة أن تصدر أي قرار بشأن تصفيتها أو بيعها إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المجلس.

ب- يحق للمتضرر الطعن فـي قـرار التصفية الذي يصدره المجلس وفقا لأحكام هذه المادة أمام محكمة العدل العليا.

المادة (23):

كـل مخالفة لأحـكـام هـذا الـقـانـون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه لم ينص القانون على عقوبة خاصة بها، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بكلتا هاتين العقوبتين.

المادة (24):

تعتبر أي مـن المـخـالـفـات والـجـرائـم المنصوص عليها في المادتين (18) و(21) من هذا القانون جريمة اقتصادية بالمعنى المقصود في قانون الجرائم الاقتصادية النافذ، وتسري عليها أحكام القانون المذكور.

المادة (25):

للمجلس, وفق ما يراه مناسبا، تزويد أي من البورصات الأجنبية أو أي من الشركات المرخصة من قبل تلك البورصات، بمعلومات تتعلق بالشركات المرخصة من قبله وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة (26):

لا يعمل بأي نص ورد في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه.

المادة (27):

على الرغم من أي تشريع آخر أو اتفاق تختص المحاكم الأردنية بالنظر والفصل في أي نزاع يتكون فيما بين شركة مختصة واحد عملائها، أو بين شخص لم يوفق أوضاعه وفق أحكام المادة (21) من هذا القانون.

المادة (28):

أ- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

ب- يصدر المجلس التعليمات والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه، بما في ذلك التعليمات التي يجب على الشركة المرخصة التقيد بها لمكافحة عمليات غسل الأموال، وتنشر التعليمات في الجريدة الرسمية.

المادة (29):

رئيس الـوزراء والـوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

Q.

What are the top two reasons why
smart educated people use our website?

www.al-sijill.com

A.

1. They're educated.
2. They're smart.

السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة

79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الاردن

هاتف:
00962 6 5549797
00962 6 5536911

فاكس:
00962 6 5536991

البريد الالكتروني:
info@al-sijill.com

أردني

الحكومة تنال علامة "مقصر" في امتحان ضبط الأسعار

جمانة غنيمات

تطغى أهمية ملف الأسعار على أي ملف اقتصادي آخر. وقد بدأ هذا الملف يأخذ أهمية استثنائية في آذار الماضي، حينما بدأت الأسعار تتصاعد بنسب غير مسبوقة بعد أن رفعت الحكومة يدها عن دعم المحروقات، ما جعل المواطن يدخل في مواجهة مباشرة مع الأسعار التي زال الدعم عنها فور رفع الدولة دعمها عن المحروقات، فكانت تلك الشرارة التي انطلقت فيها الأسعار من عقالها، وما زالت كذلك، وأصبح المواطن الفرد هو المكلف بشراء المشتقات النفطية بالأسعار العالمية، وربما أكثر في بعض الأحيان، وينسحب الأمر على السلع والبضائع والمنتجات الأخرى.

حكومة نادر الذهبي التي أخذت على عاتقها تخليص الموازنة العامة من تشوهاتها، التي تعتبر سياسة الدعم هي السبب الرئيسي لها، اتخذت، في مسار مواز للتخفيف عن المواطنين، قرارا بتخصيص مبلغ 300 مليون دينار لشبكة الأمان الاجتماعي، وذلك في مسعى لتعويض المواطنين عن الكلف الإضافية التي سيتحملونها نتيجة ارتفاع الأسعار.

الحكومة لم تتمكن من ضبط إيقاع معدلات التضخم التي لامست معدل 15 بالمئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري

على أن الحكومة لم تتمكن من ضبط إيقاع معدلات التضخم التي لامست معدل 15 بالمئة خلال الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري، كما أنها لم تفلح كذلك في تقديم التعويض العادل لشريحة كبيرة من المواطنين كانت مداخليها ومستوى معيشتها هي الأكثر تضررا من الارتفاع الصارخ للأسعار.

في صورة عامة، بقيت أسعار معظم السلع محلقة على علو شاهق، فسعر كيلو اللحم البلدي يناهز 9 دنانير، وذلك بسبب نقص المعروض من اللحوم المستوردة، والتي تأخر وصولها في ميناء جدة ، وتضاعف سعر كيلو الدجاج البلدي فوصل نحو 3 دنانير خلال أقل من شهر، بدعوى أن مربي الدجاج لم يلتزموا بعدم رفع الأسعار، على الرغم من اجتماعات عديدة حضرها وزير الزراعة وطواقم حكومية أخرى خلال الأسابيع الماضية، تم فيها التشديد على ضرورة بقاء أسعار الدجاج مستقرة.

المنتصرون للحكومة يرون أن إخفاقها بتحجيم معدلات التضخم الحاصل، مرده إلى أن موجة التضخم التي تشهدها البلاد مستوردة بالكامل، نتيجة ارتفاع أسعار برميل النفط، الذي لامس في بعض مراحله حاجز 150 دولارا للبرميل الواحد، إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية عالميا مثل الأرز والقمح.

بطء الإجراءات الحكومية وروتينية المعاملات الجمركية، كانت سببا في استمرار تصاعد الأسعار

في الطرف الآخر، هنالك من يوجه الانتقاد للحكومة على تقصيرها في ضبط الأسعار، ويرون أنها لم تستخدم جميع الأدوات المتاحة لها لضبط تقلبات أسعار المواد الغذائية على نحو إيجابي والتأثير في حركتها، ما أضعف دورها، وقدرتها فيما يتعلق بهذا المحور تحديدا.

فالحكومة، في رأي المنتقدين، لم تكثف الرقابة على الأسعار في صورة كبيرة، كما كان متوقعا منها في ظل انفلات جامح للأسعار، بخاصة وأنها هي الطرف الوحيد القادر على لعب مثل هذا الدور. وكل ما فعلته، هو الاكتفاء بالتلويح للتجار باستخدام المادة 7 من قانون الصناعة والتجارة، والذي يتيح لها تسعير المواد الأساسية من دون أن تتخذ ولو إجراء واحدا على أرض الواقع.

بطء الإجراءات الحكومية في التخليص على البضائع المستوردة، وروتينية المعاملات الجمركية، كانت هي الأخرى سببا في استمرار تصاعد الأسعار ومواصلتها التحليق، كما ساهم تأخر وصول بواخر محملة بالسلع الأساسية وغير الأساسية إلى ميناء العقبة، في ارتفاع أسعار بعض السلع.

لقد توافرت لدى الحكومة فرصة ذهبية لكبح جماح التضخم، والتخفيف من آثاره، وليس لجمه، وذلك بعد أن تطاول على مداخيل الأردنيين لدرجة أثقلت كاهلهم واستنزفت مدخراتهم، ولكنها لم تلعب الدور المنتظر منها، ما جعلها "تقصر" في امتحان ضبط الأسعار.

الصحافة الإلكترونية: طريق طويل نحو إعلام بديل

محمد عدي الريماوي

وسط الأحداث المتسارعة والتجاذبات المختلفة التي شهدها الأردن هذا الصيف، نجحت الصحافة الإلكترونية في فرض نفسها عنصراً أساسياً في الحصول على الخبر، وباتت عند كثير من المتابعين المصدر الأول، وربما الأوثق، للحصول على آخر الأخبار، وأصبحت مواقع إخبارية، مثل عمون وسرايا، مصاحبة لقهوة الصباح عند كثير من الأردنيين.

ففي الفترة الأخيرة شهد الأردن العديد من القضايا التي جذبت اهتمام ومتابعة شريحة واسعة من الناس، يتقدمها موضوع الأسعار والزيادات المتتالية التي طرأت على المشتقات النفطية، ما ساهم في رفع أسعار معظم السلع والخدمات، إضافة إلى شبهات فساد كانت تطفو على السطح بين حين وآخر، تستهدف شخصيات مرموقة وذات سلطة في البلد. وقد تبع هذه الشبهات الكثير من التلاسن والأخذ والرد بين الصحفيين من منابت مختلفة، ما أفرز اصطفافات لدى كثير من الكتاب ووجه أقلامهم باتجاه شخصيات معينة، وكان للمواقع الإخبارية دور بارز في مناقشة هذه المواضيع وكشف الحقيقة وبيان ملابساتها حينا، وزيادة حدتها في أحيان أخرى، وذلك من خلال الفرصة التي توفرها هذه المواقع للتعليق على القضايا من متصفحين عاديين، سرعان ما يرسلون ردودا وتعليقات فجة وسريعة.

هناك قضية إشكالية في المواقع الإلكترونية، هي التعليقات المباشرة على المواضيع المنشورة

وعموما فقد أصبحت الصحف بشكلها الإلكتروني الجديد أمراً عادياً لدى الأردنيين، وكان لتنوع الأخبار وجرأة الطرح فيها عامل جذب لكثير من القراء، وهذا ما جعل أصحاب هذه المواقع يتحدثون عن "إعلام بديل"، ينجح في فتح آفاق جديدة أمام الأردنيين جميعا؛ مبدعين وكتابا من الجيل الشباب، ممن لا يجدون فرصتهم في الصحافة المكتوبة، ومن القراء الذين تتوافر لهم فرصة قراءة الأخبار فور حدوثها، أو تلك الأخبار التي لا تسمح حدود الرقابة بنشرها عبر الصحف الورقية. وساعد انتشار شبكة الإنترنت ودخولها تفاصيل حياتنا اليومية، على مساعدة هذه الصحف على إثبات وجودها ومن ثم نجاحها وتحولها إلى رقم أساسي في المجال الإعلامي.

ففي بعض القضايا التي تفجرت في الصيف الساخن الفائت، والتي ما زالت تستحوذ على اهتمام المواطن، مثل قضية الاتجار بالبشر، كانت لهذه المواقع متابعاتها الخاصة من خلال المقالات والأخبار التي كانت تنشر بشكل شبه يومي، وهو ما تكرر في بعض القضايا الحساسة الأخرى مثل قضية المتاجرة بالبورصات العالمية، والتي احتلت مساحات واسعة من الصحف. يقول سمير الحياري، المسؤول عن موقع عمون الإخباري، إن للصحافة الإلكترونية دورا كبيرا في تسليط الضوء على القضايا المفصلية في الدولة، مشيرا إلى أنها ساهمت بتزويد صانع القرار بنبض الشارع ومعاناته من ارتفاع الأسعار مثلاً. وقال إن سرعة نشر التعليقات ساهمت في جعل هذه المواقع المصدر الأول للخبر لدى كثير من المتابعين، وأكد أن الصحف الورقية تبعت الصحافة الإلكترونية في طريقة عرضها ومتابعتها للخبر في بعض الأحيان.

وتبقى هناك قضية إشكالية في المواقع الإلكترونية، هي التعليقات المباشرة على المواضيع المنشورة، التي يعمد إلى كتابتها بعض القراء والمتابعين لهذه الأخبار، وهي تعليقات تطغى عليها السخرية والهجوم الشرس وتجاوز الخطوط الحمراء، فلا يبدو وكأن هناك فائدة من نشرها، فتساهم هذه التعليقات غير المسؤولة في العداء الاجتماعي، وفي بعض المناكفات التي تعتمد على أسس إقليمية وجهوية، ما يفتح الباب أمام نقاشات لا ضرورة لها، في حين تصدر بعض التعليقات من مختصين ومتابعين لهذا الخبر، مما يضفي لمسة من الجدية على هذه المواضيع، وهذا ما يفترض أن يحدث بأن تتحول هذه المواقع إلى ساحة لتبادل الأفكار والآراء المسؤولة، من الأشخاص المختصين والذين لهم خبرة. ويقول سمير الحياري "لا نستطيع - مهما كان الكادر كبيراً - السيطرة على جميع التعليقات، فهي جميعاً يجب أن تكون منسجمة مع أخلاقيات مهنة الصحافة، ولكن لا بد من خروج تعليق أو أكثر عن السيطرة". ورغم ذلك فإن هذه التعليقات ساعدت على انتشار هذه المواقع ونجاحها، فالقارئ يحب أن يشعر بأنه جزء من صناعة الخبر، وليس متلقي له فقط كما يحدث في الصحف النمطية، ويفتح المجال أيضاً أمام من لهم خبرة في إبداء رأي صحيح، يساهم في دعم هذا المقال وتأكيد ما ورد فيه.

ويقول موسى شتيوي، أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، إن مثل هذه التعليقات ناتجة من حقيقة أن حرية التعبير هي مسألة جديدة على كثيرين، والقيم المصاحبة لهذه الموضوع لم تترسخ بعد في عقولهم، وأن الفئوية في المجتمع قد انعكست على الإعلام، وأن ما يحدث من "شخصنة" للأحداث هو شيء سلبي جداً، وأن إساءة استخدام هذه المساحة من الحرية، ساعد في تقليل الفائدة من هذه المواقع والحوار المباشر الموجود من خلالها، ويضيف أن مساهمة الناس في النقاش حول هذه المواضيع، لم تكن السبب في تدني مستوى الحوار، فوجود مساحة أكبر للحرية ساعد في انتشار هذه المواضيع والحديث عنها، "كثيرا ما يخجل القارئ من نفسه عندما يشاهد مثل هذه التعليقات، ويتمنى أن تكون التعبيرات لائقة على المجتمع الحديث الذي نطمح له" .

لقد كان للمواقع الإخبارية دور فاعل في زيادة سخونة الصيف، من خلال المتابعات المستمرة والمصادر المتعددة للحصول على الخبر، وهي من ناحية أخرى ساعدت في تأجيج بعض الأزمات، من خلال المقالات والردود عليها التي تنشر بين فترة وأخرى عبر تلك المواقع، فهي من جهة فتحت الباب أمام الإبداعات والأفكار المختلفة لأصحابها، ولكنها من جهة أخرى فتحت المجال أمام إثارة النعرات المختلفة التي لم تفد البلاد في هذه الفترة الحرجة، بل زادت بعض هذه المشاكل وأججت النقاش فيها، فوجود منبر جديد للحصول على الأخبار يعتبر أمراً جيداً، ولكن يجب مراقبته والسيطرة عليه، حتى لا يتحول إلى منبر آخر لتأجيج الصراعات.

اجعل من الشراء متعة

مع بطاقات كابيتال بنك الإئتمانية

البطاقات الإئتمانية

صممت بطاقات الإئتمان من كابيتال بنك لتكون مرنة و سهلة الإستخدام.

وكحامل للبطاقة، يمكنك الإستفادة من المزايا التالية:

- بطاقات مقبولة محلياً وعالمياً
- فترة سماح للمشتريات تصل إلى ٤٥ يوم
- نسب سداد شهرية مرنة ابتداءً من ٤٪
- بطاقات إضافية لأفراد عائلتك المقربين

Capitalbank
كابيتال بنك

www.capitalbank.jo

0800 220 11 الخط المجاني

أردني

بورتريه

محمود السمرة: نهضوي من جيل الروّاد

محمود الريماوي

في الخامسة والثمانين من العمر، لم يقطع محمود السمرة الرئيس الأسبق للجامعة الأردنية صلتَهُ بالموضع الأحبّ إلى قلبه وعقله وهو الجامعة. يستقبل بحكم عمله بين آونة وأخرى، في بيته الكائن خلف الجامعة، عدداً من طلبة الدكتوراه.

لا يتمتع السمرة بنشاطه البدني السابق، لكن عقله باقٍ على توقده. الذاكرة ذات الأحمال الثقيلة، يراوغها ويروِّضها، ويستخرج منها المعلومات والوقائع الصحيحة. ما زال على درجة عالية من تنظيم شؤون عمله وحياته بما في ذلك ساعات النوم والاستيقاظ. وبسؤاله عن ميله للتكتم والتحفظ، فإنه يعترف لسائله بهذا الميل دون تحفظ! أما الأقربون منه فيصفونه بأنه صاحب روح مرحة وأنيسة، خلافاً لمظهره الأقرب إلى التجهم.

عدا الجامعة التي ترك كل شيء من أجلها وكان من بُناتها في العام 1964، يتابع أبو الرائد أخبار الدنيا وأحوالها من التلفزيون في ساعات ما بعد الغروب، ويلحظ غروب آمال العرب بعدما "وصل المرض إلى الجذور وبتنا في حالة شلل، عاجزين حتى عن التفكير" يقول لمحدثه بنبرة تقريرية، وبأقل قدر من الانفعال بما ينسجم مع عقلانيته، التي لا تنزع إلى المبالغة وإن اتسمت بجرأة التشخيص.

كان السمرة في كتاب سيرته الأخير: "إيقاع المدى" صاغ مانفيستو حدد فيه مواضع القصور والفوات من قبيل: "كنا وما زلنا لا نستفيد من تجاربنا السابقة. لا ندري كيف تسير الأمور في العلاقات الدولية، ما يجعل تأثيرنا في العالم محدوداً. لا استراتيجية لدينا للعمل السياسي، وأعمالنا ردود فعل للحدث اليومي. الهوة التكنولوجية والثقافية والحضارية بيننا وبين العالم تتسع بدل أن تضيق، ولعلنا لا ندرك ذلك. بيننا وبين العقل جفوة وفرقة، وما زلنا نعيش في عالم من أوهام وخيالات. فهُمنا للتراث والمعاصرة فهمٌ بدائي. ننزع إلى التطرف الضارّ والتزمت المغلق غير المبرر. تقبُّلنا للرأي الآخر لم يخرج من قوقعته".

لم يعمل محمود السمرة في السياسة، باستثناء عضويته لمدة عامين في أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير العام 1964 بعدما شارك في أول مجلس وطني عُقد في القدس آنذاك.

لكن انشغاله بقضايا العرب وفلسطين لم ينقطع. أصدر كتابين هما "فلسطين الفكر والكلمة" (1974)، و"فلسطين أرضاً وشعباً وقضية" (1980). وانشغل خلال ذلك وما زال بالعلاقة بين العروبة والإسلام والغرب. وإذ يتوقف السمرة عند التحالف الأميركي الإسرائيلي، فإنه ينتمي لجيل رأى بأم عينيه التواطؤ الأول بين بريطانيا والحركة الصهيونية الذي مهد لقيام الدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين وعلى حساب شعبها. لا ينسى تلك الخطيئة ولا يتغاضى عنها، وهو الذي منذ وقت مبكر منذ نيله شهادة الدكتوراه من جامعة لندن، قبل نصف قرن بالتمام، تشرّب قيمَ العقلانية الغربية ولم يتراجع عنها. تمسّكه بهذه القيم لم يحجب عن وعيه وأنظاره تلك الخطيئة، وإدراكه التام لها لم يدفع به إلى التنكر لحضارة العصر، بدعوى أن الغرب كله ضدنا وعلينا.

بهذا اكتسب محمود السمرة صفة رائد نهضوي يتبصر في تراث أمته ويتعلق بهويتها، ويجمع إلى ذلك انفتاحه على العالم والزمان، فقد انشغل على سبيل المثال في النصف الثاني من عقد الستينيات بتحقيق كتاب القاضي الجرجاني "الأديب الناقد"، وبمتابعة الجديد في الإبداع الغربي بإصداره كتابه الشهير "أدباء الجيل الغاضب"، بعد أن أصدر كتاب "أدباء معاصرون من الغرب"، وذلك كثمرة لعمله في مجلة "العربي" التي "أصدرناها العام 1958 على غير مثال" على حد تعبيره.

تولى السمرة، وكان في الخامسة والثلاثين من العمر، موقع نائب رئيس تحرير المجلة، إلى جانب رئيس التحرير المصري أحمد زكي الذي كان في منتصف عقده السابع. عُرف السمرة بالباب الشهير في المجلة "كتاب الشهر". ظل يعرض فيه كتاباً من ثمرات الفكر الغربي كل شهر. وذلك حتى العام 1964 الذي غادر فيه "العربي"، وهو قرار استهوله أصدقاء له ورأوه ينم عن سذاجة.. فمن يترك امتيازات "العربي" والكويت، إلى جامعة ناشئة في بلد فقير. لكنه سارع للالتحاق بالجامعة الأردنية، وما زال مرتبطاً بها حتى يوم الناس هذا. وكان ترك رئاستها في العام 1992 بعدما طُلب منه الاستقالة لأسباب يتجنب السمرة ذكرها، لينتقل رئيساً لجامعة البنات، الخاصة وحديثة النشأة آنذاك.

يذكر في كتابه "إيقاع المدى"، أنه لم يرتضِ بعدم الاختلاط بين الطلبة والطالبات، ولا راقه اسم الجامعة الوليدة، وقد كافح حتى تحول اسمها إلى "جامعة البترا" التي أذنت بالاختلاط، وانسحب منها مساهمون وقفوا ضد التقاء طالبي المعرفة.

في حقبة الاستراحة التي يمضيها في البيت، والتي يصف فيها نفسه بأنه "متقاعد وغير متقاعد"، فإنه يأخذ على التعليم "انحدار مستواه ككل شيء جميل في حياتنا". يستغرب أن تنشأ أو تتحول جامعات خاصة إلى مؤسسات استثمارية، وبعضها حقق في عام واحد ما فاق رأسمالها. "لا أرباح للمساهمين في الجامعات المحترمة. المساهمون في هذه الحالة هم بمنزلة متبرعين. الأرباح تستثمر في تطوير الجامعة، لا في تسمين جيوب المساهمين".

عمل السمرة وزيراً للثقافة في حكومتَي الشريف (الأمير) زيد بن شاكر وعبد السلام المجالي، في أوائل التسعينيات. لم يتغير شيء كثير على الوزارة، لكنه عمل على مضاعفة ميزانيتها التي بقيت بعد مضاعفتها ميزانيةً هزيلة، كما يقول في كتابه، ويُلحق ذلك بقوله: "تبقى وزارة الثقافة عند المسؤولين نافلة يمكن الاستغناء عنها دون أن يخسر الوطن شيئاً، وما أبعد هذا عن الدور الحضاري للثقافة الذي به يُقاس تقدم الأمم".

بين الشخصيات التي تحظى بتقدير كبير في نفسه: طه حسين، الذي يرى أن له فضلاً في إطلاق وتعميم مبدأ: الحق والحرية في التفكير. وكان السمرة أصدر كتاباً عنه بعنوان "سارق النار طه حسين".

بين غير العرب يبدي إعجاباً بالمناضل الإفريقي نيلسون مانديلاّ، الذي قرن الصمود والتضحية بالتحلي بروح التسامح ونبذ العنصرية، حتى لو أتت من ضحايا سابقين للتمييز.

وتستوقفه شخصية الشاعرعرار، وكان قام بتحقيق ديوان مصطفى وهبي التل "عشيات وادي اليابس" في العام 1973.

يُذكر أن لمحمود السمرة ديوانَ شعر مخطوطاً بعنوان "عزف على وتر مشدود" يرفض صاحبه نشره، بعد أن انقضت مرحلته، مرحلة التهاب العاطفة، ويعلل الامتناع عن النشر لكونه لا يطيق سماع القيل والقال.

أردني

بورتريه

توجان فيصل:
الإقامة في قلب العواصف

خالد أبو الخير

تعشق عمان التي رأت النور في مستشفاها «الطلياني»، وتستذكر: حين أخرجوني من المستشفى رأيت في وجه عمان ملامح أمي. ضمني حينها حضنان: حضن عمان، وحضن أم أرضعتني من هواها وهوى الأوطان، وهوى الأوطان موروث.

نشأت في بيت العائلة الكائن شارع الأمير محمد. والدها محام ذو توجه ليبرالي، عمل في الدولة، لا يفرق بين أحد من أولاده، بل إنه منح البنات امتيازاً بأحقيتهن بالاحترام.

تقر بأنها أقرب لأمها في تركيبتها العاطفية، لكنها أقرب لجدتها لأبيها في الشدة: «قلب أمي أرق من قلبي، أما أنا فإنني أقدر، إذا لزم الأمر، أن أكون صلبة وشديدة الى آخر حد».

وتسهب: «إذا حدا بده يكاسرني بكاسره، أنا عندي ذراع قوية أكسر بها».

أنهت دراستها الثانوية العام 1967 من مدرسة زين الشرف،

وحازت البكالوريوس في الأدب الإنجليزي من الجامعة الأردنية العام 1971.

عملت مذيعة في التلفزيون الأردني في إطار «أول وآخر مسابقة عادلة»، حيث تم اختيارها من بين مئات الفتيات المتقدمات. لكنها وضعت شروطها للعمل ومنها: «أن لا تقرأ نشرة الأخبار، ورفضها أن تقرأ كلام إنشاء فارغ كتبه غيرها ولا يدخل عقلها».

تذكر أن الفضل يرجع في تنظيم المسابقة بهذه الشفافية إلى نائب مدير عام التلفزيون محمد سعيد. الذي وافق على شروطها. وكان ظهورها الأول على الشاشة الفضية في برنامج حمل اسم «المكتبة»، اضطرها إعداد الحلقة الأولى التي استغرقت 45 دقيقة إلى قراءة كتاب شبنغلر «تدهور الحضارة الغربية» بصفحاته الـ 1500 صفحة.

وجهها نائب مدير التلفزيون آنذاك، حين لمس توجهاتها الفكرية، للتعرف على الكاتب تيسير سبول الذي كان يعمل بالإذاعة.

انتحار تيسير، ترك جرحاً غائراً في قلبها، «الانتحار فعل شجاع لا يقدر عليه إلا الشجعان»، تجادل بعد مضي عقود طويلة على الحادثة.

كرهت النجومية، لأن أعظم قيمة عندها هي الحرية، وتحفظ كل ما قيل تقريباً فيها، من «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً» للفاروق، إلى قول أبي القاسم الشابي :

«خلقت طليقاً كطيف النسيم.. وحراً كنور الضحى في سماه».

تمزج في تذكرها لزوجها الطبيب، إبراهيم العدل، الذي فارقها قبيل الألفية الجديدة بين مفهومي الحب والحرية، مسترجعة بصوت تخنقه العبرات، أبيات شعر للشاعرة الأميركية اليزابيث براوننغ:

«أحبك بحرية، كما يناضل الرجال من أجل الحق، أحبك بنقاء كما يعرضون عن المديح».

حين تطيل الحنين إلى والدها، تستذكر قوله لها وقد رآها منكبة على عملها محاولة الإصلاح ما استطاعت: أنا صار لي 30 سنة في الدولة ولم أقدر أن أصلح، أنت ليش تاعبة حالك؟..

أجابته: «أنت ورثتني اسمك واسم عائلتك وصفاتك البيولوجية وجيناتك وأنا اعتز بها. لكن شيئاً واحداً أرفض أن تورثني إياه هو خيبتك. ما زلت لم أبلغ بعد من العمر عتياً لتكون لي خيبتي، فدعني أعيش تجربتي».

صارت مديرة الإعلام التنموي في التلفزيون، ما أوجد صلة بينها وبين ولي العهد آنذاك الأمير الحسن «الذي كان يعمل بجد ويبذل جهوداً كبيرة وموصولة في هذا المجال».

حادثة شكلت محوراً مهماً في حياتها عندما اكتشفت قضية فساد في اتفاقية مع الأمم المتحدة بقيمة تسعة ملايين دولار.

تشرح أنها تعرضت لضغوطات ومضايقات بعد بثها تقريراً عن الموضوع، ما أدى الى فقدها جنينها الذي جاء مبكراً. «شعرت أني دفعت ابني ثمناً لكشفي للفساد».

إلا أنها تشهد أن وزير الإعلام، عدنان أبو عودة لم يمارس أي ضغوط عليها، «لأنه إعلامي يفهم الإعلام فهماً متقدماً».

أوصلت ملف الفساد إلى الأمير الحسن، فاتخذ إجراء مباشراً وعزل الشخص المعني، فيما تكفلت الأمم المتحدة بإقالة الخبير الذي أشرف على الاتفاقية.

لم يعد ممكناً، كما تقول، أن تستمر بالعمل في التلفزيون بعد أن أصابها الإحباط، فانتدبت مستشارة إعلامية لوزارة التنمية الاجتماعية، حيث عملت على وضع نظام متكامل للوزارة حتى بروتوكولياً، وخططت لعقد مؤتمر وطني لمكافحة الفقر تشارك به مختلف المؤسسات، «لكن الوزارة ترددت في عقد المؤتمر».

بعد انتهاء انتدابها لوزارة التنمية رفضت التجديد، كما رفضت العودة للعمل في التلفزيون، الذي كان ممنوعاً على موظفيه الاستقالة أو السفر دون إذن. لكنها تمسكت بموقفها، وكل ما تقاضته جراء عملها لـ 11 عاماً هو مبلغ 1550 ديناراً لا غير، وهو أقل من حقها بكثير. «هذه هي الفترة العرفية التي يريد البعض استعادتها لكي يستعبدوا الأردني قبل النيبالي».

برزت توجان في منتصف الثمانينيات ناشطة من دعاة الديمقراطية، وغداة انتخابات 1989، ترشحت بدعم من زوجها، لكنها دخلت في معمعمة مع الإسلاميين حين كفروها على خلفية إدعاء بمطالبتها بحق المرأة بالزواج من أربعة رجال وموقفها المعارض لتعدد الزوجات، ووصل الأمر الى حد المطالبة بتفريقها عن زوجها، وهي تتهم رسميين بدعم توجهات الأصوليين ضدها، فقد سدت في وجهها سُبل العمل وأغلقت عيادة زوجها الطبيب عدة مرات، وطالت المضايقات حتى عائلتها. ما اضطر زوجها للسفر للعمل في ليبيا.

فازت في انتخابات 1993، وعرفت بجرأتها في الأداء لكنها خسرت في انتخابات 1997 واتهمت الحكومة بالتزوير ورُفض ترشيحها في انتخابات 2007 بدعوى صدور حكم ضدها لعام ونصف العام.

موقفها من الفساد تحدده بالقول: «أطالب محكمة العدل الدولية باعتماد الفساد كجريمة ضد الإنسانية».

اتهمتها صحيفة عراقية بتلقي كوبونات نفط من النظام العراقي، لكنها دافعت عن نفسها وبينت أنها لم تتلق ولا حتى برميلاً واحداً. ما دفع الصحيفة إلى إصدار توضيح بهذا الخصوص. بحسبها. «لوكنت أخذت كوبونات نفط لما كنت أقيم الآن في بيتي الذي تعرف». وتضيف «أنا ابنة ملاك ولم أحقق الثراء، ما يدفعني للسؤال من أين أتى الآخرون بملايينهم؟».

الأزمة التي نشبت إبان برلمان 1993، على خلفية موقفها من قانون الضرائب وبيع الأراضي، أدت إلى الإيعاز باعتقالها يوم 2002/2/17، ويرجح أكاديمي بارز «أن نقل المقعد الشركسي من الدائرة الثالثة إلى الخامسة كان بهدف إقصاء توجان».

صدر حكم بسجنها لعام ونصف العام ودام اعتقالها لمدة مائة يوم، أضربت خلالها عن الطعام 29 يوماً لا تتناول خلالها إلا الماء، حتى تدهورت صحتها.

حين جن الليل في السجن تناولت قلمها وكتبت:

«لا تقاسُ عمّانٌ بالدونمات
ولا بالأمتار.. إنّما
بالشِبْر، بحجم الكفّ
يُوزنُ بالقيراطِ.. لكن
لا يُباع!!
ولو وزنوه بالماسِ والياقوتِ..
يبقى لا يُباع».

خرجت أخيرا بعفو ملكي.

.. مرة ضاعت إبان انعقاد المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين 1995، فكتبت في القطار: «بغض النظر عن كل ما جرى فإن حياتي كانت ذات معنى، فيها معاناة وأفراح وأتراح، عملت وأديت أكثر مما يؤدي الإنسان العادي، جئت الى مكاني في الدنيا وجعلته مكانا أفضل، وسعدت لأني أحببت وأحبني أحبائي، وأنجبت أولادا، لا يمكن أن أغير شيئا من خياراتي لأني فعلت كل شيء عن قناعة. سأموت وأنا أتطلع إلى تجربة أخرى».

.. ويبقى حصان على جدار بيتها يعدو وحيداً.

زووم..

شيءٌ للموسيقى والرسم

خالد أبو الخير

تنكسر الموسيقى كسماوات زجاجية على الدّرَجات.
يعود الصدى وجهاً قيد الرسم.. دون اختلاجات واضحة.
من هنا.. مرّ الغجر يتبعهم "لوركا" بكامل موته البهي.
يعبق صوتُ الجاز، حزيناً كما ينبغي.
ومجرِّحاً كما ينبغي.
حيث تنهمر الحياةُ اليومية في الطرقات، بعيداً عن مهرجان الورد والألوان إلى متكأ متّطلبات حياةٍ تقف تماماً على قارعة السأم.
اللعنة على متطلبات حياة!
غَنِّ..
فقد يتّسع الغناء لي، لك، لهم.. فيرسم الفنان لوحةَ بائسي الأرصفة السُّعَداء، يحلّقون فوق الغيم والفواتير ووصولات الضرائب ورُخَص الاجتماعات العامة وعجقة السير والمدينة.. المدينة التي لا تُنبت الأزهار، ولا تحفَل بالموسيقى والغناء.

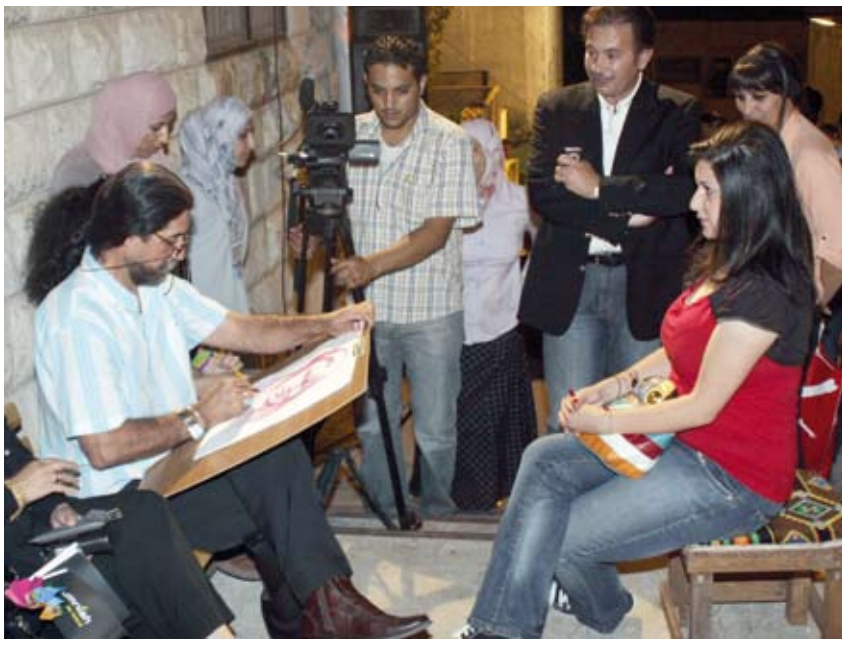

إقليمي

نزال بين "بنات العراق" و"انتحارياته"!

داليا حداد

ارتفع منذ بداية العام الجاري عدد النساء العراقيات، اللواتي ينفذن عمليات انتحارية في مناطق مختلفة من العراق. تشير تقارير صحفية إلى أن عدد هؤلاء الانتحاريات بلغ حتى الآن نحو 80 انتحارية، في سابقة هي الأولى من نوعها منذ بدء الاحتلال الأميركي للعراق في آذار/مارس 2003.

قوات الأمن العراقية والأميركية تتوقع أن يتزايد عدد الانتحاريات إلى الضعف في نهاية العام 2008 بعد اعتماد تنظيم القاعدة على النساء، في تنفيذ عمليات نوعية يصعب على الرجال القيام بها بسبب الإجـراءات الأمنية المشددة في بعض المناطق، ومنع دخول الرجال ممن هم فوق سن الثامنة عشرة. وتفتقر هذه القوات إلى معلومات دقيقة تمكنها من اعتقال شبكات وخلايا تجنيد وتنظيم عمليات تفجير النساء في مواقع حكومية وأميركية، لأن النساء، في العادة، يشكّلن خطاً أحمر، فهن مصدر إثارة مشاعر دينية وتقاليد اجتماعية في حال المساس بهن، أو التحقيق معهن من جانب القوات العراقية والأميركية على السواء. وتشكّل قوى الأمن العراقية، سواء الشرطة أو الجيش او الصحوات، أولى أهداف الانتحاريات. ويتجنب الجنود الأميركيون خلال دورياتهم في الشوارع العبور بمحاذاة نساء يرتدين عباءات خوفاً على أمنهم.

بدأت أول عملية انتحارية نسوية في العراق على يد امرأة جندتها القاعدة في أيلول /سبتمبر 2005، أدت إلى مقتل ثمانية أشخاص في بلدة «تلعفر» التابعة لمحافظة الموصل قرب الحدود السورية. وفي 6/12/2005 أعلنت القوات الأميركية في العراق عن مقتل 27 متطوعاً، على الأقل، في تفجير انتحاري قامت به اثنتان من النساء كانتا تتمنطقان بحزام ناسف دخلتا الى صفوف المتطوعين وفجرتا نفسيهما وسط الطلاب. وفي 11 حزيران/يونيو 2007، ذكرت وزارة الداخلية العراقية أن الشرطة ألقت القبض على أربع نساء انتحاريات كن يلبسن أحزمة ناسفة، اثنتان منهن كانتا تعتزمان مهاجمة مبنى محكمة، والاثنتان الأخريان كانتا تريدان مهاجمة احدى نقاط التفتيش التابعة للجيش العراقي. وفي المعلومات القليلة التي وردت عن النساء الأربع أنهن كن مترددات في تنفيذ العمليات الانتحارية واعترفن بأنهن يعملن لحساب الجيش الإسلامي في العراق. وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2007 قامت امرأة بتفجير انتحاري بالحزام الناسف في دورية أميركية ببعقوبة (مركز محافظة ديالى)، أدى الى جرح سبعة من الأميركيين وخمسة من العسكريين العراقيين. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، هاجمت امرأة قاعدةً في ديالى لمجموعة من عناصر الصحوة فقتلت 15 من أفرادها وجرحت حوالي 36 آخرين. بعد ذلك بأسبوعين قامت انتحارية بتفجير نفسها في بعقوبة على مقربة من دورية شرطة، وأدت العملية الى جرح خمسة من رجال الشرطة وأربعة مدنيين.

هناك مجموعتان متباينتان، في الإطار الاجتماعي والمواقع وانخراط الانتحاريات في هذا الطريق

وتواصلت العمليات الانتحارية النسائية العام الجاري حتى بلغت ذروتها في آب/أغسطس الفائت، فقد سقط نحو 70 قتيلاً وأكثر من 280 جريحاً، في سلسلة هجمات نفذتها ثلاث انتحاريات في حي "الكرادة" وسط بغداد، استهدفت قوافل زوار العتبات المقدسة في منطقة الكاظمية، وانتحارية رابعة فجرت نفسها وسط حشد من المتظاهرين الأكراد، في مدينة "كركوك" شمالي العراق، حسبما أكدت مصادر بالشرطة والحكومة العراقية. وكشفت صحيفة "نيويورك تايمز"، نقلاً عن إحصاءات الشرطة العراقية والجيش الأميركي، أن العمليات الانتحارية، التي تنفذها نساء، تروّج في محافظة ديالى أكثر من غيرها، إذ إن 11 من بين 20 تفجيراً انتحارياً نفذتها حتى الآن نساء في المحافظة هذا العام.

لماذا توجد الانتحاريات؟

استناداً إلى معاينة المعلومات القليلة المتوافرة عن هؤلاء الانتحاريات، هناك مجموعتان متباينتان، في الإطار الاجتماعي والدوافع وراء انخراطهن في هذا الطريق.

في المجموعة الأولى، نساء يقدمن على الموت بدافع التضامن مع قضية، ومن باب التعبير عن الاستياء من ظلم كبير لم يعد هنالك من سبيل لمواجهته «سوى باللحم الحي». وقد يعزز عزيمة هؤلاء ارتباطهن، وهو أمر شائع، بأشقاء أو أقرباء قتلوا في ظروف مرتبطة بهذا الواقع الظالم بحيث يغدو فقدان القريب عاملاً مقرراً في الفعل الانتحاري.

في المجموعة الثانية، النساء اللواتي يجندهن تنظيم القاعدة، من دون أن يتضح ما اذا كان تجنيدهن يأتي ضمن توجه بات راسخا لدى التنظيم لاستخدام النساء في العمليات الانتحارية. وتبدو هؤلاء النساء أشبه بالأشباح أكثر منهن بالبشر، إذ لا يُعرف عنهن سوى إقدامهن على التفجير، أو محاولة تنفيذ عملية انتحارية بلا أي إشارة الى هويتهن: من هن هؤلاء النساء؟ لماذا أقدمن على فعلتهن؟ ما مدى ارتباطهن بالأجهزة المخططة لهذا النوع من العمليات؟ هل ينتمين الى وسط اجتماعي سهل عليهم انخراطهن في ذلك الطريق أو مارس ضغوطا ما عليهن؟ هل إقدامهن على الفعل الانتحاري مرده قرار مدرك أو انقياد وراء الجماعة، او رضوخ لضغوط تفوق طاقتهن؟

تعزو مصادر عسكرية عراقية وأميركية انتشار ظاهرة الانتحاريات في الأشهر الأخيرة إلى اليأس أو الفقر أو الرغبة في الانتقام، إذ غالبا ما تكون هؤلاء النسوة فقدن أزواجاً أو أشقاء أو أطفالاً في المعارك. يقول العقيد علي الكرخي، المسؤول عن الأمن في بلدة خان بني سعد، جنوب ديالى، إن الرغبة في الانتقام تشكل عاملاً حاسماً يجيد أنصار أسامة بن لادن استغلاله لدى النساء. بعضهن يسعين الى الانتقام لمقتل عائلاتهن، ويسهل عندها اقناعهن باستهداف اولئك الذين يعتبرنهم مسؤولين.

يضرب الكرخي مثلاً على ذلك بقيام امرأة قُتل أبناؤها الخمسة بأيدي الشرطة العراقية بتفجير نفسها قرب مجموعة من المتطوعين، الذين كانوا ينتظرون للانضمام إلى الشرطة، فقتلت ثلاثين مدنياً و15 شرطياً.. ويشير الضابط الأميركي الكابتن رايان، إلى أن «بعض الانتحاريات يدفعهن الفقر فيسلكن هذا الطريق من أجل مبلغ مالي يتركنه لأسَرهنّ». وتؤكد مصادر أخرى أن الأميات، أو حتى المتخلفات عقلياً، يمثّلن فريسةً سهلةً للمتطرفين، وأن القاعدة تبحث عن نساء من هذا النوع، ثم تدربهن وتشبعهن بعقيدتها.

وترى صحيفة «نيويورك تايمز» أن الانتهاكات بحق المرأة قد تكون عاملاً آخر في هذه القضية، فالعديد من العائلات تزوج بناتها إلى قادة القاعدة المحليين (الأمراء)، وهن في عمر 14 أو 15 سنة. وفي بعض الحالات تُجبر البنات على عقود زواج تقضي أن في حالة مقتل أو اعتقال زوجها الأمير، فإنها تُلزم بالزواج من خليفته، وإن تعرض هذا للمصير نفسه، تتزوج بمن يأتي بعده، وهكذا.

يرغب القيمون على «فصائل بنات العراق» أن تؤدي الدور الذي قامت به عناصر «الصحوة»

فصائل بنات العراق

دفع تفشي ظاهرة النساء الانتحاريات إلى التفكير بشكل جدي في إيجاد حل ملائم، وهو تأسيس وحدة من المتطوعات في الجيش العراقي يطلق عليها «فصائل بنات العراق». يأمل المشرفون أن يؤدي تشكيل هذه الفصائل إلى الحد من ظاهرة الانتحاريات، اللواتي سوف يتعذر عليهن تنفيذ التفجيرات لصعوبة تجاوز نقاط التفتيش، التي ستتوزع عليها النساء المتدربات.

جاءت فكرة تشكيل هذه الوحدة من باب «لا يفل الحديد إلا الحديد»، إذ إن التقاليد الاجتماعية تحول دون قيام الرجال بتفتيش النساء على الحواجز. ويرغب القيمون عليها في أن تؤدي الدور الذي قامت به عناصر «الصحوة»، إلا أن ذلك لا ينفي أن الفاقة والحاجة كان لهما دور كبير في إقناع العديد من العراقيات بالانضمام إليها.

يقوم البرنامج التدريبي للنساء المنضويات في إطار وحدة «بنات العراق»، على تمرينهن للقيام بعمليات التفتيش، على غرار برنامج مماثل هو «أبناء العراق»، الذي درّب الشباب العراقي على استلام نقاط التفتيش. وخلال التدريب، يصار إلى أخذ بصمات هؤلاء السيدات، وتسجيل مجموعة من المعلومات الخاصة عنهن. ويتضمن البرنامج تدريباً على الإسعافات الأولية، إضافة إلى أمور أخرى، حيث يتم دفع ما يعادل 300-200 دولار شهريا لكل منهن لقاء ذلك. ورغم أن المشاركات في وحدة «بنات العراق» يرغبن في رؤية استتباب الأمن في بلدهن، ومواجهة العمليات التفجيرية انطلاقاً من دوافع وطنية، فإن الفقر والحاجة لهما دور مؤثر أيضاً في دفعهن إلى اعتماد خيار حمل السلاح، والعمل خارج المنزل بخلاف ما تقتضيه التقاليد العراقية.

يقول عبد اللطيف رايان، المستشار الإعلامي للقوات متعددة الجنسيات، «إن القوات الأميركية تتعامل مع فصائل «بنات العراق» بالآلية نفسها التي تعاملت بها مع مجالس الصحوات. ويضيف أن هذه التجربة نجحت في محافظة ديالى، ونظرا إلى حساسية الموقف لدى نقاط التفتيش وجدنا ضرورة تعميم التجربة في بعض المناطق، كالعاصمة بغداد». وأوضح أن المقاتلات توزعن على مراكز التفتيش وفق ما تقتضي الحاجة ليمارسن عملهن في تفتيش النساء وكشف الانتحاريات. أما اختيار المتطوعات فإن الضوابط نفسها التي اعتمدتها مجالس الصحوات في اختيار عناصرها طُبقت على تشكيل «بنات العراق».

وبالنسبة إلى مجتمع محافظ كالمجتمع العراقي فإن عمل المرأة في المجال الأمني يعتبر ثورة حقيقية، ويشير بعض المتطوعات إلى أن العديد من السيدات يردن الانخراط، إلا أن الأهل يعتبرون عمل المرأة في الجيش أو الشرطة أمراً مخجلاً. على أن هذا التشكيل يمكن أن ينجح في محافظات بغداد وديالى والموصل، باعتبار أن أغلب الانتحاريات هن من هذه المناطق، في حين يستحيل نجاحه في الرمادي وتكريت. وخلال النصف الثاني من آب/أغسطس الفائت جرى تشكيل أول فصيل في مدينة كركوك يبلغ عدد أفراده 37 امرأة، دخلن دورةً تستمر أربعة أسابيع في أكاديمية شرطة كركوك بضواحي المدينة. وتتقاضى المتطوعة نحو 185 الف دينار عراقي شهريا (الدولار يساوي 1200 دينار)، إضافة إلى 25 ألف دينار يومياً، كما ستحصل بعد التخرج في الأكاديمية على 500 ألف دينار، متضمنةً مخصصات خطورة، مع مبلغ يختلف حسب منطقة المسؤولية. وتُطبق على النساء المعايير نفسها التي تطبق على الرجال في فصائل «أبناء العراق» (الصحوات) لغرض التخرج، وهي تتضمن 240 ساعة تدريبية تشمل ساعتين من الألعاب الرياضية كل صباح، وعدداً من التدريبات الضرورية. كما تتلقى المتطوعات دروساً في اجراءات فرض القانون تتراوح بين أساليب عمل الشرطة الحديثة، وحقوق الإنسان، وإنقاذ الرهائن، والإسعافات الأولية الأساسية، والرد على الهجوم.

إقليمي

انتخابات كاديما قبل إعلان نتائجها

واشنطن دعمت ليفني وموفاز "واثق من فوزه"

تحسين يقين

القدس - من المقرر أن تظهر ابتداء من صباح اليوم الخميس، نتائج الانتخابات على رئاسة حزب كاديما، وقد دارت المنافسة خصوصاً بين تسيبي ليفني وزيرة الخارجية وشاؤول موفاز وزير النقل الحالي ووزير الدفاع السابق. ليفني تطرح نفسها وتدعمها الولايات المتحدة كقائدة وصانعة قرار في العملية السياسية مع الفلسطينيين والسوريين. وبينما أشارت الاستطلاعات أن فرص فوز ليفني هي ضعف فرص موافاز : 47 الى 23 بالمئة إلا أن موفاز الذي لا يخفي تأييده لاجتياح عسكري لغزة، ظل منافساً جدياً حتى مساء الأمس الأربعاء. التساؤلات تثور حول الخيارات الأميركية، فلم يعد خافيا من الذي تفضله واشنطن لقيادة إسرائيل، فهل تنسجم المؤسسة الصهيونية متمثلة بعينة منها وهي حزب كاديما،مع ما تؤثره الولايات المتحدة لزوم إنجاز تفاوضي على الأرض بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل خاص؟ أم أن واشنطن غير مهيأة لدفع استحقاقات أية عملية سياسية ؟

> ثمة احتمال أن ينشق الحزب إذا لم يقع وفاق وتوافق بين أقطاب كاديما

حزب الفكرة والشخص

جرى التنافس السياسي الإسرائيلي في الماضي بين الأحزاب لا بين قادة الحزب الواحد،، حتى جاء آرئيل شارون القادم من خلفية حزبية ليكودية يمينية مؤسساً حزباً على مقاسه الفكري والاستراتيجي، وهو حزب كاديما، وعبر به انتخابات الكنيست محرزاً نصراً لم يكد يستمتع به، حتى غيبه المرض، تاركاً سياسيين من الصفين الثاني والثالث يعانون وقع المفاجأة؛ فلم يكن هؤلاء بوارد بقيادة الحزب، والحكومة الإسرائيلية، التي تجابه أعتى الملفات السياسية والأمنية والاقتصادية.

كان شارون المؤسس والفكرة معا، فكان من الطبيعي أن ترتبك الحكومة والحزب، وأن تظهر بوادر التنافس والتناحر بين شخصيات الحزب في ظل مشاكل أولمرت، خصوصا بين خليفة شارون إيهود أولمرت وتسيفي ليفني التي حلت محلاً متقدماً كوزيرة خارجية في الحكومة، في حين نشأ سريعا تنافس بينها وبين قياديين آخرين كموفاز وأفي ديختر ومئير شطريت.

ساد الخصام في كاديما قبل رحيل أولمرت، لذلك فإن التنافس على قيادة الحزب- وإن تغلف بغلاف بمواقف سياسية خصوصاً لدى ليفني وشاؤول موفاز- هو تنافس شخصي، فليس هناك كبير اختلاف في المواقف السياسية التفاوضية بشكل خاص.

هكذا بدأ النقاش مبكراً حول خليفة أولمرت، الذي يقود إلى نقاش حول مستقبل تماسك الحزب وبقاء الحكومة.

ثمة احتمال أن ينشق الحزب إذا لم يقع وفاق وتوافق بين أقطاب كاديما، فليس هناك من ضمان ألا تنتقل بعض القيادات إلى الليكود، فلم يمر وقت طويل على خروجها منه!

غولدا مئير ثانية

ليست ليفني غولدا مائير أخرى، فوجه الشبه بينهما أنهما امرأتان، رغم ذلك تسوق ليفني نفسها على هذا الأساس، وهي منذ استقدمها بنيامين نتنياهو العام 1999 لتساهم في تقوية حزب الليكود، مروراً بعبورها الساحة السياسية من خلال شارون، ووصولها السريع إلى موقع متقدم في الحكومة، وهي لا تخفي طموحها الذي زاد مؤخرا منذ بدء الحديث عن مشاكل أولمرت.

تنافس

موفاز يتوقع الفوز، رغم ترجيح استطلاعات الرأي بفوز ليفني، إلا أن الوضع في صفوف أعضاء الحزب كان حتى يوم أمس الأربعاء يميل نحو موفاز بسبب شبكة علاقاته القوية، حتى إنه راح في مؤتمرصحفي أخير له يتحدث عن تشكيل الحكومة، لافتا إلى أن احتمالات تشكيله حكومة بديلة من دون إجراء انتخابات عامة أكبر من احتمالات ليفني: «لقد أجريت اتصالات مع رؤساء الكتل وهناك تفاهم على الحفاظ على القاعدة الائتلافية الحالية «كما تحدث موفاز مع أعضاء كنيست من كتل غير مشاركة في التحالف الحكومي وليسوا راغبين في تقديم موعد الانتخابات العامة «وهناك بداية اتفاق معهم على انضمامهم للتحالف المقبل...» مضيفا إن الدولة الإسرائيلية بحاجة لاستمرارية الحكم والوحدة، على أن تجري الانتخابات العامة في موعدها في تشرين الثاني/نوفمبر 2010.

يناور موفاز داخل الائتلاف، مقدما نفسه كمتفهم لحاجات حزب شاس الديني الشرقي كمشارك في الائتلاف، متفهما مطالبة شاس بالنسبة لمخصصات الأولاد، في الوقت الذي آثرت ليفني عدم الخوض في هذه التفاصيل، رافضة الرضوخ لابتزاز أحزاب لدى إقدامها على تشكيل حكومة.

يساعد موفاز، ما نقلته «معاريف» مطلع الأسبوع الجاري، عن ميل «شاس» لتقديم الانتخابات،إذا ما وضعت أية حكومة جديدة القدس على جدول أعمال طاولة المفاوضات.

وموفاز نفسه الذي انتقد ليفني بشدة عن موقفها من إقرار الموازنة، وتساءل: كيف تقبل وهي المرشحة لرئاسة الحكومة ألا يكون لها رأي في مسألة تقليص ميزانية الأمن.. يتبع ذلك بالقول إنها لا تصلح للحكم فهي «غير قادرة على اتخاذ قرارات مصيرية، وعاجزة عن منافسة الأحزاب الأخرى.

74 إلف عضو سيمضون لانتخابات كاديما، وإن لم يحصل الفائز على 40 بالمئة من الأصوات،ستجري جولة انتخابات ثانية الأسبوع المقبل.

> ترى ليفني أن رئيس الحكومةالمقبل سيجري مفاوضات وفقا للظروف بعد الانتخابات الأميركية

الأقرب للحلول!

لكن تسيفي ليفني هي الأقرب إلى الحلول، وهي تشكل استمرارا لنهج كل من مؤسس كاديما شارون وخليفته أولمرت، و بالنسبة للبيت الأبيض فإنها تعتبر خيارا يمكن التعويل عليه بالحسم.

تعارض ليفني أي اتفاق مبادئ مؤقت ومشروط، وهي تعتقد أن السعي لإبرام تسوية محددة بوقت يمكن أن يؤدي إلى إحباط والى استئناف العنف، وهي بالتالي تؤيد مفاوضات مفصلة عبر الإصرار على المصالح الإسرائيلية حتى التسوية النهائية، وفي نظرها فإنها ترى أن «هذا الوقت» هو المناسب.

ورغم مواقفها المتطرفة في مسألة القدس وحق العودة للاجئين، إلا أنها منفتحة على الحلول، ذلك أنها وهي القادمة من اليمين باتت على قناعة بضرورة حل قضية الفلسطينيين من خلال دولة خاصة بهم، فهي لا تريد أن تجد نفسها أمام خيار دولة ثنائية القومية الغالبية فيها ليست لليهود.

«ستأسف إسرائيل على كل يوم يمر دون التوصل لاتفاق مع الفلسطينيين» هذا ما أكده أولمرت الخارج من الحلبة السياسية الإسرائيلية، مذكراً بأن أجزاء كبيرة آخذة بالتزايد في المجتمع الدولي تتبنى فكرة دولة واحدة للشعبين لن تكون الأغلبية فيها لليهود.

هذا ما تؤمن به تسيفي ليفني أيضاً وتود إنجازه في أسرع وقت ممكن.

لذلك فهي تميل إلى استمرار المفاوضات والتركيز على إيجاد آلية لمواصلة المفاوضات في العام المقبل،، وهي تحت الضغط الأميركي تجد نفسها مضطرة لإنجاز سياسي على الأرض.

ترى ليفني أن رئيس الحكومةالمقبل سيجري مفاوضات وفقا للظروف بعد الانتخابات الأميركية، والانتظار لما قد يسفر عنه تدهور العلاقات الدولية بين حليفتها الولايات المتحدة وروسيا، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصراع هنا.

وهي تشترك مع موفاز في عدم وجود رؤية سياسية واضحة تجاه ما سوف يحدث، لأنه خارج عن السيطرة.

لا يغيب عنها، كما لا يغيب عن منافسها موفاز، أنه بالإمكان -إذا لم تواجه إسرائيل ضغوطا- ألا تنسحب من الضفة الغربية في العام المقبل!.

ورغم اتفاقها مع مع يدعو له أولمرت من إخلاء المستوطنين وتعويضهم، إلا أنها لا ترى الوقت ملائماً، وهذا لا ينفي تفضيلها للاستيطان في النقب والجليل حيث الأغلبية العربية.

كما أن ليفني وموفاز لا يميلان لاستنفاد الجهد الدبلوماسي قبل العمل العسكري ضد إيران، أو محاصرة إيران اقتصادياً كما تفضل ليفني. وليفني القادمة من خارج المؤسسة العسكرية، ولكن من الموساد، تجاري العسكر في إظهار القوة.

ما يجمع عليه قادة كاديما وقادة الحكومة

رغم هذا الاختلاف والتنافس، هناك ما يجمع عليه موفاز وليفني وآخرون من الحكومة، وهو عدم إيصال الأمور الى انتخابات عامة مبكرة، فليس هناك من ضمان لعودتهم للحكم، في ظل توقع فوز أحزاب اليمين، فحسب الاستطلاعات سيفوز: الليكود 13 مقعداً، إسرائيل بيتنا 21، الاتحاد الوطني 8، شاس 9، يهودات هتوراة 6. واليمين نفسه الذي وصل الى الحكم أول مرة العام 1977،هو الذي قاد الاستيطان وخلق واقعاً على الأرض جعل التسوية الإقليمية مستحيلة.

فأمامهما تحد بعدم الانشقاق والبقاء في الحكم، ويشترك معهما أركان كاديما والعمل وشاس وباقي الائتلاف الحكومي.

> رغم مواقفها المتطرفة في مسألة القدس وحق العودة للاجئين، إلا أنها منفتحة على الحلول

من المنظور الفلسطيني، فإن ليفني باقية، سواء أفازت في منصب رئيسة حزب كاديما، أو لم تفز، حيث يبدو أنها في ظل استمرار المفاوضات أو استئنافها -بعد افتراض توقفها في حالة إجراء انتخابات إسرائيلية مبكرة- سيكون لها دور في قيادة المفاوضات، أكانت على رأس طاقم التفاوض، أو في موجهي الطاقم من أعلى المستويات.

لذلك ثمة ضرورة لإعادة تفحص موقف ليفني من العملية التفاوضية!

شاؤول موفاز

تسيبي ليفني

دولي

اتفاق هراري يكسر احتكار موغابي للسلطة في زيمبابوي

صلاح حزين

بعد شهور طويلة من الفراغ السياسي الذي شهدته زيمبابوي، اتفق الطرفان؛ حزب زانو الحاكم، بقيادة رئيس البلاد المخضرم روبرت موغابي، والمعارضة، بقيادة القائد النقابي السابق وزعيم المعارضة مورغان تشفانغراي، على تقاسم السلطة في البلاد، بعد أن عزت سبل الخروج من الأزمة السياسية التي دخلتها البلاد بعد الانتخابات النيابية والرئاسية التي جرت قبل نحو أربعة أشهر، ولم تسفر عن فوز واضح لأي من الطرفين.

كانت الانتخابات التشريعية قد أسفرت عن فوز المعارضة بقيادة حزب الحركة الديمقراطية من أجل التغيير بقيادة مورغان تشفانغراي، بأغلبية ضئيلة، 51 في المئة من مقاعد البرلمان، في حين انسحب مرشح المعارضة، تشفانغراي نفسه، من الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة بعد أن أخفق أي من الطرفين، الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، من حسم الانتخابات في جولتها الأولى، والتي جرت في أجواء من الترهيب، التي اتهم حزب المعارضة الرئيسي أنصار الرئيس موغابي باستخدامه لإرغامها على الانسحاب من الانتخابات الرئاسية، وهذا ما حدث فعلا، فانسحب تشفانغراي ليترك موغابي يفوز بالتزكية بجولة رئاسية جديدة، هو الذي حكم البلاد منذ استقلالها عام 1980.

اتفاق تقاسم السلطة بين الحكم والمعارضة، في حال استمراره، يمثل فرصة فريدة للبلاد لكي تخرج من أزمتها السياسية

وعلى الرغم من عين الشك التي قوبل بها اتفاق تقاسم السلطة، من جانب الدول الأوروبية، وبريطانيا في صورة أساسية، فإن استمرار اتفاق تقاسم السلطة في كينيا، التي عاشت وضعا مشابها قبل ذلك، وتماسك الاتفاق حتى الآن، يعطي أملا في قدرة اتفاق هراري لتقاسم السلطة على البقاء، فضلا عن أن طرفي النزاع قد وجدا في الاتفاق، الذي كان قد سعى إليه وواصل العمل من أجله رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي، الوسيلة الوحيدة للخروج من الأزمة المستعصية التي فاقمها عناد الرئيس موغابي المدعوم من الجيش ومن «المحاربين القدماء» الذين يحظون بنفوذ كبير في البلاد، في حين أن المعارضة، التي تستحوذ على أكثر من نصف مقاعد البرلمان، تبدو عاجزة عن حسم الأمور في أي اتجاه بقوة جماهيرها فقط.

حضر حفل توقيع الاتفاق الذي تم في أحد فنادق هراري، عدد من القادة الأفارقة، بينهم الرئيس التانزاني جاكايا كيكويتي، الذي يشغل منصب رئيس الاتحاد الإفريقي، والذي كان أشد القادة الأفارقة انتقادا لموغابي، كما حضره رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي الذي توسط طويلا من أجل الوصول للاتفاق، الذي ينص على أن يكون هناك مجلسان للوزراء الأول: برئاسة زعيم المعارضة السابق، تشفانغراي والثاني برئاسة موغابي، الأول هو الذي يمثل الحكومة، والثاني يمثل مرجعية للأول، بحيث يبقى موغابي هو المرجعية النهائية للمجلسين، وفيما حمل المجلس الأول اسم «المجلس» حمل الثاني اسم «مجلس الوزراء». وبدلا من قيادة العمليات المشتركة، التي تضم رؤساء الأجهزة الأمنية، سوف يشكل مجلس للأمن القومي.

وهذا يعني أن تشفانغيراي تحول من زعيم للمعارضة إلى رئيس للوزراء في حكومة من 31 وزيرا، يمثل فيها حزب زانو الحاكم الذي يرأسه موغابي 15 وزيرا، فيما يمثل الحركة الديمقراطية من أجل التغيير 13 وزيرا، أما الحقائب الثلاث الباقية، فكانت من نصيب فصيل معارض صغير، كان في الأساس جزءا من الحركة الديمقراطية من أجل التغيير، ولكنه انشق عنها بقيادة أرثر موتامبارا الذي حصل أيضا على منصب نائب رئيس الوزراء.

الاتفاق أعطى الرئيس موغابي سلطات واسعة، فضلا عن أن أنصاره سوف يحتلون المناصب الرئيسية، فرئيس البلاد، ينتمي إلى المحاربين القدماء، وهو مقرب من موغابي، وقائد الجيش ذو النفوذ الكبير سوف يبقى في منصبه أيضا، في مقابل حصول الحركة الديمقراطية من أجل التغيير على قيادة الشرطة، وهو جهاز حيوي على أي حال.

وعلى الرغم من السلطات الكبيرة التي بقيت في أيدي موغابي، فإن مجرد فكرة التخلي عن جزء من سلطاته شبه المطلقة، والتي حكم البلاد من خلالها بيد من حديد لما يقارب العقود الثلاثة، تعتبر إنجازا كبيرا بالنسبة للمعارضة التي تمكنت من كسر احتكار السلطة بعد كل تلك السنين.

اتفاق تقاسم السلطة بين الحكم والمعارضة، في حال استمراره، يمثل فرصة فريدة للبلاد لكي تخرج من أزمتها السياسية الناجمة عن الاستقطاب الحاد بين الحكم والمعارضة، ولكن المشكلة الأكبر التي ستجد لها حلا في هذا الاتفاق هي المشكلة الاقتصادية، فاقتصاد زيمبابوي الذي كان يوما اقتصادا مزدهرا، أصابه ما يشبه الدمار، فقد وصل التضخم نسبا غير مسبوقة في العالم أجمع، إذ يقدر التضخم بنحو 11 مليون في المئة، ما جعل مئات الآلاف من السكان يغادرون البلاد هربا من الأوضاع الاقتصادية السيئة. وسوف يكون على الحكومة المقبلة أن تحل مشاكل الفقر والبطالة والغلاء ونقص المواد الغذائية والوقود.

دول الاتحاد الأوروبي، التي رحبت، وإن بتحفظ، على اتفاق تقاسم السلطة، أبدت استعدادها لمساعدة زيمبابوي على التغلب على أزمتها الاقتصادية، وربطت ذلك باتخاذ الحكومة الجديدة إجراءات لإعادة الديمقراطية للبلاد.

وأبدى صندوق النقد الدولي استعداده لتقديم المساعدات للبلاد على لسان المدير الإداري للصندوق دومينيك شتراوس كان، الذي أعلن أن الصندوق مستعد لمناقشة سياسات البلاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان وتخفيض نسب الفقر.

في خطابه الذي ألقاه في حفل التوقيع على الاتفاق قال تشفانغراي إنه وقع الاتفاق «لأن إيماني بزيمبابوي وشعبها أعمق من جراجي التي تحملتها أثناء النضال، ولأن أملي في المستقبل أقوى من حزني على المعاناة غير المبررة في السنوات الماضية.»

أما موغابي، فقد كرر ما كان يقوله أثناء حملته الانتخابية من أن بريطانيا، لم تكف عن التآمر عليه لإسقاطه. وانطلاقا من هذه النقطة تشبث موغابي في الاتفاق بعدم عودة المزارعين البيض الذين أممت مزارعهم، إلى أراضيهم التي انتزعت منهم خلال السنوات العشر الماضية.

لقد بقيت لموغابي اليد الطولى في الحكم بموجب الاتفاق الجديد، ولكنه لم يعد بعد الاتفاق الحاكم المطلق للبلاد الذي كانه على مدى 28 عاما.

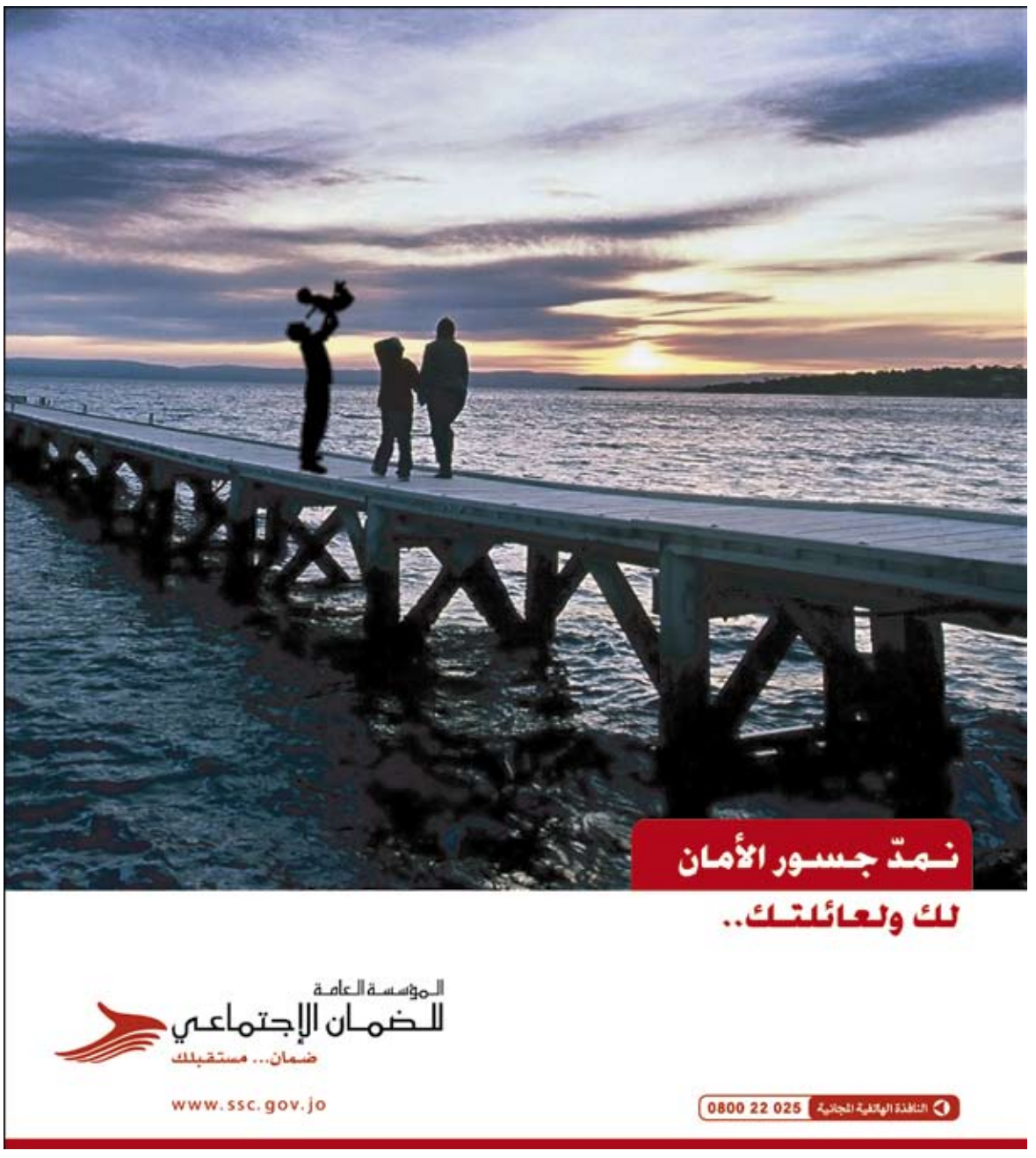

اقتصادي

الدين الداخلي يدنو من بليون دينار

السّجل - خاص

اقترب مقدار المديونية الداخلية للحكومة خلال السبعة شهور الأولى من العام الجاري من حاجز البليون دينار. وقد رافق هذا الصعود هبوط في المديونية الخارجية، في أعقاب استخدام أموال التخاصية في عملية شراء جزء من ديون نادي باريس في مطلع العام الجاري.

ويرى خبراء ماليون أن ما يحدث في المالية العامة هو انخفاض يقابله صعود غير متناغم في المديونية الداخلية، على الرغم من المحاولات المستمرة لتخفيض نسبة مديونية المملكة حتى باستخدام أموال التخاصية.

الحكومة تلجأ للقروض الداخلية بدلاً من الخارجية

وعلى صعيد المديونية الخارجية، فإن مشهدها تحرك صعوداً وهبوطاً منذ العام 1989 قبل أن تستقر نسبياً - بالأرقام المطلقة - وتنخفض كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع خلال السنوات الثماني الماضية.

وارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة وموازنات المؤسسات المستقلة)، في نهاية شهر تموز/يوليو 2008 ليصل إلى نحو 3918 مليون دينار أو ما نسبته 30.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2008، مقابل ما مقداره 2946 مليون دينار في نهاية العام 2007 أو ما نسبته 26.2 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 أي بارتفاع مقداره 972 مليون دينار.

وجاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع صافي الدين العام الداخلي (موازنة عامة) بنحو 1084.2 مليون دينار أو ما نسبته 36.1 بالمئة، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي (مؤسسات عامة مستقلة) بحوالي 112.4 مليون دينار، أو ما نسبته 201 بالمئة.

وأثرت خلال الفترة الماضية عملية ربط الدينار بالدولار، والتي كانت سبباً مباشراً لزيادة المديونية الخارجية، ففرق العملات بين اليورو والين وغيرها من العملات في مقابل هبوط الدولار، زاد من عبء المديونية الخارجية بمقدار 312 مليون دولار خلال الفترة الماضية.

وقد أكد وزير المالية السابق سليمان الحافظ على أهمية ضبط النفقات وعدم التوسع فيها من أجل منع تفاقم العجز وازدياد الاقتراض، مؤكداً أن ذلك يؤثر في مكتسبات الفترة الماضية.

وقال «إن استخدام أموال التخاصية في إطفاء المديونية أمر يتوافق مع روح القانون لكن استمرار الاقتراض سيعيدنا إلى المربع الأول».

ويخلص أحد الخبراء الماليين إلى أن «ملف المديونية يعد من أكثر الملفات تعقيداً لدى المخططين وراسمي السياسات المالية في المملكة، فمنذ العام 1989 وكرة الثلج تتدحرج بالنسبة للديون الخارجية والداخلية، حتى زادت بالأرقام المطلقة وشكلت عبئاً على كل الموازنات السابقة، فالحكومات لجأت إلى تضخيم الدين الداخلي وحافظت على ثبات نسبي في الدين الخارجي خلال 18 عاماً مضت». وينتقد الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، ما قامت به الحكومة من إقدام على سداد الديون الخارجية والتوجه للاقتراض الداخلي، مشيراً إلى ضياع أموال الخصخصة من خلال تمويلها لنفقات جارية. وقامت الحكومة في آذار/مارس الماضي بالتوقيع على اتفاقيات الشراء المبكر لما يقارب 2.3 بليون دولار من مديونيتها الخارجية، وبموجب اتفاقات أردنية مع نادي باريس، حصل بموجبها الأردن على نسب خصم بمتوسط يصل إلى 11 بالمئة مقابل تسديد تلك الديون.

وذهب الخبير الاقتصادي، هاني الخليلي، إلى التأثيرات الناجمة عن استمرار الحكومة في الإقدام على الاقتراض الداخلي ومنازعة القطاع الخاص على التمويل، مؤكداً أن ذلك يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في السوق المصرفية المحلية.

واتفق الخليلي مع ما ذهب إليه آخرون، مؤكداً أن استمرار توسع الحكومة في نفقاتها سيؤول إلى مزيد من الاقتراض، بغض النظر عما إذا كان محلياً أو خارجياً، فالنتيجة في النهاية واحدة هي ارتفاع المديونية.

وفيما يتعلق بالرصيد القائم للدين العام الخارجي؛ موازنة ومكفول، فقد انخفض في نهاية تموز/يوليو 2008 الرصيد القائم للدين بنحو 1.62 بليون دينار، ليبلغ نحو 3.63 بليون دينار، أو ما نسبته 28.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2008، مقابل بلوغه نحو 5.25 بليون دينار، أو ما نسبته 46.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام 2007.

أما فيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فبلغت في نهاية تموز/يوليو 2008، على أساسي الاستحقاق والنقدي، نحو 17.3 مليون دينار منها 12.4 مليون دينار أقساط و 4.8 مليون دينار فوائد.

اقتصاديات رمضان: شهر للعبادة أم لتعظيم الاستهلاك؟

يوسف منصور

المبدأ هو أن شهر رمضان المبارك هو شهر عبادة وتقوى وعمل، حيث أن الإسلام دين تعامل مع مبدأ العمل والجهد والاجتهاد على أنه نوع من العبادة، وبخاصة إذا كان في هذا العمل فائدة للناس. وفي شهر رمضان يحسّ الغني بما يعانيه الفقير من شحّ الحال وضيق الموارد، فلا يبذخُ أو يسرف فيه الموسر في الإنفاق على بيته وأسرته، بل يبقي نمطه الاستهلاكي على ما هو عليه، بينما يزيد من الإنفاق في الشهر على الفقراء والمعوزين كواجب أساسي لتكميل متطلبات الشهر.

هذا هو المبدأ، ولكن الممارسة أصبحت تختلف كثيرا عن المبدأ والهدف، فما يلاحظ من تصرفات أصبح في معظم الأحيان يعارض ذلك، ففي الأسبوع الأول من شهر رمضان الجاري ارتفعت أسعار الخضراوات بنسب تجاوزت 50 بالمئة لمعظم الأصناف نتيجة لازدياد الطلب على الطعام في الشهر، وبحث البعض من منتجي او موردي هذه السلع عن ربح حكري يعتبر مرفوضاً في المدارس الاقتصادية والإسلامية.

كما تشتد الرقابة في شهر رمضان من قبل الحكومة على التجار وتزداد المخالفات لتسعيرات التجار في الشهر، حيث حررت وزارة الصناعة 50 مخالفة، على الرغم من أن وزارة الصناعة قامت باتخاذ العديد من الإجراءات لإدامة توفير السلع في أسواق المؤسسة الاستهلاكية، وبدأت الحكومة في العمل على إنشاء أسواق شعبية لتحفيز المنافسة وكسر طوق الاحتكار، حيث يرى بعض التجار فرصة للربح الإضافي مع ارتفاع الطلب، وهو تفكير محدود ومغلوط، عدا عن أنه مشمول بعقوبة القانون.

كما أننا نلاحظ في هذا الشهر ارتفاع أسعار الدواجن واللحوم، حيث ارتفعت أسعار الدواجن واللحوم البلدية بنسبة 9 بالمئة و7 بالمئة، على التوالي في الأسبوع الأول من الشهر، نتيجة ازدياد الطلب وقلة الكميات المعروضة (جرّاء موجة الحر وارتفاع أسعار الأعلاف والممارسات الاحتكارية في السوق)، وهو ما يدل على انعدام التقشف.

ويزداد الطلب على بعض السلع التي تعتبر من الكماليات خلال العام لتصبح من الضروريات خلال الشهر كالمكسرات مثلاً، حتى إن سعر كيلو جوز الهند قفز من 1.8 دينار في رمضان العام الماضي إلى 2.8 دينار في رمضان، مع محافظة أسعار بعض المكسرات على مستوياتها نتيجة ازدياد العرض في العالم وارتفاع أسعار البعض الآخر إلى مستويات تمنع المواطن من شرائها لتزيين مائدته، حيث يرغب الصائم بتجميل مائدة الطعام أكثر وتزداد شهيته لأطعمة وحلويات أصبحت تعتبر من طقوس هذا الشهر، كالقطايف مثلاً والذي ارتفع سعره هذا العام بنسبة 50 بالمئة بالمقارنة مع العام الماضي.

الأسرة الأردنية تستهلك 20 بالمئة أكثر مما تنتج

ويلاحظ أيضاً تغير أنماط استهلاك الكهرباء في رمضان من النهار الى الليل، وذلك لأن نشاط المواطن يصبح أقل في الصباح وأكثر في الليل مقارنة بغيره من الشهور، نتيجة السهر الطويل والاستغراق في النوم في ساعات الصباح. ولقد حصل ذلك فعلاً في هذا الأسبوع كما صرح مسؤولو شركة الكهرباء.

الحكومة أيضاً، تقوم بالمشاركة في سلوكيات تناهض مبادئ الشهر من خلال تقليل ساعات الدوام، فيتبعها مرغما في ذلك القطاع الخاص، حيث إن الحكومة توظف أكثر من 24 بالمئة من القوة العاملة في الأردن، والتي وصل عددها 1.3 مليون العام 2006 أي 23.8 بالمئة من السكان، بينما يعمل في الأردن، بالإضافة إلى ذلك، نحو 350 ألف عامل ثلاثة أرباعهم من العرب.

ويزداد في هذا الشهر العبء على المرأة العاملة، حيث يشارك 11.9 بالمئة من النساء في قوة العمل فيعملن خارج المنزل وداخله، ويواجهن عبئاً إضافياً في رمضان من خلال التحضير لوائم للأسرة بدلاً من الوجبات اليومية. وترتفع نسبة الأسر التي تأكل خارج البيت، وبخاصة تلك التي تعمل فيها ربة البيت خارج المنزل أيضا، وذلك لارتفاع ثمن وقت المرأة العاملة خارج البيت بالنسبة لتلك العاملة في المنزل فقط.

كما تتأثر البورصة نتيجة حاجة المضاربين إلى سيولة أكثر في الشهر، والذي تزامن موسمه هذا العام مع ابتداء الموسم المدرسي، ما أدى إلى ازدياد العبء في اقتصاد بلغت نسبة الغلاء فيه 13.3 بالمئة هذا العام ونسبة البطالة 13 بالمئة، وهي نسبة مزمنة يعاني منها المتعلمون، وبخاصة من حملة الشهادات الذين يصل معدل البطالة بينهم إلى 25 بالمئة.

الاستهلاك الفائض، وبخاصة في بلد مستورد يفوق عجز ميزانه التجاري (الفارق بين الصادرات والواردات) 53 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، يؤدي الى عواقب وخيمة وأعباء إضافية ذات آثار ضارة على المجتمع والأسرة والقطاعين العام والخاص. وتخفيض الناتج والإنتاجية يؤديان الى تخفيض القيمة المضافة في الاقتصاد في وقت تتراجع فيه معدلات النمو التي لا يتوقع أن تزيد على 4.4 بالمئة هذا العام بتراجع في المعدل عن العام الماضي يصل الى 20 بالمئة، وتعظيم العجز التجاري والميزان الجاري، وعجز الموازنة الذي بلغ 12 بالمئة من الناتج المحلي هذا العام، وهي أعلى نسبة منذ 2004، وذلك قبل الملاحق المتتالية التي تصدر بتكرار الصحف الشهرية حاليا.

ما أجمل أن يكون رمضان فعلاً شهر عمل تزداد فيه ساعات العمل ولا تقل، وتتقشف فيه الأسرة فلا تستدين لتنفق، في بلدٍ تستهلك فيه الأسرة 20 بالمئة أكثر مما تنتج، وتعتمد فيه الحكومات على المساعدات بنسب تصل الى 20 بالمئة من دخلها أيضا، ليساعد فيه الناس بعضهم البعض وليكون الشهر فعلاً شهر إنتاج وعبادة وعطاء!!

اقتصادي

الدولار القوي يخفض المديونية وعجز الميزان التجاري

جمانة غنيمات

رغم تربع الدولار على عرش العملات الرئيسية العالمية خلال الأسابيع الماضية وإظهاره قوة لم يعهدها مقابل العملات الأخرى منذ العام 2004 فإن محللين أكدوا أن الاقتصاد الأميركي ما زال "غير مؤهل لقيادة الدولار نحو القمة".

تحسن سعر صرف الدولار مقابل عملات رئيسية أخيراً، لم يكن مدعوما بانتعاش أداء الاقتصاد الأميركي الذي ينتظر نتائج تقرير العمالة لديه هذه الفترة، وفقاً لآراء محللين، بل كان ناجماً عن تراجع أداء اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة.

وساهم في دعم الدولار تمسك المضاربين في أسواق المال العالمية به وبيعهم للعملات الرئيسية مقابله بهدف جني أرباح، ما أدى إلى مزيد من تعزيز مكانته.

وبرزت قوة العملة الأميركية مقابل الجنيه الاسترليني حين تراجع الأخير إلى مستوى لم يبلغه منذ عامين ونصف العام، فيما بدا اليورو ضعيفاً حين بلغ حاجز 143.6 دولار وهو أدنى مستوى له في سبعة أشهر.

ويرى وزير المالية الأسبق، سليمان الحافظ، أن توجهات سعر صرف الدولار مرتبطة بعوامل عدة متشابكة من شأنها تحديد قوة الدولار من ضعفه مستقبلاً.

وبيّن الحافظ أن هذه فترة انتقالية لمواجهة بعض المسائل الشائكة في الاقتصاد الأميركي، ومن أهمها توجهات الحرب في العراق والتوتر مع إيران، والانتخابات الأميركية، ونوع السياسة الاقتصادية التي سيتبناها الحزب الفائز.

الانتخابات الأميركية التي ستجري في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تبدو مهمة للعديد من الاقتصادات في هذه المرحلة، وبخاصة الدول التي ترتبط عملتها بالدولار مثل الأردن.

ففوز باراك أوباما، مرشح الحزب الديمقراطي (أول مرشح أسود يمثل حزباً أميركياً في انتخابات الرئاسة)، سوف يحسن من قوة الدولار، ما يعود بنتائج طيبة تنعكس على أسعار النفط بعد سلسلة الويلات التي شهدتها ولاية الرئيس الأميركي الحالي جورج بوش، واستمرت نحو ثماني سنوات.

الوعي يبدو أكبر بأهمية الفائز في الانتخابات الأميركية، لا سيما ما يتعلق بتفاصيل البرامج الانتحابية لمرشحي الحزبين الديمقراطي أوباما ومنافسه الجمهوري ماكين، إذ نما إدراك بتفضيل أحدهما على الآخر بعدما أفضت سياسة بوش الخارجية لصعود تاريخي لأسعار السلع الأساسية إلى جانب النفط من جراء ضعف الدولار الذي بدا واهناً طيلة عامين، وجرّ معه عملات كثيرة مرتبطة به إلى فقدان جزء من قيمتها، وما انسحب عليه من تأثير على قدرة كثيرين على إجراء تحويلات لبلدانهم.

وأظهرت بيانات على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي أن إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج زاد بنسبة 8.5 بالمئة خلال الشهرين الأولين من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وبلغت قيمة التحويلات 366.6 مليون دينار فيما يقدر عدد العاملين الأردنيين في الخارج ما بين 600 ألف إلى 670 ألف عامل معظمهم في السعودية، بحسب أرقام دائرة الإحصاءات العامة. وتعد تحويلات الأردنيين أكبر مصدر للعملات الأجنبية الواردة إلى البلاد.

وبلغت تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج العام الماضي 2.4 بليون دينار العام 2007 بزيادة 36 بالمئة عن العام 2006.

الخبير الاقتصادي، حسن ارشيدات، يرى أن البحث عن النفط في الصين سيفتح المجال أمام انخفاض أسعار النفط العالمية، وبالتالي أمام قوة الدولار. ويبين ارشيدات أن الإدارة الأميركية الحالية تحاول تحسين الأوضاع في الوقت الراهن، وذلك لكسب نقاط لصالح الحزب الجمهوري.

ولفت إلى أن المناطق التي نزل إليها المؤشر في الفترة الحالية تعد مناطق حساسة من شأنها تغيير مسار الدولار، إذا تخطاها نزولاً أو صعوداً وعلى رأسها عملات اليورور والاسترليني.

وبحسب ارشيدات، فإن العملات ستشهد حركة تصحيحية على حساب الدولار خلال الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن أسعار البترول مؤهلة للانخفاض نحو 100 دولار للبرميل ثم تعاود ارتفاعها.

ومن الصعب أن ينزل السوق أكثر مما أنخفض في السابق.

إلى ذلك، يسهم وجود دولار قوي في تخفيض المديونية الخارجية للأردن، والتقليل من عجز ميزانه التجاري، الذي يمثل الفرق الناتج عن طرح قيمة المستوردات من القيمة الإجمالية للصادرات الكلية.

فتحسن الدولار سيخفض قيمة المديونية الخارجية ويقلل من عبء خدمة الدين الخارجي، إذ شهدت السنوات الماضية تراجعاً للدولار، أثرت سلباً على المديونية.

وشهد صافي الدين العام؛ الدين الخارجي وصافي الدين الداخلي، في نهاية تموز (يوليو) 2008 انخفاضاً عن مستواه في نهاية العام 2007 بمقدار 648.5 مليون دينار، أو ما نسبته 7.9 بالمئة، ليصل نحو 7.55 بليون دينار، أو ما نسبته 58.9 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2008، مقابل ما نسبته 73.0 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007 أي بانخفاض مقداره 14.2 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

نشرة المالية أظهرت ارتفاع صافي الدين العام الداخلي موازنة عامة بحوالي 1.08 بليون دينار أو ما نسبته 36.1 بالمئة من جهة، وانخفاض صافي رصيد الدين العام الداخلي مؤسسات عامة مستقلة بحوالي 112.4مليون دينار أو ما نسبته 201 بالمئة من جهة أخرى.

ويرتبط الدينار الأردني بالعملة الأميركية منذ العام 1995.

يشار الى أن تراجع الدولار تسبب بارتفاع جزء من عجز الميزان التجاري ، كان جراء ارتفاع كلفة المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم لأعلى مستوياتها في أكثر من عقد ونصف من الزمن، متأثراً بقيام الحكومة بالتخلص من دعم المحروقات في الثامن من شباط (فبراير) الماضي، لتصعد الأسعار خمس مرات متتالية قبل أن تنخفض مرتين فقط من مجموع التعديلات الشهرية التي أجرتها لجنة التسعير ووصلت إلى 7 مرات.

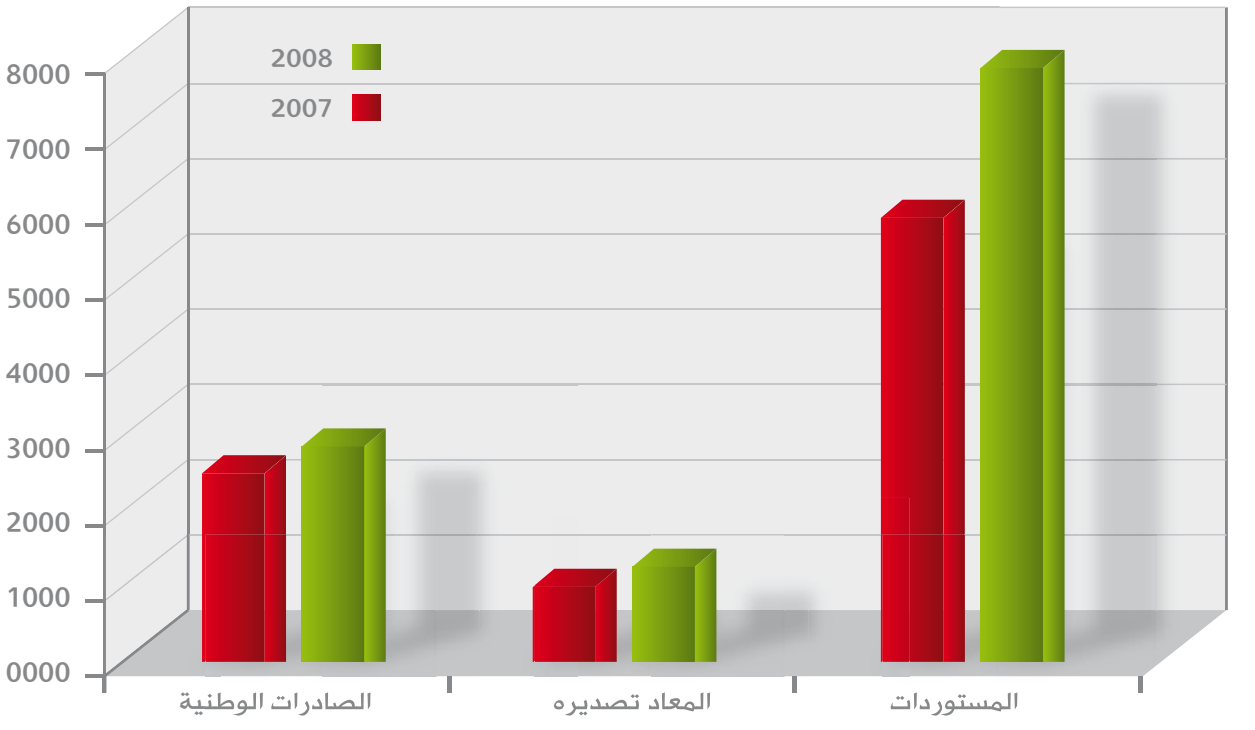

مديونية عالية وعبء ثقيل

أحمد النمري

انخفض رقم مديونية الأردن الخارجية من 5250 مليون دينار في نهاية 2007 إلى 3675 مليون دينار في نهاية شهر أيار/مايو 2008، أي بانخفاض مقداره 1575 مليون دينار ونسبته 30 بالمئة.

للوهلة الأولى، وعند القراءة الأولية، يبدو وكأن تقدما كبيرا تحقق في مجال معالجة وتراجع رقم هذه المديونية، ولكن عند التعمق في تحليل الأرقام والوقائع المكملة والمحيطة، فإن هذا الانخفاض في المديونية الخارجية، من حيث هو رقم، يفقد جانباً كبيراً من أهميته ومن جدواه، لأنه تم بموجب قرار حكومي بشراء نحو 2.4 بليون دولار من القروض الخارجية «التصديرية»، مقابل دفع الثمن نقداً وفوراً وبميزة خصم 11 بالمئة منها، وتتقلص أهمية هذه الصفقة، بما فيها ميزة الخصم بالنسبة للأردن، لكون مصدر سدادها الرئيس كان «صندوق التخاصية»، وبقيمة 889 مليون دينار، وليقترب رصيده من الصفر، وأيضاً لأن باقي قيمة الشراء تم سداده من عائد عملية بيع 3200 دونم من أفضل أراضي العقبة؛ أرض الميناء وما حوله، إلى شركة مسجلة في الإمارات، وبمبلغ 500 مليون دولار، والتي تمت في أجواء قليلة الشفافية والإفصاح، أي أننا فقدنا مقابل صفقة التخفيض هذه معظم ما لدينا من سيولة نقدية، إلى جانب خسارة ملكية أراض حكومية واسعة وواعدة، كما فقدنا فرصة أو إمكانية مستقبلية للمطالبة بشطب جزء ملموس من المديونية كما حدث مع مديونيات دول أخرى.

وإذا قيل كمبرر، وكميزة لهذه العملية، إن عبء خدمة المديونية السنوي، أو قيمة الفائدة التي يدفعها الأردن عن المديونية ستنخفض، ففي المقابل خسرت خزينة الدولة قيمة الفائدة التي كانت تتحقق من استثمار عوائد التخاصية في الودائع المصرفية، والتي بلغت في 2007 نحو 38 مليون دينار، أو حتى كان من الممكن الاستثمار في خيارات أخرى وبعائد وربحية أعلى.

ولم ترتبط هذه العملية بأي تعهد أو توجه حكومي واضح وقاطع بعدم العودة مجدداً إلى الاقتراض الخارجي، وليبدأ رقمها في التضخم مرة أخرى، وبالعكس فهم من تصريح لوزير المالية بأنه من الممكن اللجوء إلى الاقتراض مجدداً، وإن كان ربط ذلك بشرط الاستخدام في مشاريع تنموية، يمكن أن تكون مجرد عنوان لا أكثر.

ويشكل المكون الثاني للدين العام الحكومي، أي الدين العام الداخلي، الجانب الأكثر خطورة حالياً في تشكيلة المديونية الكلية وتداعياتها، إذ استمر رقمها الإجمالي في الارتفاع وبتسارع، ومن 1679 مليون دينار في 2003 إلى 9522 مليون في 2007، وإلى 4823 مليون في نهاية أيار 2008، والاتجاه نفسه يلاحظ في أرقام صافي الدين الداخلي الذي ارتفع من 1711 مليون دينار في 2003 إلى 3003 في 2007، وإلى 4320 مليون دينار في شهر أيار 2008، ويلاحظ تفاقم الرقم الإجمالي وصافي الدين الداخلي خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، وبقفزة غير مسبوقة تجاوزت سقف الألف دينار خلال فترة زمنية قصيرة تقل عن نصف سنة.

ولأن شهادات الإيداع بالدينار التي يصدرها البنك المركزي الأردني ويبيعها للبنوك هي أقرب في جوهرها إلى مديونية حكومية داخلية إضافية، فإن رقمها البالغ 1779 مليون دينار في نهاية شهر أيار 2008، يفترض أن يضاف ليصبح رقم الدين الداخلي الكلي 6602 مليون دينار، وهو رقم مرشح للزيادة طالما استمرت وتواصلت العجوزات في الميزان التجاري، وميزان المدفوعات وفي الحساب الجاري.

المديونية الداخلية لا تقل في مخاطرها وتداعياتها الصعبة عن المديونية الخارجية، بل يمكن أن تكون أكثر خطورة في كثير من الحالات، نظراً لسهولة قيام الحكومة بالضغط من أجل الحصول عليها أو التلكؤ اللاحق في سدادها، ولأنها تستخدم غالباً كنفقات جارية أو لتغطية العجز الناجم عن التوسع في الإنفاق، في ظل متابعة وضوابط داخلية وخارجية أكثر على الاقتراض الخارجي وتخصيصه لإنفاق تنموي أوسع وأفضل.

ومع تنامي رصيد الدين العام الداخلي كرقم مطلق، وتنامي الاقتراض الداخلي تزايدت وتضخمت قيمة الفائدة المدفوعة عليه بموجب ما يرصد لها من مخصصات في بنود الموازنة العامة، حيث قفزت الفائدة عليها من 61 مليون دينار في 2003، إلى 64، 94، 133، 169 مليون دينار في السنوات 2004، 2005، 2006، 2007 على التوالي فيما تقدر قيمة الفائدة التي ستدفع في 2008 عنها بنحو 240 مليون دينار، أو أكثر إذا استمر الاتجاه التصاعدي لرقمها واستمر تسارعها بالوتيرة نفسها.

مديونية الأردن عالية، وعبء خدمتها ثقيل، ومواجتها من قبل الحكومات الأردنية ضعيفة إن لم نقل فاشلة، وأخيراً، فهي في الواقع نتاج مجمل التوجيهات والسياسات والخيارات الاقتصادية والمالية والنقدية الانفتاحية الليبرالية المدرجة في برامج الصندوق المسماة بـ«التصحيحية» وما هي كذلك.

اقتصادي

مشروع قانون الضريبة.. فرصة لتحقيق العدالة الضريبية

جمانة غنيمات

فقدت الخزينة خلال السنوات الماضية بلايين الدنانير من العوائد الضريبية التي كان من الممكن أن تأتي من ضريبة الدخل، على قطاعات يسيطر عليها بالعادة الأغنياء وأصحاب رؤوس أموال مثل: العقار، والأسهم، وتجارة الأراضي، والمقاولين.

كما دمر النظام الضريبي المطبق بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية مثل الصناعة والزراعة، إذ أثقلت عليها بضريبة الدخل التي حملتها ما يفوق قدرتها وأضعفها وأدى إلى إغلاق العديد من مؤسساتها خلال السنوات الماضية.

قطاعات الصناعة والتجارة تنوء بضريبة الدخل التي تضعف تنافسيته

وتبدو الفرصة سانحة لتعويض خسائر العقود الماضية من خلال القانون الذي تعكف الحكومة على دراسته تمهيداً لعرضه على مجلس النواب في دورته العادية المقبلة، وتتمثل أهمية هذا التشريع الحيوي في أنه ينعكس على المستوى المعيشي للمواطنين وأسرهم، لا سيما وأن الضرائب تشكل جزءاً لا يستهان به من دخل الفرد الأردني.

نصت المادة 111 من الدستور الأردني على ما يلي: "لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون، ولا تدخل في بابهما أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزانة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل انتفاعهم بأملاك الدولة، وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضرائب التصاعدية مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، وألا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولة إلى المال".

وقد بات الجميع يعلم أن القانون رقم 14 لسنة 1995 والمطبق اعتباراً من 1996/1/1 خالف النص الدستوري أعلاه، وكذلك التعديلات اللاحقة على هذا القانون، بالإضافة إلى مخالفة القانون المطروح حالياً لذلك النص الدستوري.

فالتعديلات أتت استجابة لضغوط قوى رأس المال في غياب قوى الغالبية العظمى من الناس و/أو عدم قدرة هذه الغالبية على التصدي لهذه القوى خلال العشرين سنة الماضية من عمر الدولة الأردنية.

وأدت هذه التعديلات إلى انخفاض إيرادات الخزينة من الضريبة على أرباح الشركات والأفراد على حد سواء، ما دفع الحكومة للتعويض عن ذلك باللجوء إلى قانون ضريبة المبيعات البالغة نسبتها 16 بالمئة.

ويعتبر التوسع في قانون ضريبة المبيعات وإحلاله مكان قانون ضريبة الدخل خطأً كبيراً، كونه لا يحقق العدالة في توزيع العبء الضريبي، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات بسبب إخضاع بعض مدخلات الإنتاج لنسبة الضريبة على المبيعات، ما وضع هذين القطاعين أمام العديد من التحديات التي ترجمت بإغلاق العديد من المصانع في هذه القطاعات.

ويلاحظ أن التعديلات التي تضمنها التشريع الجديد شملت تخفيض إيرادات الخزينة من ضريبة الدخل على الدخول العالية للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، ما سيحرم الخزينة من مبالغ كبيرة.

لقد طرأت تغيرات عديدة على السياسة الضريبية تجاه دخول الأشخاص، سواء كانوا أفراداً طبيعيين أو معنويين، من حيث النسب الضريبية التي كانت سارية بموجب القانون حتى منتصف التسعينيات والسارية بموجب القانون الحالي، فمثلاً كان القانون المعدل رقم 14 لسنة 1995، وما تبعه من تعديلات، متساهلاً مع أصحاب الدخول المرتفعة، سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين، فبعد أن كانت الإعفاءات في حدودها الضيقة، جاء القانون الساري خلال الفترة من 1996/1/1 حتى تاريخه وتعديلاته، ليزيد من حالات التهرب القانوني من دفع استحقاق الخزينة.

إعفاء أرباح الأسهم، العقارات، الإنشاءات من ضريبة الدخل يفقد الخزينة مئات الملايين

ومن أبرز المحاور التي قدمت فيها الامتيازات للأغنياء، أن القانون رقم 57 لسنة 1985، أعفى أرباح الأسهم والأراضي والعقارات والسندات من ضريبة الدخل وتم إسقاط هذا الإعفاء في القانون رقم 4 لسنة 1991، والقانون رقم 14 لسنة 1995، وعاد الإعفاء ليتجدد ابتداءً من القانون رقم 39 لسنة 2003، والساري اعتباراً من 2003/4/30.

لقد شهد سوق رأس المال نشاطاً ملحوظاً خلال السنوات 2005 وما بعدها، ما يجعل من عودة المشرع إلى إخضاع هذه الأرباح سياسة مالية وطنية واجبة بعد أن نما هذا القطاع على حساب قطاعات اقتصادية أخرى منها السوق المالي، نظراً لاختلاف العائد المتحقق في هذا السوق.

لقد خسرت قطاعات الصناعة والزراعة حصتها من الدخل القومي لصالح تقدم حصة القطاع المالي سواء كان مصرفياً أو سوقاً مالياً، حيث بلغت أحجام التداول في السوق المالي للسنوات 2005، 2006، 2007 مبلغ 17 14 و 12 بليون دينار على التوالي، وبمجموع مقداره 43 بليون دينار، وبافتراض أن صافي ربح هذا النشاط بلغ نسبة 10 بالمئة فإن صافي الأرباح المتحققة الخاضعة للضريبة يبلغ 4,3 بليون دينار، وبإخضاع هذا الدخل المفترض للنسبة بحسب القانون رقم 57 لسنة 1985، فإن المبالغ التي حرمت منها الخزينة تناهز 2,1 بليون دينار.

يذكر أن واردات الخزينة من الرسوم التي تتقاضاها هيئة الأوراق المالية من التداول في السوق المالي يساوي صفراً، ومن المنتظر أن تحقق دخلاً للخزينة لعامي 2010/2009.

وهنا يبرز سؤال مهم حول العوائد الحقيقية التي ترجوها الخزينة من هذا الواقع. في الوقت الذي يساهم فيه الموظف الصغير في واردات الخزينة، بعد إخضاع راتبه لضريبة الدخل، والذي لا يكفي حاجاته من السلع والخدمات التي أثقلت من قدرته على تسديد الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على هذه الحاجات.

ويوفر فرض ضريبة على المتاجرة بالأسهم فرصة لخلق سوق مالية ناضجة لا تقوم على المضاربة، بل تركز على الاستثمار الطويل، الأمر الذي يعطي قوة وثباتاً للسوق.

إلى ذلك، لم تخضع أرباح بيع الأراضي أو العقارات إلى ضريبة الدخل بحسب الأصول والقانون، ورغم أن معاملات بيع الأراضي والعقارات لم تخضع لوجهة محددة لمتابعة نشاطها ومعرفة حجمها، إلا أن نشرة وزارة المالية أشارت إلى أنها بلغت في سنة 2007 نحو 5 بلايين و 600 مليون دينار، وبافتراض أنها كذلك للسنوات الثلاث السابقة وبحدود 15 بليون دينار، وبهامش ربح للمتعاملين في هذا السوق بواقع 10 بالمئة فقط، فإن ضريبة الدخل المستحقة على هذا النشاط، بافتراض أن الأشخاص الخاضعين بين الطبيعيين والمعنويين يصل إلى 40 بالمئة، فإنها تقدر بنحو 600 مليون دينار تقريباً.

10 بلايين دينار حجم نشاط شركات المقاولات خلال السنوات الماضية لا تخضع للضريبة

أما أرباح المقاولين فأخضعها قانون ضريبة الدخل خلال السنوات العشر الماضية للقيمة المقطوعة، مخالفة في ذلك روح الدستور التي تقوم على تصاعدية الضريبة، كما أنها حرمت الخزينة من حقوقها من هذا القطاع المهم.

أن إخضاع أرباح شركات المقاولات لضريبة الدخل هي العدالة في حد ذاتها، والضريبة المقطوعة على الأرباح التي سمح القانون باتباعها من قبل الدائرة، تمشياً مع مبدأ تكلفة هذه الضريبة التي يمكن أن تتكبدها الدائرة من تدقيق بعض المنشآت ذات النشاط المتواضع، والتي تقل عوائدها الضريبية كثيراً عن كلفة تقدير دخولها، حتماً أن المقاولين ليسوا من هؤلاء الذين شملهم القانون.

لقد بدا واضحاً أن نشاط هذا القطاع كان، خلال السنوات الماضية كبيراً جداً، كما هو واضح من المشاريع الكبيرة، سواء كانت سكنية أو تجارية على شكل مجمعات أو أبراج، والتي وصلت كلفتها أرقاماً كبيرة تجاوزت مئات الملايين من الدنانير.

إن القيمة الإجمالية لنشاط شركات المقاولات خلال السنوات الأربع الماضية تزيد على 10 بلايين دينار، وقد حرمت الخزينة من مبلغ لا يقل عن 500 مليون دينار كضريبة دخل على أرباح هذه الشركات لو لم تتبع الدائرة الضريبة المقطوعة على هذا القطاع.

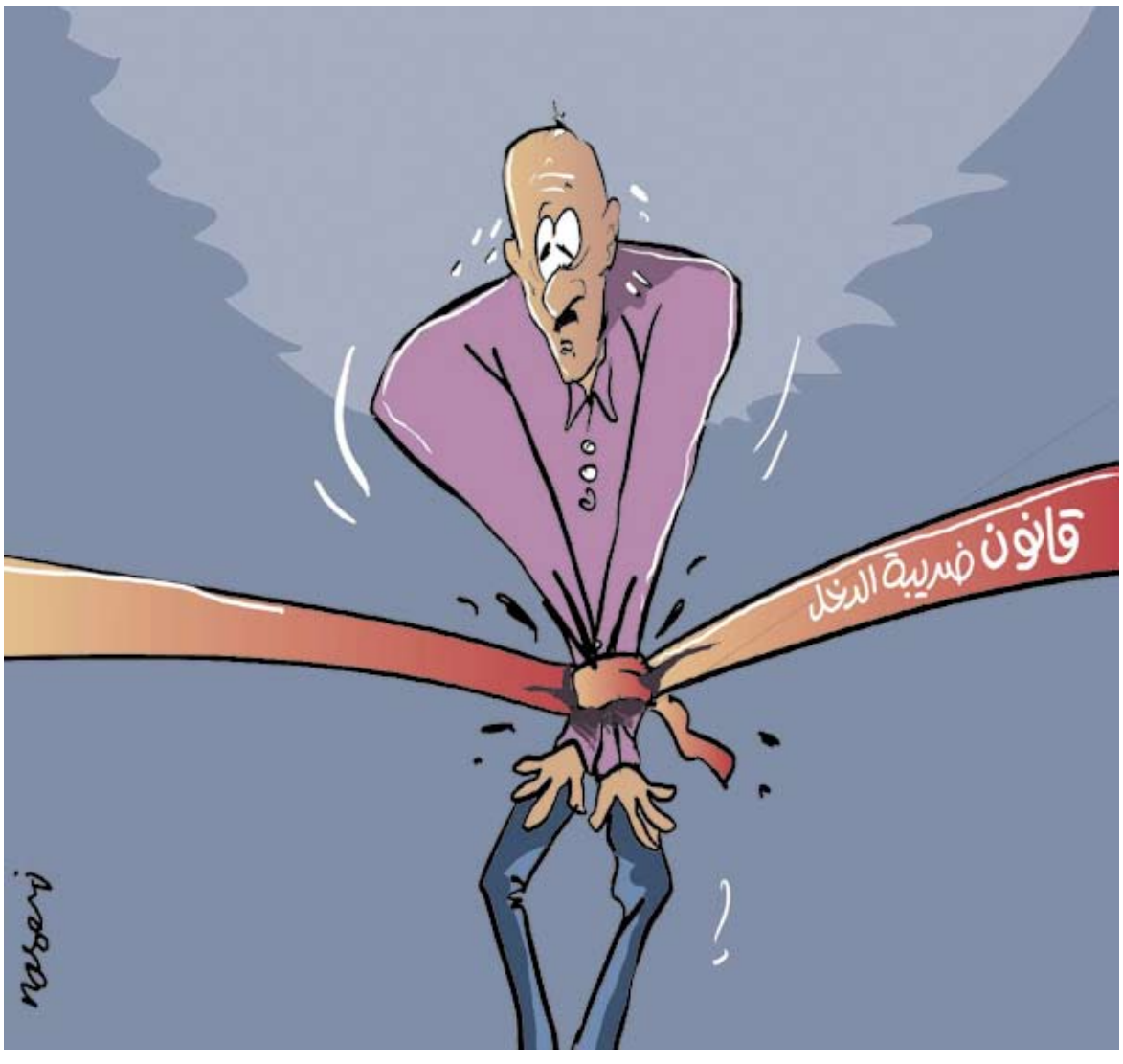

استهلاكي

بقالات في غرف الإنعاش

حيتان السوق يجذبون المستهلكين بالعروض

مع تزايد حدة المنافسة في سوق المواد التموينية وتراجع أعداد المشترين والكميات المشتراة، وجد أصحاب البقالات الصغيرة أنفسهم ضحايا ارتفاع الأسعار، ودخول الكبار إلى السوق.

مولات كبرى، فروع للمؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية، وأسواق تموينية مفتوحة تقضم الجزء الأكبر من الكعكة، وتُبقي النزر اليسير لنحو 10 آلاف بقالة صغيرة تتوزع على أنحاء المملكة، ولا يتجاوز صافي الدخل الشهري لأيٍّ من أصحابها 500 دينار.

عاملان رئيسيان ساهما معاً في تضاؤل أرباح أصحاب البقالات، أولهما الانتشار الواسع للمولات و«الهايبر ماركت» في عمّان وإربد والزرقاء. دخول سلسلة المتاجر الفرنسية الكبرى «كارفور» كان له أثر واضح على التنافسية في السوق عندما بدأت المولات بالترويج لعروض بأسعار غير مسبوقة. «كسّرت السوق» حسب أصحاب بقالات ومواطنين.

يقول أحد العاملين في مول بعمّان الغربية: «(كارفور) هزّ السوق، وجعلنا غير قادرين على المنافسة، لذا ازدادت وتيرة عروضنا الأسبوعية. وتخيفنا إشاعات تقول إن هذا السوق يتعمد الخسارة لإخراجنا من المنافسة».

لكن خبيراً في سوق المواد التموينية يؤكد أن قدرة «كارفور» على المنافسة تكمن في شرائه الكميات أحياناً على مستوى المنطقة أو العالم، لأسواقه الكبرى، ما يجعله قادراً على الحصول على أفضل الأسعار، وهذا كله لصالح المستهلك.

يُقبل سكان عمّان الغربية على المولات لابتياع احتياجاتهم؛ فيما يُقبل قاطنو عمّان الشرقية على الأسواق الموازية أو فروع المؤسستين الاستهلاكيتين المدنية والعسكرية.

أبو أندريه، صاحب بقالة في عمّان الغربية، يدرك جيداً أن المولات هي سبب خسارته هذا العام. ويقول إن موقع بقالته في خلدا، قريباً من عدد من المولات، يجعل حظه قليلاً في اجتذاب الزبائن.

يضيف: «في منطقتنا مولات مثل (كارفور) و(سي تاون) و(توب أند توب) و(هاي لاند)، فضلاً عن أسواق السلام، المنافس الأكبر». ويزيد: «لا أستطيع منافستهم في السعر، بل أجلس أحياناً أنتظر أطفالاً صغاراً يزورونني لأن بقالتي قريبة من أماكن سكناهم، لكن المواد التموينية الرئيسية مثل السكر والأرز لم تعد تُشترى من عندي».

وقال مواطنون إنهم يبحثون عن السعر الأقل، ويحضرون قائمة باحتياجاتهم ويقومون بشرائها مرة واحدة، بخاصة في ظل ارتفاع الأسعار.

سهام، ربة منزل تسكن في خلدا، تقول إنها تشتري معظم احتياجاتها من أسواق السلام (التابعة للمؤسسة الاستهلاكية العسكرية)، ثم تتجه إلى «كارفور» لشراء بقية الاحتياجات التي تنقصها.

تقول: «كنت أشتري معظم أشيائي من البقال في حارتنا، وأرسل الجارس لجلبها إلى المنزل، لكني اكتشفت وفراً قد يصل أحياناً إلى 50 بالمئة إذا اشتريت من (كارفور) أو المؤسسة العسكرية».

نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، يقول إن البقالات الصغيرة التي تبلغ مبيعات الواحدة منها من 100 دينار إلى 150 ديناراً يومياً، هي المتضرر الأكبر من ظاهرة المولات في عمّان وإربد والزرقاء، وانتشار الأسواق الموازية في المحافظات.

«ارتفاع أسعار المواد التموينية عالمياً وارتفاع أسعار البترول ليس ذنب المواطن البسيط صاحب البقالة وعائلته»، يقول الحاج توفيق، ويضيف: «دخل أصحاب البقالات مماثل لدخل أي موظف عادي، وهم يجمعون أرباحهم بـ(الشلن) و(البريزة) ليعيلوا عائلاتهم».

نقيب تجار المواد الغذائية طالبَ الحكومة بالعودة إلى سياسة قديمة كانت تبيح لموظفي الحكومة فقط دخول المؤسسة الاستهلاكية المدنية، ولأفراد القوات المسلحة دخول المؤسسة الاستهلاكية العسكرية، بموجب بطاقات حددت أيضاً الكميات التي يمكن شراؤها شهرياً.

يزيد الحاج توفيق أن أصحاب البقالات لا يتمتعون بأي حماية مالية أو ضمان اجتماعي أو تأمين صحي، «ولا حتى مقاعد لأبنائهم في الجامعات».

النقيب دعا الحكومة لإعفاء أصحاب البقالات الصغيرة من الضرائب ورسوم المهن، بخاصة أن معظمهم يدفعون إيجارات سنوية لبقالاتهم؛ فيما يحظى العاملون في الأسواق الشعبية أو الموازية بأماكن عمل دون الاضطرار لدفع إيجار.

«معظم البقالات على طريق الإغلاق، وهي الآن في غرف الإنعاش»، يقول الحاج توفيق، مضيفاً: «عندما تغلق البقالات ستغلق محلات كثيرة تبيع بالجملة، وسيظهر هذا كله في الشيكات المرتجعة بعد العيد، بخاصة أن الموسم كان سيئاً جداً على الجميع».

بورصة المستهلك

استمرار الطلب على القطايف في رمضان

استمر الطلب على القطايف، الحلوى "الأرخص" في رمضان، طيلة الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر. ورغم أن أسعار هذه الحلوى ارتفعت نحو 50 بالمئة، إلا أنها تبقى بحسب مستهلكين، أقل كلفة من الحلويات الأخرى كالكنافة والكلاج. الاستثناء الوحيد هو القطايف المحشوة بالجبنة الحلوة التي تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد منها الستة دنانير.

نقابة أصحاب المخابز والحلويات الأردنية حددت قبيل شهر الصوم سعر القطايف بـ95 قرشاً للكيلو في الحد الأعلى، بدلاً من سعر سابق بلغ 1,15 دينار للكيلو، حيث يعدّ القرار ملزماً لجميع المخابز العاملة بالمملكة. نقيب أصحاب المخابز عبد الإله الحموي كان صرح بأن النقابة قررت تخفيض الحد الأعلى لبيع القطايف عن السعر الموضوع سابقاً بنسبة 25 بالمئة تقريباً، أما تحديد الحد الأدنى للسعر فهو متروك لأصحاب المخابز بالاعتماد على نوع الطحين المستخدم في صنع هذه المادة، وبالأساس طحين الزيرو أو الزهرة، إضافة للسميد والحليب.

تاريخياً، تطورت طريقة صنع القطايف، من صب العجين يدوياً بإبريق معدني، إلى استخدام آلة تصب بشكل نصف آلي 10 حبات قطايف أو أقل وفقاً لحجمها (كبير، وسط، عصافيري).

مخبز في خلدا اشترى آلة كهربائية لصب القطايف ونقلها آلياً، وهو من المخابز القليلة التي لا تشهد ازدحاماً أو طابوراً، وذلك كون القطايف تُنتج عنده بكميات كبيرة تتجاوز الـ500 حبة كل خمس دقائق.

إعلامي

جهاد عواد

الإعلام الرسمي ينأى عن القضايا الأكثر أهمية

غياب يُلقي ظلالاً على مبدأ الولاية العامة للحكومة

أثرت حرارة الصيف على الوضع السياسي في البلاد، لدرجة أن التجاذبات السياسية والانتقادات، بدت أحيانا أكثر سخونة من لهيب الجو.

شهدت بدايات هذا الصيف اصطفافات وصراعات غير مسبوقة بين مراكز القوى في البلاد، مَثّل الاتجاه الأول رئيس الديوان الملكي باسم عوض اللّه والثاني المؤسسة الأمنية وسياسيون ونواب وأعيان.

كُرست الاصطفافات والتراشقات والسجالات بين مراكز القوى تلك، منذ أن انتشر الحديث عن بيع أراضٍ في عمان الغربية تبعها حديث عن نقل ميناءً العقبة وبيع أرضه لجهة مطورة، وأخذت صحف يومية تميل لهذه الجهة أو تلك، الأمر الذي استدعى تدخل رأس الدولة الملك عبد اللّه من خلال لقاء مع (بترا) من أجل وقف صراع مراكز القوى ذاك.

تواصلت عملية الاصطفافات بعد أقل من شهر من لقاء الملك وتواصل الحديث عن قضايا أخرى مثل أهمية منح الحكومة كامل صلاحياتها دون تدخل من أحد، ومن ثم جاءت قضية عطاء العقبة المتعلق بزوجة رئيس المنطقة حسني أبو غيدا، وعطاءات المبادرة الملكية لسكن كريم لعيش كريم، وتبعها توقيف رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، وقضية الاتجار بالبشر.

ويقول «كان يمكن لوزير إعلام الحكومة أن يخرج للرأي العام في مؤتمر صحفي بحضور أبو غيدا، ويكشف حقيقة كل ما جرى في موضوع العطاء، ويوضح لماذا أوقفت الحكومة إحالته على مكتب عمان الهندسي العائد ملكيته لزوجة رئيس السلطة دون أن تقوم بفتح تحقيق في القضية والتوضيح إن كان وقف العطاء لشبهة فساد أم لا».

بالمجمل، فإن «وزير الإعلام» كان عليه حمل الملفات جميعها والخروج للصحافة والرأي العام بالتوضيحات المطلوبة، وأن يتم وضع الرأي العام بكل شفافية بحقيقة ما يجري وعند ذاك تتحمل الحكومة مسؤوليتها وتصبح بحق صاحبة الولاية الحقيقية.

غياب جودة، بطبيعة الحال تبعه غياب كامل للإعلام الرسمي الذي يشرف عليه ويرعاه وزير الاتصال والإعلام فوكالة بترا غابت عن المشهد بالكامل، والتلفزيون الأردني ابتعد عن الحدث «المحتدم» في الديار، و بدا قريباً مما يحدث في الصومال، وأفغانستان، و باكستان.

هذا الغياب المتواصل أثار علامات سؤال حول مدى شفافية الحكومة في التعامل مع القضايا المفصلية، فلو أن الحكومة تعاملت بشفافية مع القضايا المثارة كافة لتم وأد الإشاعات في مهدها.

كان يمكن للتلفزيون ووكالة بترا القيام بتحقيقات استقصائية بعيداً عن الاصطفافات وتقديم الحقيقة كاملة للمواطن دون رتوش أو مواقف مسبقة، كما أن (بترا) كان يجدر بها أن تكون أكثر تماساً في الحدث وليس ناقلة لخبر هنا أو موضوع هناك.

> **وزير الإعلام كان عليه التقاط المبادرة وإطفاء الاصطفافات في مهدها والتوضيح للرأي العام**

الفترة الماضية أثارت تساؤلات أبرزها مدى قدرة الإعلام الرسمي على الاستفادة من نقل ما يحدث، أو المساهمة في رفع سقف الحريات في البلاد، ومدى استعداد القائمين على تلك المؤسسات في التعامل كمؤسسات إعلامية للدولة ككل وليس للحكومات التي تذهب وتجيء.

تخلى الإعلام الرسمي عن دوره بالكامل ووقف خلف الباب «يتفرج» وينتظر ما ستسفر عنه نتيجة الصراع، هذا الموقف السلبي يتناقض بالكامل مع الدور الحقيقي الذي كان يجب على الإعلام أن يلعبه من خلال القيام بتحقيقات استقصائية وميدانية وتقديم حوارات معمقة حول القضايا المطروحة كافة وعدم إفساح المجال لأي وسيلة إعلام لأخذ الوطن بالاتجاه الذي ترغب به هي أو يرغب به من يدعم هذه الوسيلة أو تلك.

بهذا غيب الإعلام الرسمي خلال الفترة المنصرفة بيانات لنقابات وأحزاب ونواب دعوا فيها لعدم الدخول في معركة التجاذبات والانتقال من مرحلة الشد والجذب الى مرحلة العمل والبناء والتحذير من تأثير تلك المساجلات على الوحدة الوطنية، بعد أن برزت أصوات تخوض في تلك القضية بوضوح.

بيانات عدة ومواقف كثيرة لم تجد لها وسيلة عبر (بترا) أو من خلال التلفزيون أو الإذاعة، بل إن رقابة الإعلام الرسمي نفسه طالت وزراء في الحكومة.

فـ(بترا) تجاوزت تصريحات وزير الخارجية، صلاح الدين البشير، التي أدلى بها خلال اجتماعه بلجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين، حول قضية «الاتجار بالبشر» والتي نفى فيها ورود معلومات حول رفع قضية على شركة أردنية في محاكم أميركية. اكتفت (بترا) بإظهار التصريحات التي نفت عدم وجود إشكالية مع أندونيسيا، أو احتجاز مواطنين أردنيين من قبل السلطات هناك.

صمت الإعلام الرسمي، انعكس على هاتف «وزير الإعلام» الذي لم يجب عن اتصالات «السّجل» المتكررة للإجابة عن أسئلتها والوقوف على رأيه حول الصمت الحكومي عما يجري.

النائب عبد اللّه الغرايبة، لاحظ غياب الحكومة والإعلام الرسمي عن التجاذبات التي تحدث، وفي هذا تساءل: «لماذا صمتت الحكومة، ولماذا ما زالت تعتصم بالصمت عما يجري، لماذا لا تقول رأياً قانونياً أو تتخذ إجراء بهذا الاتجاه حول القضايا التي يتم تداولها؟!».

يدعو الغرايبة الحكومة لإحالة أي قضية تحمل شبهة فساد للقضاء ولا تكتفي بوقفها، ويتساءل: «لماذا لم تقم الحكومة بمثل ذاك الإجراء ولم توضح للناس ما دعاها لاتخاذ قرار وقف عطاء العقبة، دون أن تقوم بتسبيب القرار؟!».

«لماذا الصمت وترك المجال لمتسابقين في ميدان السباحة دون حوض سباحة؟» حاثاً الإعلام الرسمي على التصدي لجزء كبير من تلك المشاكل.

> **الاصطفافات تواصلت بعد أقل من شهر من حديث الملك لـ«بترا»**

يوميات ومواقع إلكترونية وصحف أسبوعية، دخلت في أتون التجاذبات، فكتب كتاب فيها وحلل محللون، وتوقع محررون، وجرى تصنيف بعضها على طرف وبعضها على طرف آخر.

المفارقة أن الحكومة في الوقت الذي تتحدث فيه عن ولايتها الدستورية، فان إعلامها الرسمي غائب تماما عما يحدث، وكأن «العرس عند الجيران» وفق سياسي كبير.

وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال (وزير الإعلام) ناصر جودة تحدث كثيراً خلال الفترة الماضية عن أهمية توحيد المرجعيات الإعلامية، ولهذا تم تعيينه رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، بيد أن غيابه كان كاملاً عن المشهد الأسخن في التاريخ الأردني المعاصر.

يقول مدير المندوبين في «الغد» محمد سويدان: «إنه كان من الأجدر بجودة التقاط «المبادرة وقتل الاصطفافات والتراشقات في مهدها، من خلال الخروج للرأي العام وتوضيح حقيقة ما يجري من الألف إلى الياء» ويوضح أن «غيابه المتكرر وعدم رده على التساؤلات الصحفية أعاد من جديد خلق حالة من الفوضى والقيل والقال قلما شهدها المسرح السياسي الأردني».

> **بيانات عدة ومواقف كثيرة لم تجد لها وسيلة عبر الإعلام الرسمي**

وزير الإعلام اختفى خلال الفترة الماضية بالكامل. هذا الأمر استدعى شكاوى متواصلة من قبل صحفيين ومواقع إخبارية بسبب عدم رد جوده على هاتفه. موقع «سرايا» الإخباري اتهم ناصر جودة «بتفسيخ وشرذمة الإعلام وليس توحيد صفوفه». وفق بيان أصدره الموقع وأرسل نسخة منه لرئيس الوزراء.

بيان «سرايا» ذكر أن جودة لا يرد على الاتصالات الهاتفية من الزملاء ولا يتواصل مع الإعلاميين في أي قضية يستفسرون عنها».

محمود المجالي من قناة «العربية» كتب مقالا حول التلفزيون الأردني والإعلام الرسمي خلص فيه إلى أن «التلفزيون الأردني ومن ورائه الإعلام الرسمي يعيش خلطة عجيبة، لأن الحكومات لم تقرر بعد ما إذا كان مهما بالنسبة لها أو لا، على خلاف باقي الدول التي عرفت فعلا كيف تستثمر فيه وفي كل المجالات».

الإعلام الرسمي غائب عما يحدث يوازيه غياب "لوزير الإعلام" عن المشهد بكامله، مما لا يتوافق مع المطالبات بمنحها الولاية الدستورية الكاملة.

إعلامي

مواصلة الحملة ضد الإنترنت في مصر

في الوقت الذي يزدهر فيه مجتمع الإنترنت بمصر، تجد السلطات سبلاً جديدة للتضييق على المدونين وغيرهم من مستخدمي الإنترنت، بعد إلزام الحكومة المصرية مقاهي الإنترنت بجمع البيانات الشخصية لمستخدمي الإنترنت -بما فيها الاسم والبريد الإلكتروني ورقم الهاتف- والاحتفاظ بها.

وطلبت الحكومة من كل مستخدم للإنترنت حمل هاتف محمول كي يمكن التأكد من بياناته الشخصية.

الشبكة العربية لحقوق الإنسان التي تتخذ من مصر مقرا لها اعتبرت أن تلك الإجراءات تمثل فرضا للرقابة، وتدخلا في الخصوصيات وتثبيطا للراغبين في الحصول على المعلومات من الإنترنت وعلى فرصة حرية التعبير على المنتديات الإلكترونية.

حسب مركز المعلومات الحكومي، ينشط في مصر أكثر من 162 ألف مدون، يتراوح عمر أغلبهم بين 20 و30 عاما، وهم يمثلون 30 بالمئة من المدونين العرب.

يقول موقع «منصات» المصري إن حملة «تطويع حرية التعبير» التي تقوم بها السلطات تواصلت، فقد تم إيقاف 30 شخصا في الإسكندرية على اعتبار أنهم أعضاء ضمن 162 ألف عضو على موقع «فيس بوك»، وهؤلاء على اتصال بحركة «6 إبريل» المعارضة.

منظمة «مراسلون بلا حدود» ذكرت أن المدون محمد رفعت الذي تعرض للتوقيف في 21 تموز/ يوليو الفائت، وكان يفترض الإفراج عنه، لم يحصل على الإفراج، فقد لجأت السلطات لقانون الطوارئ المفروض منذ 40 عاما لإبقائه وراء القضبان.

أوقف رفعت بتهمة «إهانة مؤسسات الدولة، وتكدير الأمن العام، والدعوة إلى مظاهرات وإضرابات عبر الإنترنت». لكن لا يوجد في مدونته أي محتوى سياسي، حسبما تذكر «مراسلون بلا حدود» نقلاً عنه.

عملية التشدد وصلت إلى السينما، وذلك مع طلب محام على صلة بالحزب الحاكم توقيعَ عقوبة الجلد بُحق المخرجة السينمائية المصرية إيناس الدغيدي ثمانين جلدة سوط بسبب فيلمها «مذكرات مراهقة»، الذي يدّعي أنه يشوه صورة مصر.

يستطيع المحامون أو الحكومة رفع دعاوى «الحسبة» تلك، التي تتضمن مزاعم بوقوع إهانة للدين، وقد تزايدت أعدادها، بشكل كبير، خلال العامين الماضيين، حسب الشبكة العربية لحقوق الإنسان.

ففي أبرز قضايا «الحسبة»، يتوجه الصحفي إبراهيم عيسى في 28 أيلول/ سبتمبر الجاري، إلى المحكمة، آملا أن تسقط المحكمة حكما صدر ضده بالسجن لمدة 6 أشهر.

وقد أحيت لجنة حماية الصحفيين في آب/أغسطس الفائت الذكرى الخامسة لاختفاء الصحفي رضا هلال أحد كبار محرري صحيفة «الأهرام» المصرية البارزة المملوكة للدولة، الذي اختفى في 11 آب/أغسطس 2003 في طريق عودته لمنزله بالقاهرة في حي تكثر به المباني الحكومية والبعثات الدبلوماسية. ولم ينل اختفاء الصحفي هلال اهتماماً من السلطات المصرية.

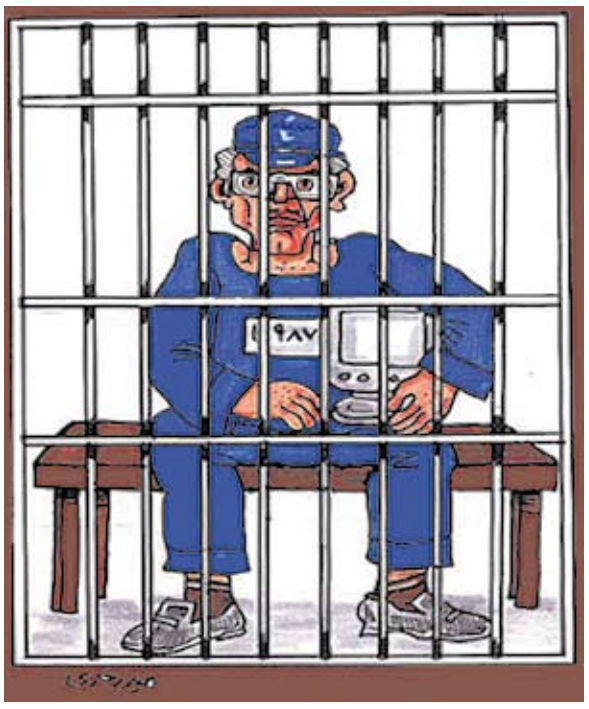

قناة "الشرقية" تفقد مزيداً من كوادرها

عثرت الشرطة العراقية على جثث أربعة صحفيين من فريق عمل قناة الشرقية العراقية الذين اختطفهم مسلحون، في منطقة الزنجيلي في الموصل ملقاة على جانب الطريق في منطقة البورصة غربي المدينة.

وقالت إدارة قناة الشرقية إن فريق عمل القناة في الموصل قد اختطفوا أثناء عملهم في منطقة الزنجيلي عندما كانوا متوجهين إلى تأدية عملهم،ووجدت جثثهم وهي مصابة بطلقات نارية في منطقتي الرأس والصدر. بعد ساعة من اختطافهم في منطقة البورصة غربي المدينة.

وأوضحت الإدارة أن الزملاء الذين قتلوا هم: مصعب محمود العزاوي مدير مكتب القناة في الموصل، ومصورا القناة أحمد سالم، وإيهاب معد، وسائقهم قيردار سليمان.

واتهمت قناة الشرقية في بيان لها من أسمتهم بقوى الظلام والغدر باستهداف كادرها في الموصل.

> **243 صحفياً قتلوا في العراق منذ العام 2003 وحتى الآن**

وفقدت قناة الشرقية خلال السنوات الماضية أربعة صحفيين من العاملين معها، وهم المذيعة لقاء عبد الرزاق، والمخرج التلفزيوني احمد وائل البكري، والمراسل الصحفي أحمد الرشيد، والتلفزيوني محمد البان.

وبمقتل الزملاء في قناة الشرقية يرتفع عدد شهداء الصحافة منذ الاجتياح الأميركي للعراق العام 2003 إلى (243) صحفيا عراقيا وأجنبيا من العاملين في المجال الإعلامي، منهم (132) صحفيا قتلوا بسبب عملهم الصحفي، وكذلك (53) فنيا ومساعدا إعلاميا، فيما لف الغموض العمليات الإجرامية الأخرى التي استهدفت بطريقة غير مباشرة صحفيين وفنيين لم يأت استهدافهم بسبب العمل الصحفي،واختطف (64) صحفيا ومساعدا قتل أغلبهم ومازال (14) منهم في عداد المفقودين .حسب إحصائيات مرصد الحريات الصحفية.

شرق / غرب

منبر "الرأي" صحيفة إلكترونية

أطلقت المؤسسة الصحفية الأردنية «الرَّأيْ» صحيفة منبر الرأي الإلكترونية manbaralrai.com كصحيفة شاملة، تتجاوز في تغطيتها البعد المحلي، إلى الفضاء العربي والعالمي وبحيث تكون صحيفة متطورة مهنياً وتقنياً. الكلمة الافتتاحية للموقع الجديد جاء فيها أن أسرة التحرير" لن تقبل بأقل من النجاح لهذه الصحيفة، بحيث لا تكون موقعاً عادياً، وإنما صحيفة متطورة، تنضم إلى مطبوعات المؤسسة الأخرى، التي حققت نجاحات كبيرة، واحتلت مواقع الصدارة ليس في الأردن فقط، وإنما في العالم العربي". دوأكدت الافتتاحية أن منبر الرأي ستكون استجابة للتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم، وفي مقدمتها عامل السرعة في تقديم الخدمة الإعلامية والصحفية، وأحد الأذرع المتطورة والمتقدمة لصحيفة "الرَّأيْ".

تخفيف الحظر على الإنترنت في تونس

أعادت الحكومة التونسية بطاقة هوية الصحفي، الحر سليم بو خضير التي كانت الشرطة قد صادرتها عقب توقيفه في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.. ورفعت الحكومة الحظر عن موقع الشبكات الاجتماعية "فيس بوك" الذي كان محجوبا منذ 24 آب/أغسطس الماضي. لكن موقعي تبادل الفيديو، يو تيوب وديلي موشن، محجوبان حتى الآن.

مقتل مالك موقع إخباري روسي

أصيب مالك موقع إخباري معارض من منطقة إنجوشيتيا الروسية برصاصة قاتلة بعد قليل من اعتقاله على يد الشرطة، حسب مؤسسة جلاسنوست للدفاع، وكان ماجوميد يفلوييف، مالك موقع http://www.Ingushetiya.ru الإخباري، معارضا معلنا لإدارة المنطقة التي تحظى بدعم الكريملين، واتهمها بسحق المعارضة وحرية التعبير. ويعد موقعه أحد أهم المصادر الإخبارية غير الحكومية في جمهورية إنجوشيتيا ذات الحكم الذاتي، وينتقد القوات المحلية نقدا لاذعا. تبعا للجنة حماية الصحفيين، قالت الشرطة إن يفلوييف أصيب "عن طريق الخطأ" عندما اندفع باتجاه مسدس أحد الضباط الذين تولوا توقيفه. لكن المعارض ماجومد هزبييف، الذي كان قد ذهب إلى المطار لاستقباله، أصر على أن عملاء الحكومة أطلقوا عليه النار عن قصد أثناء تواجده في سيارتهم. تعتبر إنجوشيتيا منطقة فقيرة وتسكنها أغلبية مسلمة بشمال القوقاز، روسيا، على الحدود مع الشيشان. ويواجه الرئيس تمردا محدودا يشنه المقاتلون الإسلاميون.

مقتل صحفي محتجز لدى طالبان

قُتل صحفي محتجز لدى طالبان في غارة جوية على مخابئ المقاتلين بوادي سوات بباكستان في الأسبوع الماضي، وفق مؤسسة الصحافة الباكستانية. وكان عبد العزيز شاهين، الصحفي بصحيفتي "آزادي" و"خبركار" اليوميتين المحليتين بسوات، الإقليم الحدودي شمال غرب البلاد، ضمن 25 شخصا لقوا مصرعهم إثر غارة جوية شنتها قوات الحكومة على مخبأ حركة طالبان الذي كان محتجزا به. ذهب شاهين إلى سوات بحثا عن المسؤولين عن إضرام النار بسيارته قبلها بأسبوع.وقد اختطفت طالبان شاهين واحتجز في سجن خاص، لأن الحركة كانت ساخطة على تقارير كتبها عن أنشطتها.

حظر التجول يقيد الإعلام الكشميري

شهدت سريناجار، أهم مدن ولاية جمو وكشمير، شمال الهند، تعتيما إعلاميا شبه تام في الأسبوع الماضي. وتم رفع حظر التجول بعد تسعة أيام من بدايته في بداية شهر رمضان، بيد ان السلطات الهندية تستمر في حظر تجمع أي مجموعة أكبر من 4 أشخاص. وشهدت المنطقة ذات الأغلبية المسلمة تصاعد التظاهرات ضد الهند منذ وعدت الحكومة المحلية بتخصيص قطعة أرض متنازع عليها لإقامة مقام هندوسي. وفرض حظر التجول عشية مسيرة انفصالية وبعد قيام قوات الأمن بإطلاق النار على المتظاهرين. منع حظر التجول الصحفيين من الذهاب للعمل وحال دون وصول صحف ريناجار إلى أكشاك الصحف لعدة أيام، حسبما نقلت لجنة حماية الصحفيين. وتبعا للجنة فقد تلقى التلفاز المحلي أمرا بوقف بث البرامج الإخبارية.

تحرك من أجل الإفراج عن صحفيين بورميين

وجهت جماعة تحرك بورما، التي تتكون من 22 منظمة مدنية نداءا للجهات الدولية بممارسة الضغوط من أجل الإفراج عن المعارضين البورميين المحتجزين حاليا بناء على تهم "ملفقة" قدمها ضدهم المجلس العسكري البورمي. ففي حزيران/يونيو، تم توقيف الصحفي زاو ثت هتوه والممثل والناشط الشهير زارجنار بعد اشتراكهما في جهود الإغاثة الخاصة لمساعدة ضحايا الإعصار نرجس، الذي ضرب بورما في أيار/مايو. وفي 15 أغسطس، اتهم كلاهما مع 7 نشطاء ومعارضين آخرين بمجموعة من الجرائم المزعومة. يقول روبي الأمباي، المدير التنفيذي لاتحاد صحافة جنوب شرق آسيا، "من الواضح أن الحكومة تهدف إلى إسكات زارجنار وزاو ثت هتوه. إن هذا هو السبب الحقيقي لتوقيفهما ومحاكمتهما." وكان كلاهما قد تحدث عن المعاناة التي تشهدها بورما بسبب الإعصار. وهما يواجهان تهما بخرق قانون التجمع غير القانوني .

ثقافي

"سلطانة": غالب هلسا يحضر بعد عقدين على رحيله

محمود منير

هل بإمكان الدراما أن تنصف المنجز الروائي للراحل غالب هلسا الذي طردته الجغرافيا العربية مدينةً تلو الأخرى، من عمّان إلى القاهرة فبغداد فبيروت، إلى دمشق التي توفي بها ليعود في كفن إلى وطنه.

يُطرح هذا السؤال بعد رحلة في المنافي، كتب هلسا من الروايات خلالها: "الضحك"، "الخماسين"، "السؤال"، "البكاء على الأطلال"، "ثلاثة وجوه لبغداد"، "الروائيون"، و"سلطانة" التي حُولت أخيراً لمسلسل تلفزيوني بثته قناة "روتانا خليجية"، وحظي بنسبة مشاهدة عالية كما تؤكد استطلاعات الرأي. فهل باستطاعة هذا العمل الكشفَ عن جوانب من إبداع هلسا الذي نال في حياته، وبعد رحيله أيضاً، أقل مما ناله أيٌّ من نظرائه العرب من اهتمام وتقدير.

"سلطانة" الذي أخرجه الأردني إياد

هناك من توقَّع أكثر مما جرى تقديمه في المسلسل، نظراً لطبيعة المنتَج الروائي الغني لهلسا

الخزوز عن سيناريو كتبه وأعده السيناريست الراحل غسان نزال لرواية "سلطانة" وعملين قصصيين آخرين لهلسا هما: "وديع والقديسة ميلادة"، و"زنوج وبدو وفلاحون"، يؤكد ضرورة العودة لتراث غالب الذي كتب أعمالاً رصدت تشكّل المجتمع الأردني الحديث في بدايات القرن العشرين وحتى الخمسينيات، وهي فترة تحظى بالتباس وإهمال متعمدَين، فهناك من يصرّ على تكريسها من زاوية واحدة تهتم ببناء الدولة الأردنية وحضورها، فيما لا يكترث آخرون بذلك، مدفوعين بمسوغات ثقافية لتأكيد أن تلك الفترة لا تستهوي أحداً في المنطقة العربية، وهو ما ثبت عكسه بالنظر إلى حجم المشاهدة التي حظي بها "سلطانة".

كل إبداع مرهون بصاحبه، لذلك كان لغالب أن يكتب سيرة روائية بحجم "سلطانة"، توثق لفترة طفولته ويفاعته التي عاشها بين قريته الصغيرة "ماعين" ومدينتَي مادبا وعمّان، وتستثير ذاكرةً رصدت المكان بتفاصيله؛ إذ ينفخ فيها روحه الحقيقية، ويخلق شخصياته الأصيلة، تماماً كما هي "سلطانة" القروية التي تلعب بالتجارة والرجال، وتؤثر في السياسة والمجتمع.

هناك من توقع أكثر مما جرى تقديمه في المسلسل، نظراً لطبيعة المنتج الروائي الغني لهلسا، الذي رصد تحولات المجتمع وبروز الشرائح والطبقات الاجتماعية. فضلاً عن أن هذه "سلطانة" كُتبت في فترة متأخرة من حياة هلسا الذي قدم تحليلاً ماركسياً يتقدم على نماذج ماركسية عربية أخرى، لاختلاف مرجعياته، واطّلاعه على الثقافة الأوروبية الغربية وآدابها.

فكّك غالب مجتمعه وجسّد بجرأة وعمق تلك الرابطة التي جمعت بين البدو والفلاحين وعلاقتهم بالحكم إبان تأسيس الإمارة، والهجرات المتعاقبة إلى عمّان منذ بدايات القرن العشرين، بخاصة من الشام ونابلس، وهو ما حوّل المدينة إلى حاضرة تجارية. وتستعرض الدراما أحوال السوق، وأوضاع تجار الحبوب والألبسة والعطور، دون أن تغفل تجارة الحشيش والدعارة. كل ذلك بموازاة ظهور الحركات السياسية، وفي مقدمتها الشيوعية وحضورها المتصاعد في أوساط الشباب، وتأثير الأوضاع بفلسطين على الساحة المحلية، إذ شارك أردنيون في قتال العصابات اليهودية، وفي الجدل الدائر قبل النكبة وبعدها، ما أسهم بدوره في تشكّل النخبة السياسية.

هذه الأفكار وغيرها قدّمها هلسا في نسيج روائي متماسك وأخّاذ، أسند دور البطولة فيه إلى عدد كبير من النساء الفاعلات (دأبه في معظم رواياته). وتتميز الرواية بجرأة عالية في تفكيك العلاقات بين المرأة والرجل، وهو حال "سلطانة"، ومن قبلها أمها "سلمى"، ومن بعدها ابنتها "أميرة". إضافة إلى متابعتها الدقيقة للخرافات والحكايات الغيبية الباعثة على الإثارة والتشويق.

أطل علينا صنّاع المسلسل بما اجتهدوه، دالّين على الأثر من دون أن يلمسوه، مقتربين من الرواية ومبتعدين

ليس بعيداً عن الرواية، أطل علينا صنّاع المسلسل بما اجتهدوه، دالّين على الأثر من دون أن يلمسوه، مقتربين من الرواية ومبتعدين، مستلَبين للسيناريو الذي قيّد العمل، وذلك بدلاً من أن ينفتح المخرج وأبطاله على الرواية محاولين تقديم إبداع موازٍ، لا مجرد إسناد السيناريو لشخصيات بدت مثيرة، لكنها احتاجت لعمق أكبر وغنى أكثر.

الفنانة السورية "قمر خلف" نقلت شخصية "سلطانة" بحساسية عالية وأداء مرهف، وهو ما يُحسب أيضاً لزهير النوباني في دور "عودة" الذي يشارك سلطانة في تجارتها معتمداً على شطارته وفهلوته، ولمحمد الإبراهيمي بدور التاجر الذي يهيم بسلطانة، فتُغير شخصيتُه باعثةً الحيرة والقلق فيه ودافعةً إياه إلى العبث. يقدم العمل أيضاً فنانون موهوبون، مثل كندة علوش، وخالد الغويري، وأشرف طلفاح.

مع ذلك، فإن الرؤية الإخراجية للعمل وتسييرها لأحداث المسلسل، بدت غير مترابطة ومفككة في أحيان عدة، وجاء الحوار إنشائياً في غالبه منبتّاً عن روح الرواية، أو قاصراً عن الوصول إلى عمق الشخصيات التي جسّدتها الرواية. وهو ما يثير الشفقة، بخاصة إذا ما انزاح أداء بعض الممثلين إلى تقليدية باهتة، تذكّر بأعمال درامية أردنية في ثمانينيات القرن الفائت.

بدلاً من تجسيد الأجواء التي ظهرت فيها الحركات السياسية الأردنية والتي تميزت بسخونة النقاشات وحماسة الشباب المتحزبين، جاءت الحوارات في المسلسل جامدة وباهتة، وظهرت الحركة الشيوعية بصورة فقيرة، رغم أن الشيوعيين كانوا حينئذ يريدون تغيير العالم.

العمل الدرامي الذي أنتجه المركز العربي للخدمات السمعية والبصرية، افتقر للجرأة التي اشتمل عليها النص الروائي في تناولهِ قصصَ الحب والعلاقات الجنسية، ولم ترقَ الاجتهادات الفنية عبر الإيحاء والتأثير إلى جمالية ما تصمنته الرواية في هذا السياق، رغم أن المسلسل تضمن أحياناً مساحات جريئة في الحوار وفي بعض المشاهد، وهو ما كان غائبَ عن الدراما الأردنية طوال العقود الماضية.

رغم ذلك كله، يشكل "سلطانة" تحدّياً كبيراً كعمل درامي، وهو يكشف عن اختراق على أكثر من صعيد، منها: إعادة الاعتبار للدراما الأردنية التي تجسد البيئة المحلية بعد انقطاع سبقه كثير من الأعمال الضعيفة، والتغيير الذي جرى لمفهوم هذه الدراما بالنظر إلى جرأة الطرح وغنى الشخصيات والأحداث، وإن لم يرقَ "سلطانة" إلى ما هو مأمول منه.

إنتاج الرواية الأردنية درامياً :إنجازات وعثرات

بقيت محاولات الدراما الأردنية في الاقتراب من الرواية محدودةً واستثنائية، رغم أن التجارب القليلة في هذا المجال لقيت في العموم صدىً جماهيرياً واستحساناً من نقاد، لقدرة الروايات التي استندت إليها النصوص الدرامية على تجسيد البيئة المحلية، ورصد التحولات الاجتماعية وأثر الهجرات المتعاقبة والأحداث الكبرى في المنطقة العربية على الأردن.

يعدّ مسلسل «وجه الزمان» عن رواية لطاهر العدوان، من أبرز التجارب في هذا المجال. ومنذ عامين أطلق المركز العربي للإنتاج الإعلامي مبادرته في إنتاج مسلسل «سلطانة»، عن رواية الراحل غالب هلسا تحمل الاسم نفسه (وبالإفادة من مجموعتين قصصيتين لهلسا هما: «وديع والقديسة ميلادة»، و«زنوج وبدو وفلاحون»)، إضافة لمسلسل «وادي الغجر» عن رواية «مخلفات الزوابع الأخيرة» لجمال ناجي، ومسلسل «دفاتر الطوفان» عن رواية سميحة خريس التي تحمل العنوان نفسه. وسيتم عرض العملين الأخيرين خلال العام 2009.

تتجه الأنظار إلى تحويل روايات أردنية أخرى لأعمال درامية، رغم ما يواجه هذه العملية من صعوبات، لاهتمام الروائي عموماً بالجماليات الفنية واللغوية ،على حساب العناصر الدرامية المتعلقة بالحدث والحبكة والتشويق التي يعتني بها كاتب السيناريو.

الحديث يجري أيضاً عن عدم قدرة العمل الدرامي أحياناً على تجسيد طروحات النص الروائي، وتخلّفه عنه. فضلاً عمّا قد يعتور المسلسل من ضعف الأداء التمثيلي أو ارتباك الرؤية الإخراجية، وسوى ذلك من تفاصيل ذات علاقة بالإنتاج الدرامي عموماً.

تجدر الإشارة إلى ما حدث لمسلسل «العرين» الذي كتب زياد قاسم السيناريو الخاص به عن رواية له تحمل الاسم نفسه، إذ رفض التلفزيون الأردني في العام 2007 شراء العمل بناء على قرار من مديرة البرامج آنذاك سمر خير.

إيمان النواس، زوجة الراحل زياد قاسم، تحدثت لـ«السّجل» عما وصفته «الظلم» الذي لحق بالعمل الذي حوله مدير الإذاعة والتلفزيون آنذاك، فيصل الشبول، إلى لجنة لتقييمه، ضمت عبد الكريم المجالي، موسى حوامدة، وجميل عواد، بعد احتجاج المنتج عصام حجاوي. خلصت اللجنة إلى أن المسلسل يستحق العرض، إلاّ أن إدارة التلفزيون لم تلتزم بالاً لقرار اللجنة.

طاهر العدوان

النواس تذكّر بأن «العرين» كان نال الجائزة الذهبية بمهرجان القاهرة الإذاعي كسيناريو إذاعي، وهي «إشارة لافتة إلى جودة العمل»، بحسب تعبيرها، بخاصة إذا قورن مع ما يعرضه التلفزيون من أعمال. تؤكد النواس أن هذا لا يمنع من توجيه النقد في ما يتعلق باختيار أماكن التصوير أو أداء بعض الممثلين.

«لا كرامة لنبي في وطنه»، تقول النواس، مشيرةً إلى عرض مسلسل «العرين» على عدد من الفضائيات العربية ومنها: تلفزيون فلسطين، وفضائية عرب، وفضائية السودان، والفضائية المغربية.

ثقافي

قوانين حاكمة للنصوص الفكرية والأدبية

حرية التعبير في مواجهة "مكارثية شرقية"

عواد علي

يوسف شاهين

مارسيل خليفة

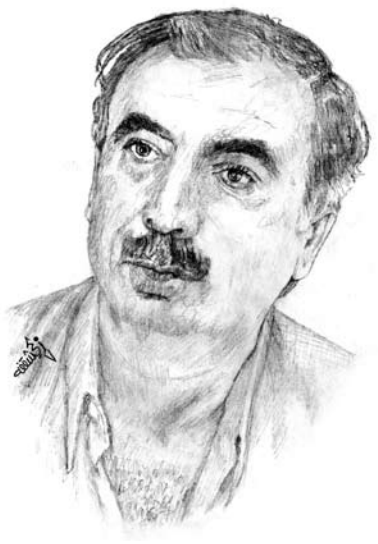

موسى حوامدة

في صباح من أصبحة ربيع العام 399 قبل الميلاد، وقف الفيلسوف اليوناني سقراط، بلحية بيضاء وثياب رثة، أمام 501 قاض في مدينة أثينا، التي كثرت فيها الأحقاد، وتعددت حوادث تصفية الحسابات إثر هزيمتها أمام سبارطة في حرب دامت بينهما سبعاً وعشرين سنة. كانت التهمة الموجهة إليه ذات شقين: عدم إيمانه بآلهة المدينة، وإفساد الشباب. حقيقة الأمر أن الفيلسوف كان يجوب الأسواق والطرقات محدّثاً الناس عن الحكمة والعدل والفضيلة، انطلاقاً من إيمان راسخ بأن لديه في الحياة رسالة يؤديها. إلاّ أن "فقهاء الظلام"، الذين يرون في إعمال العقل خروجا على الناموس وإخلالا بنظام الكون، ويرون في الفكر عملاً لا شأن للبشر به، ناصبوه العداء وقدموه للمحكمة، وكان عقابه الموت بالسم.

> يتخذ التضييق على حرية الفكر شكل المحافظة على "المصلحة العامة" و"الدين" و"الأخلاق"

هذه الواقعة التي انتهكت فيها حرية الفكر، وما زال الجدل مستمراً حولها إلى يومنا هذا، لها ما يشابهها في تاريخ شعوب الأرض، ومنها نحن العرب. وإذا كانت المكارثية (حملة قادها السناتور الجمهوري الأميركي جوزيف مكارثي ما بين 1950- 1955 لمحاكمة عشرات المفكرين والأدباء والفنانين بتهمة "النشاط المعادي" لأميركا) آخر فضائح التضييق على حرية الفكر والإبداع في العالم المتمدن، فإن بعض العرب ومعهم بعض المسلمين، ما زالوا حتى الآن "يستلهمون" ما في تاريخهم من محن انتهاك تلك الحرية ويطبقونها من دون مراعاة، لا للمواثيق الدولية ولا للميراث الإسلامي لحرية الاعتقاد (ينسب إلى الإمام مالك بن أنس أنه إذا ورد قول عن قائل يحتمل الكفر من تسعة وتسعين وجهاً، ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حمل على الإيمان ولم يحمل على الكفر؛ في حين ظل الإمام الخميني طوال حياته "يفخر بالفتوى التي أصدرها بقتل المفكر الإيراني أحمد كسراوي سنة 1947"، ولما سئل العام 1979 عن سبب إصداره أمراً بإعدام المعارضين دون محاكمة أجاب: "لأنهم مذنبون، ولا حاجة لإضاعة الوقت في محاكمتهم").

فقهاء ومتصوفة وشعراء وعلماء، تعرضوا في تاريخنا لمحن ومحاكمات شتى بسبب الوقوف على الضد من أيديولوجية الدولة الرسمية، أو بسبب أفكارهم واجتهاداتهم، فألصقت بهم تهم الزندقة والإلحاد. من أشهر المحن ما حدث للصحابي الجليل أبي ذر الغفاري، فقد نُفي من المدينة مرتين بسبب آرائه وأفكاره التي جاءت مخالفة لرأي أصحاب المصالح في عصره: مرةً إلى الشام، ومرةً إلى قرية معزولة اسمها «الربذة»، تشق الحياة فيها حتى على الزاهدين، وهناك مات بعد عامين. وكانت محنة أحمد بن حنبل، أحد أكبر فقهاء الإسلام، أنكى وأشد، فقد ألقى به الخليفة المأمون في السجن مكبلاً بالأغلال لأنه خالفه في الرأي، وحين تولى المعتصم الخلافة أمر بتعذيبه بالسياط حتى شارف على الموت، فأعادوه إلى أهله حطاماً. ومن بعده كانت مأساة الحلاج، الذي سجن لثمان سنوات متواصلة، ثم حاكموه على مدى سبعة أشهر، وفي نهاية المطاف قيدوه وأوسعوه جلداً، ثم صلبوه وقطعوا رأسه وأحرقوه، لا لشيء إلا لأنه كان يطوف داعياً إلى التصوف، وبوصفه من أهل الوجد والجدل.

في العصر الحديث كانت محاكمة العالم المصري الأزهري القاضي علي عبدالرازق العام 1925، على كتابه «الإسلام وأصول الحكم»، أولى المحاكمات الكبرى لأصحاب الفكر، وكان مدار مقولته فيه: «إن نظام الخلافة والإمامة غريب عن الإسلام، ولا أساس له في المصادر والأصول المعتمدة للدين عند المسلمين من كتاب أو سنة أو إجماع». وبلغ عدد التهم التي وُجّهت له سبع تهم تصب كلها في «الطعن في الدين»، إرضاءً لحاكم مصر آنذاك، الذي أمر بهذه المحاكمة لأن المؤلف بدد أحلامه في أن يكون خليفة المسلمين بعد انتهاء الخلافة مع زوال الدولة العثمانية. صدر حكم هيئة كبار العلماء على الشيخ علي عبدالرازق بتجريده من لقبه العلمي، وطرده من زمرة كبار العلماء وفصله من وظيفته، وحرمانه من العمل أو تقاضي أجر من أية جهة حكومية أو غير حكومية!

بعد أقل من عام أحيل طه حسين للنيابة للتحقيق معه إثر ثلاثة بلاغات رُفعت ضده تجمع على أنه عمد في كتابه «في الشعر الجاهلي» للطعن في حقيقة نسب الرسول الكريم، وإنكار أن للإسلام أولّية في بلاد العرب، والزعم أن القراءات السبع غير منزلة من عند الله، بل هي نتيجة اختلاف في اللهجات العربية. وبعد مناقشة مستفيضة غنية فكرية وفقهية وقانونية وتاريخية لكل مزاعم مقدمي البلاغات، أصدر المحقق محمد نور، رئيس النيابة، قراراً قضى برد الدعاوى وحفظ الأوراق. من حسن الطالع أن ذلك المحقق كان شخصيةً ذات ثقافة موسوعية، مكّنته من الرجوع لكل المصادر التي رجع إليها طه حسين، وقراءتها واستيعابها إلى حد مكّنه من مناقشته ومحاورته والكشف عن مواطن الصواب والخطأ في كتابه. ورغم ذلك كله، يرى بعض الباحثين أنه لا يمكن التسليم بأن طه حسين خرج من هذه المعركة دون أن يمسه منها أذى، فليس قليلاً أن يُتهم المرء في عقيدته، ويشكك في ضميره، ويُنسب اليه ما لم يقصده.

> إلى جانب المحاكمات والمنع والمصادرات، جرت عمليات تكفير لمفكرين وكتّاب

في العام 1964 احتجزت شرطة الآداب اللبنانية الروائية والقاصة ليلى بعلبكي، واستجوبتها وأحالتها على المحاكمة بتهمة المس بالأخلاق العامة من خلال التعابير الواردة في مجموعتها القصصية "سفينة حنان إلى القمر"، التي صادرتها وزارة الإعلام. وطالبت النيابة العامة بمادة تقضي بحبس المؤلفة من شهر إلى ستة أشهر وبتغريمها من 10 ليرات إلى 100 ليرة. صحف أجنبية كبيرة تابعت القضية ودافعت عن الكاتبة، مثل "الأوبزرفر" و"جون افريك" و"فرانس سوار" و"ديلي اكسبرس"، ووصل بعلبكي عرضان من دارين للنشر في بريطانيا وأميركا لنشر مجموعتها المصادرة، كما منحها نادي "الفوبور" في بيروت جائزته لتمسكها بحرية التعبير. كان لذلك تأثير كبير في مجرى المحكمة، ألتي حكمت ببراءة الكاتبة ورفع قرار المصادرة عن كتابها. وبعد أربع سنوات أحيل إلى القضاء اللبناني، صادق جلال العظم بسبب كتابه "نقد الفكر الديني" الصادر العام 1969.

ابتداءً من ثمانينيات القرن الماضي اتخذت عمليات التضييق على حرية الفكر والإبداع أشكالاً مختلفة تندرج تحت ما يطلق عليه مرة اسم "المصلحة العامة"، وأخرى اسم "الدين" أو "الأخلاق". وهي تسميات أريد بها تسويغ عمليات القمع الفكري وهيمنة الرقابة الجامدة على الإبداع بألوانه المختلفة. لقد جرت محاكمات للفكر والمفكرين ومصادرة لأعمال إبداعية أدبية وفنية، بل وأعمال تراثية كانت ميسورة التداول على مدى سنوات طويلة من قبل، مثل كتاب "ألف ليلة وليلة"، و"الفتوحات المكية" للصوفي الكبير محيي الدين بن عربي. ثم قبل ذلك وبعده كانت محاكمة العديد من البحوث والدراسات المهمة، من بينها كتاب "مقدمة في فقه اللغة العربية" للويس عوض، وكتاب "المسلمون والأقباط في إطار الحركة الوطنية" للمؤرخ المستشار طارق البشري، وكتاب "نقد الخطاب الديني" لنصر حامد أبو زيد، وكتاب "اللّه والإنسان" لمصطفى محمود.

هذه الكتب جميعها جرى تقويمها ورفضها على أساس ديني بحت، وكذلك كان أساس التقييم لأعمال أخرى أدبية وفنية، من بينها رواية "مسافة في عقل رجل" ورواية "الفراش" للكاتب علاء الدين حامد، وديوان "آية جيم" للشاعر حسن طلب، وكتاب "الوصايا في عشق النساء» للشاعر أحمد الشهاوي، وديوان «شجري أعلى» للشاعر موسى حوامدة، الذي استمرت محاكمته خمس سنوات أمام محاكم شرعية ومدنية في عمّان. وجرت محاكمة الفنان مارسيل خليفة لغنائه قصيدة «أنا يوسف يا أبي» للشاعر محمود درويش. وكانت التهمة، طبعاً، «تحقير الشعائر الدينية». استمرت المحاكمة، التي انتهت ببراءة الفنان، أكثر من سنتين رفض خلالها هذه التهمة والمحاكمة من الأساس معبّراً عن شعوره بالمرارة لمثوله أمام القضاء كمجرم، وهو الذي أمضى حياته يدافع عن قضايا العرب والقضية الفلسطينية من خلال الكلمة واللحن والصوت. وأخيراً هناك من ذهب للقضاء للحصول على حكم بمصادرة فيلم "المهاجر" ليوسف شاهين، وحظر عرضه داخل مصر أو خارجها بزعم أن قصته هي قصة النبي يوسف.

إلى جانب المحاكمات والمنع والمصادرات، جرت عمليات تكفير لمفكرين وكتّاب، مثل: حيدر حيدر، الذي أصدر العلامة يوسف القرضاوي فتوى بتكفيره بسبب روايته "وليمة لأعشاب البحر"، و"تكفير كل من يقول عنها إنها إبداع"، أي أغلبية المثقفين والمبدعين والنقاد في مصر والعالم العربي؛ وكذلك المفكر نصر حامد أبو زيد، الذي حكم عليه بالردة، ومن ثم "وجب التفريق بينه وبين زوجته المسلمة"، فاضطر للجوء إلى هولندا.

وتعرض عدد آخر من المفكرين والمبدعين للقتل من دون محاكمة، مثل: العراقي عزيز السيد جاسم، والشاعر الجزائري الطاهر جعوط، ومواطنيه الفنان عبد القادر علولة والجامعي الجيلالي اليابس، والمفكرين اللبنانيين مهدي عامل، وحسين مروة. أما المتصوف السوداني محمد محمود طه فقد قضت محكمة في الخرطوم بشنقه في عهد حسن الترابي، عام 1985، بتهمة "الردة". وفي العام 1999 أقرت محكمة الاستئناف في الخرطوم، أيضاً، الحكم على أحد الفنانين بـ 260 جلدة بالتهمة التفتيشية التي نفض الإسلاميون عنها الغبار: "الإساءة إلى الدين".

في إيران، أهدر البوليس السياسي الإسلامي باسم "قانون الجزاء الإسلامي" دماء 180 مثقفاً إيرانياً سُجلوا على "القائمة السوداء" الشهيرة، اغتيل منهم أربعة، ولولا تدخل الرئيس محمد خاتمي لكان بقية أعضاء القائمة اليوم في عداد الأموات.

> "الحرية"، التي قال عنها يوسف إدريس إنها لا تكفي كاتباً واحداً، أصبحت ضحية "إرهاب دوغمائي"

حدث ذلك، وهو غيض من فيض، في عالمنا العربي والإسلامي، رغم أن جميع دساتير دوله تكفل حرية الرأي والفكر والتعبير. هكذا أصبحت هذه "الحرية"، التي قال عنها يوسف إدريس إنها لا تكفي كاتباً واحداً، ضحية "إرهاب دوغمائي" ، يحتمي بسلطة القضاء، ويتعلل بأعراف دينية واجتماعية ومواقف سياسية؛ وهو ما أثر سلباً في الإنتاج الفكري والإبداعي، حيث أصبحت الكتابة محاصرة بين مقص الرقيب ومطرقة المحاكمات وسيف الجلاد. تحت ضغط هذه الإكراهات صار المبدع مطالباً بالتفكير القبلي في كل كتابة، بما يمثل ضرباً من الرقابة الداخلية يغلفها الخوف الدائم من سوء التأويل والتقييم، كما تقول الباحثة المغربية وفاء سلاوي في كتابها «فقه المحاكمات الأدبية والفكرية»، الصادر في العام الماضي عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

ثقافي

سولجنيتسن في صورة عمّمها الغرب له

الصوفي الروسي والفيلسوف المنشق

علي بدر

"الحياة قيمة". هذا ما قاله سولجنيتسن في كتابه "حفلة النصر".. "قيمة لا يعادلها معيار"، ثم هز رأسه بلحيته الطويلة وصلعته الفلسفية كما وصفته نتالي بيركن في كتابها "لقاءات مع سولجنيتسن" مضيفاً: "على البشرية أن تتذكر أن هنالك آلافاً من البشر سُحقوا بلا رحمة دون أن نجد لها قبور"..

ويستدرك متسائلاً: "هل علينا أن نبحث عن قبور؟".

برز ألكسندر سولجنيتسن معارضاً ومنشقاً حينما كان أغلب المثقفين هائمين في غمرة الحماسة الشيوعية. لم تكن الأيديولوجيا -منظومة الأفكار القادرة على تفسير كل شيء: الحياة والفن والطبيعة والميتافيزيقيا- سبب هذا الانهيار المتلاحق والمدوي لمجموعة كاملة من المثقفين الأيديولوجيين ومع أول انهيار سياسي، إنما كانت التجربة. تجربة المثقف مع الحرية، وتجربة المثقف مع الاستبداد الفردي، وتجربة المثقف مع صقيع الطغيان الفئوي والحزبي، وتجربة المثقف المستنير مع نار الحماسة الجماعية التي أطلقت عليها "حنّه أرندت" ذلك الوقت وصف "الكيتش الطاغي"، وهي حاجة الشرائح الدنيا للابتذال السياسي.

مات المنشق سولجنيتسن، صاحب الخطاب الإنساني في وجه الكولاغ الوحشي. كتابه "أرخبيل الكولاغ" (1973)، لم يكن وثيقة لعذاب السجن كما فعل دستيوفسكي في روايته "رسائل من بيت الموتى"، بل نصّاً أوجدَ نوعاً من التطابق بين الإجراءات العملياتية للنظرية السياسية وبين الإجراءات العملياتية للسجن، فالتدمير الإنساني يتم من خلال مراحل مدروسة ومتعاقبة لتتطابق كليا مع الإجراءات النظرية للأيديولوجيا.

فمن الجزء الأول الذي صور فيه سولجنيتسن إجراءات القبض عليه، وترحيله، والتحقيق معه، وإخضاعه للتعذيب النفسي والجسدي بسبب ما أطلق عليه ذلك الوقت رسالته إلى صديقه "أوتكيفتش" التي انتقد فيها إدارة ستالين للحرب حينما كان ضابطا في المدفعية، وحتى الجزء الأخير الذي صور فيه الحياة التفصيلية للسجن والسجناء وإدارة السجن من قبل الإدارة البيروقراطية للثورة.. طوال هذه الملحمة المدوية كان سولجنيتسن منشغلا بطرح أسئلته الكبرى:

هل على الأجيال أن تفنى من أجل مستقبل غامض؟ هل يمكن للفنان أن يعيش طوال حياته في الكذب؟ هل علينا أن نُنحر على مذبح الفكرة التي تريد أن تكون سواها؟

ردد سولجنيتسن هذه الأسئلة في جميع كتبه تقريبا: "يوم في حياة إيفان دينسوفتش" (1962)، "حادث في محطة كريشيتوفكا" (1963)، "مكان ماتريونا" (1963)، "الدائرة الأولى" (1968)، "جناح السرطان" (1968)، "نوفمبر 1916" (1983)، "أغسطس 1914" (1984).

كما ردد أسئلته تلك بشكل أوضح في مسرحياته المهمة: "شموع في مهب الريح"، "امرأة الحب" و"البريء". كما أشار إليها في كتبه السياسية الفاضحة: "لينين في زوريخ" (1976)، "حفلة النصر" (1984)، "السجناء" (1985)، "الخطر المميت" وغيرها..

هذه الوثيقة، وثيقة أرخبيل الكولاغ، كانت أشبه بالفضيحة في الغرب، لأن هنالك العديد من المثقفين الذين كانوا يرقصون على جثث أقرانهم الكتّاب الذين سقطوا صرعى لخياراتهم الأخلاقية، وكان الأمر لا يخص الروح الصوفية التي تستمد أصولها من الأرثوذكسية الروسية فقط كما ادعى بعض النقاد، ذلك لأن مسيحية سولجنيتسن لم تكن مسيحية رعوية دينية، إنما روحانية تمتد جذورها عميقا في التربة الروسية التي أنتجت روحانية بردياييف ودستيوفسكي ونصوص بولغاكوف الفنتازية، وكانت تحاول أن تربط الإنسانية جميعها في فكرة قداسة الإنسان، كما جاء في روايته الأشهر "جناح السرطان"، التي عالجت بشكل شائق حياة مجموعة من المصابين بالسرطان في أحد مستشفيات كازخستان.

صورة سولجنيتسن التي جرى تعميمها في الغرب أثناء الحرب الباردة، تُظهره بلحية سوداء وصلعة مميزة. وهي صورة تجمع الصوفي الروسي بروحانيته العظيمة والفيلسوف المنشق معا. كانت مجلة "نيوزويك" في العام 1983 هي التي نشرت له هذه الصورة المخالفة تماما لصورته الشهيرة، وهي صورة الفلاح الروسي بطاقيته المعروفة، الطاقية نفسها التي ارتداها تولستوي يوماً ما في مزرعته، وكان بضيافته مكسيم غوركي جالسا على كرسي عند شجرة سدر معمرة، فرفع تولستوي يديه مثل حطاب وهو ينظر إلى سحلية تسير تحت وهج الشمس، وقال لها: "أنتِ سعيدة، أما أنا فلا..".

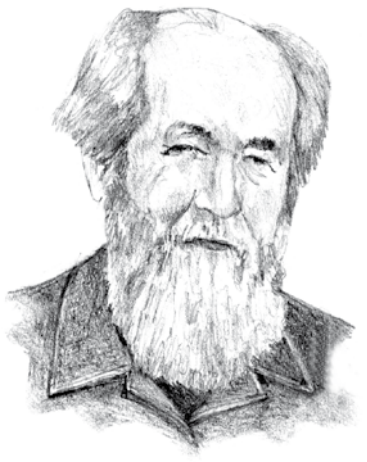

تقول بيركن إن سولجنيتسن هو الخط الوسط بين دستيوفسكي وتولستوي. وهي التقاطة في منتهى البراعة، ذلك أنه كان مثل الاثنين، منهمكا في قراءة التاريخ وأثره في الأفراد والمجتمعات، وكان من جهةٍ شبيهاً بدستيوفسكي في إبرازه للروح الصوفية المتوحدة مع الروح القومية في روسيا، ومثله أيضا في تقديمه لعذابات السجناء، ومثله في التوحد في حياة المرضى كما فعل في رواية "جناح السرطان"؛ وهو من جهة أخرى كان مثل تولستوي في تصويره البارع لأيام الحرب، والقتال، وصور المواضع والخنادق، وحياة الجنود وهم جرحى محمولين على العربات التي تجرها الجياد..

كان سولجنيتسن بارعا مثل تولستوي في إعادة الاعتبار إلى الصورة الكلاسيكية للحرب أثناء المواجهات والانتصارات والهزائم، وكان مثل دستيوفسكي في استخدام لغة الناس في حياتهم اليومية..

"ثقافات": مقاربة العالم من منظور ثقافي

السّجل - خاص

بصدور عددها الحادي والعشرين أخيراً عن كلية الآداب بجامعة البحرين، تكون مجلة "ثقافات" ارتدت حلّتها الجديدة، في خطوةٍ تريثت قبل الإقدام عليها كثيراً، وجدّدت بالوقت نفسه في محتواها وأبوابها، محتفظةً باسمها "ثقافات"، دليلَ انفتاحها على مجال الدراسات الثقافية وقيم التعدد والتنوع الثقافي، بعد أن أصبحت المجلة علمية محكمة تتخصص في نشر البحوث والدراسات العلمية الأصيلة ذات الصلة بمجال الدراسات الثقافية.

المجلة في انطلاقتها الجديدة، تُعنى عبر أبحاثها المدقّقة والمعمّقة بالدراسات الثقافية، وتنفتح عبر مقارباتها المتنوعة على كشوف المعرفة، والنظرية الثقافية، وتطبيقاتها الميدانية والتجريبية، وتسعى عبر هذه المقاربات للتقاطع مع مختلف العلوم الإنسانية والأجناس الأدبية وعلوم الاتصال، وغيرها في أقصى تجلياتها الجديدة، بل وفي أبعد ما تومئ به نحو المستقبل.

ولأن الدراسات الثقافية مجال معرفي جديد وصاعد في عالم المعرفة المعاصرة، فإن «ثقافات» أخذت على عاتقها، وفق ما يؤكده القائمون عليها، دراسةَ وتحليل مختلف أشكال الثقافة ومؤسساتها وممارستها وأنماط إنتاجها وتلقيها. وتشجّع المجلة تداخل المعارف، مستفيدة من منجزات الحقول المعرفية المتداخلة مثل: الأنثروبولوجيا الثقافية ومختلف العلوم الاجتماعية، وسوسيولوجيا الحياة اليومية، والاقتصاد السياسي، ودراسات الإعلام والاتصال، والدراسات السينمائية، والدرس الفلسفي والتاريخي الجديد، والنظريات النقدية بمختلف توجهاتها، ودراسات المجتمعات الإسلامية، ودراسات الجنوسة والنسوية، والتعددية الثقافية وسياسات الهوية، ودراسات ما بعد الاستعمار وما بعد الحداثة، ودراسات الآخر والأقليات وثقافة الهامشيين وغيرها. داعيةً إلى استثمار هذه المجالات المعرفية في دراسة الظواهر والممارسات والمؤسسات الثقافية المتنوعة في علاقتها بسياقات القوة، والأيديولوجيا، والعرق، والجندر، والطبقة.

العدد الجديد من المجلة جاء مرآةً عاكسة لهذا التوجه، ففي باب الأبحاث، استهل علي بن تميم، قسم «الدراسات النسوية» بدراسته «بنت الماجدي بن ظاهر.. قراءة ثقافية نسوية»، وفيها يقارب العالم الإبداعي لدى بنت الماجدي من منظور النقد الثقافي وكيف يتجلى الظاهر السوسيولوجي داخل الخطاب الإبداعي ويشكل تكوينه. ثمّ جاءت دراسة خالد زغريت «جسد المرأة: قراءة أنثروبولوجية جمالية في نصوص الشعراء السود». وفيها يفتح زغريت النصَّ الشعري الغزلي القديم لدى أغربة العرب ليستكنه البعد الاجتماعي الموجه لرؤية النصِّ الشعري لدى هؤلاء الشعراء لجمالية الجسد الأنثوي العربي.

وفي قسم الدراسات التاريخية جاءت دراسة لؤي حمزة عباس «استراتيجيات الخبر وصياغة التاريخ: دراسة في كتاب الأصنام»، لتقرأ في فاعلية طرائق الخبر في صياغة التاريخ، من مقاربة دور الثقافة الإسلامية في توجيه البنية الخبرية لكتاب الأصنام لمؤلفه أبي المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي (ت. 204 هـ).. ثمَّ جاءت دراسة «صفحات من ثقافة التدوين التاريخي في البحرين» لبشير زين العابدين، لتقرأ في أهم ملامح التدوين التاريخي في البحرين خلال السنوات الأولى من القرن العشرين بوصف التدوين جزءاً من المنظومة الثقافية التي كانت تعمل في البحرين خلال تلك الحقبة الزمنية.

وفي باب المقاربات، كتب عبد السلام بنعبد العالي حول «الترجمة الذاتية.. عندما يترجم الكاتب مؤلفاته»، حيث تناول عدداً من إشكاليات الترجمة الذاتية وخصائصها في ضوء التطرق لترجمة عبد الله العروي لكتابه «الأيديولوجية العربية المعاصرة». وفي الخطاب السياسي كتب عبد السلام المسدي حول «اللغة والسياسة»، حيث تطرق إلى لغة الخطاب السياسي، وكيف ينتج هذا الخطاب لغته واستعاراته وكيف يتم استقباله. أمَّا في قسم النَّظرية النقدية فقد كتب سعيد بنكراد دراسته «التيارات النقدية الجديدة: الأصول النظرية وشروط الاستنبات» التي تناول فيها بالتحليل عدداً من مناهج وتيارات النقد الأدبي الحديث من حيث جذورها وطرائق مقاربتها للمنتج الأدبي.

خاتمة أقسام المجلة، كانت رحلة في عقل الناقد والمفكر تزفتان تودوروف، استهلها منذر عياشي بترجمته مقالة لتودوروف بعنوان «نظرة على تاريخ الفكر»، تناول فيها تودوروف نظرة الفكر الفلسفي للإنسان، وللإنسانية والإنساني، في ضوء مناقشة الفكر الفلسفي الأوروبي وتطوره فيما يتعلق بذلك الموضوع. واختتم الرحلة أحمد الويزي من خلال ترجمته حواراً بعنوان «الأدب والذاكرة والآخر مع تودوروف» أجراه الثنائي اميلي نوف ايكليز، وسعد كمالي. وركزا فيه على نظرة تودوروف للآخر، وما يجب أن تكون عليه العلاقة معه في ضوء قراءته لعلاقة الغرب بإيران، إذ أجريِ الحوار على هامش زيارة تودوروف مؤخراً لطهران.

ثقافي

السعودية والعيشِ في أقل مناطق العالم أمناً

مراجعة: توبي كريغ جونز *

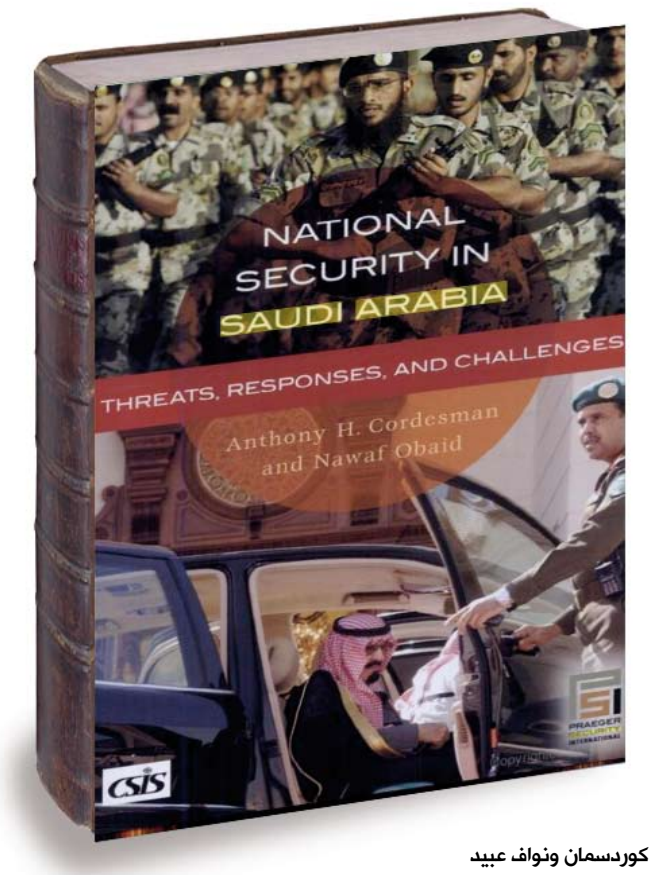

الأمن القومي في المملكة العربية السعودية: أخطار، استجابات وتحديات

- **تأليف: أنثوني إتش كوردسمان ونواف عبيد**
- **الناشر: ويست بورت، كونيكتيكت: براجر سكيوريتي إنترناشنال، 2005**
- **عدد الصفحات: 439 صفحة**

تقع المملكة العربية السعودية في منطقة صعبة وقاسية. فخلال القرن العشرين اندلعت حروب إقليمية وكونية في منطقة الخليج الفارسي، وفي صورة خاصة حرب العراق التي عصفت باستقرار المنطقة في مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد تضافرت فترات الانتقال السياسية ما بعد الكولونيالية والحرب الباردة والجغرافيا السياسية والقومية والعامل الإثني والديانة والنفط، في توفير غطاء للعنف، ما جعل منطقة الخليج واحدة من أقل المناطق استقراراً على الأرض. وقد شعر القادة السعوديون بأنهم مهددون في صورة خاصة، هم الذين تحتضن بلادهم أكبر احتياطي نفطي في العالم، ما جعل ثرواتهم ومنذ زمن طويل جائزة مرغوباً فيها. وقد ضمنت الولايات المتحدة، الداعم العسكري للسعودية في الجزء الأعظم من القرن الماضي، أمن السعودية مقابل النفط، ولكن تلك الشراكة فرخت من النزاعات بقدر ما منعت. وعلى الرغم من أن هذه العلاقات مرت بفترات مد وجزر على مر الزمن، فإن التنافس الإقليمي بين السعودية وإيران ومصر والعراق والأردن، وحتى إمارات الخليج الصغيرة، مثلت هي الأخرى سبباً لقلق كبير. وفي البلاد، كان حكم آل سعود غير مستقر، وكانت العائلة الحاكمة تتمتع بالدعم، فقط، بمقدار ما يمكن شراؤه بعوائد النفط. ومع دعم اجتماعي قليل، فإن التهديدات الداخلية بدت في بعض الفترات، في خطورة التهديدات الخارجية.

كان المفهوم القائل إن التهديدات العديدة تكمن في كل زاوية حول البلاد، قد هيمن على صناعة السياسة السعودية المحلية والخارجية، ومن المؤكد أن قادة المملكة كانوا شهوداً على إنفاق بلايين الدولارات في متابعة أمن قومي مراوغ، ففي كتابهما "الأمن القومي في المملكة العربية السعودية" يتعرض أنثوني إتش كوردسمان ونواف عبيد للأخطار التي تبدو الأكثر تهديداً للمملكة، ويقترحان طرقاً للتعامل معها. يشير المؤلفان إلى أن السعودية سوف تبقى عرضة للتكدير بفعل عدد من الهموم الأمنية الخطيرة، وذلك على الرغم من أن أياً منها لا يبدو من الخطورة بحيث يؤدي إلى قلب نظام حكم آل سعود.

وفي العقدين الأخيرين من القرن العشرين، كانت الهواجس الأكثر إلحاحاً بالنسبة للسعودية تنبثق من اعتقاد بأن جيرانها، وفي مقدمتهم العراق وإيران، قد وضعوا خططاً للاستيلاء على أراض سعودية، أو للقضاء عليها أيديولوجياً. وعدّ القادة السعوديون كلا التهديدين خطيرين جداً. وفي بعض سنوات الثمانينيات والتسعينيات، أنفقت السعودية ما يعادل 40 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي على شراء معدات عسكرية. وفي الثمانينيات هدفت المملكة من دعمها للجهاد في أفغانستان، وفي صورة متزامنة، إلى محاربة السوفييت، وإلى منع امتداد الحماسة الثورية الإسلامية بصيغتها الخمينية إلى جمهوريات آسيا الوسطى. وفي العام 1991 أدى قلق السعودية من الأطماع الإقليمية لصدام حسين إلى دعوة مئات آلاف الجنود الأميركيين لإخراج القوات العراقية من الكويت.

لقد تغير الكثير في العقد الذي تلا عاصفة الصحراء، ويجادل كوردسمان وعبيد في أنه لا إيران ولا العراق يمثل تهديداً عسكرياً تقليدياً، ولإثبات ذلك، فإنهما يوثقان، وبالتفصيل، الإمكانيات العسكرية والأمنية للسعودية، ولجارتيها المحتبتين للحرب، وكذلك لليمن. وفي ما يقترب من أن يكون تحليلاً موسوعياً للإمكانيات الجوية والبرية والبحرية لكل بلد، بما في ذلك مناقشات مكثفة لمنظومات الأسلحة والموجودات من قطعها وإمكانيات عرض القوة، يثبت المؤلفان أنه على الرغم من أن السعودية تعاني من أوجه قصور خاصة بها – وبخاصة غياب الشفافية والتعاون بين أجهزة المملكة الأمنية والعسكرية – فإن القوة العسكرية لمنافسيها الإقليميين قد تآكلت في صورة كبيرة في العقد الماضي.

بالرغم مما يبدو من عدم وجود خطر تقليدي حقيقي يهدد السعودية، فإن كوردسمان وعبيد يبرهنان على وجود أخطار أخرى. أولها أن سعي إيران المزعوم لحيازة أسلحة نووية يشكل مصدر قلق كبير قد يكون مدمراً لأمن السعودية. وعلى الرغم من تقادم قوتها العسكرية، ما زالت إيران قادرة على استخدام أنظمتها المهترئة لتشيع الفوضى في الخليج من خلال وسائل غير تقليدية. إلا أن المؤلفين لا يقدمان تحليلاً بسيطاً للأسباب التي قد تدفع إيران للقيام بذلك. من ناحية أخرى، يبدو أن العراق سيظل على حاله من عدم الاستقرار في المستقبل القريب، الأمر الذي يشكل تهديداً آخر لأمن السعودية. دوامة العنف هناك قد تطاول المملكة العربية السعودية. الخطر الثالث يتمثل في هشاشة الحدود اليمنية السعودية التي تتيح المجال أمام نقل كميات ضخمة من الأسلحة وأعداد كبيرة من الناس الراغبين في استخدام ذلك السلاح لإيقاع الأذى بالسعودية.

يؤكد المؤلفان أن التحدي الأكثر إلحاحاً أمام السعودية هو إمكان استمرار التطرف الإسلامي. ويجادل كوردسمان وعبيد في أن رد الفعل السعودي الشديد أدى إلى تراجع خطر التطرف المحلي منذ 2003، عندما نفّذ مسلحون موالون للقاعدة تفجيرات متزامنة استهدفت مجمعات سكنية غربية. لكن المؤلفين يشيران إلى أن درجات الأمن القصوى لا تكفي لمعالجة المشكلة على المدى الطويل، وأن أفضل ترياق لعدم الاستقرار المحلي هو إشراك المزيد من السعوديين في المشهد السياسي. كما يحثان القادة السعوديين على تبني برنامج إصلاح واسع يتعاطى مع التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ربما كان البحث في التطرف الإسلامي والحاجة إلى الإصلاح من المواضيع ذات الاهتمام الخاص لمن يحدوه فضول حول العلاقة بين الأمن والسياسة المحلية في السعودية. لكن للأسف، فإن هذا هو الآخر من أكثر نقاط التحليل ضعفاً في الكتاب. فبالرغم من أن كوردسمان وعبيد يلحّان على القادة السعوديين لبذل مزيد من الجهد في التعامل مع الجماعات المسلحة والإصلاح، فإن الأجزاء التي تتعلق بهذه المسائل غالباً ما تأتي تبريراً أو اعتذاراً عن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا المجال، عوضاً عن أن تكون بحثاً نقدياً أو وافياً في الخطوات اللازم اتخاذها تالياً. منذ الانطلاقة الأولى للتطرف المحلي في السعودية، كانت الكتابات التحليلية في السعودية نفسها، وفي أوروبا والولايات المتحدة، تبحث بكثير من التفصيل في الحاجة إلى الإصلاح. الكتاب الذي بين أيدينا أخفق في التعاطي مع أي من هذه الأعمال السابقة، وللأسف فإنه لم يقدم إلا القليل مما هو جديد في هذا المجال. لكن قوة الكتاب تكمن في بحثه المفصل للأجهزة العسكرية والأمنية وقدراتها، وهو ما سيكون مثار اهتمام المحليين في مجالات السياسة والدفاع.

*** قسم التاريخ في جامعة روتجرز، نيو برونزويك، نيو جيرزي**

بالتعاون مع:
المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

كتب

إن كان للفأر هواجس

المؤلف: سمير طاهر
الناشر: الدار للنشر والتوزيع، القاهرة
سنة النشر: 2007
عدد الصفحات: 148 صفحة من القطع المتوسط

تفتح مجموعة نصوص «إن كان للفأر هواجس» للكاتب سمير طاهر شرفات السؤال حول الكينونة والمصير، بدءاً من القصة الأولى التي حملت العنوان نفسه: «لأسباب ما زلت أجهلها، اختُرت من بين ملايين الفئران لأكون فأر تجارب، وضعوني في قفص تراءى لي لأول وهلة رحباً، حولي مشاهد فسيحة، لكن قضبان القفص كانت أقرب منها».

مروراً بقصة «رجال السوق»، التي يدور فيها الحوار التالي:
«نحن نجلبه من الشورجة ونبيعه هنا.
- ما هو؟
- أي شيء.. الناس لدينا أرقام».
إلى مسرحية "القرار لكم"، التي يدور فيها حوار آخر:
"الأب: وماذا ستصنع بي إذن؟
الابن: سأسلمك للعدالة!
القاضي: هل أنطق بالقرار؟
الابن: انطق به! أعد لي اسمي وخذ المذنب بذنبه".
تبدو مجموعة النصوص سفراً مثخناً بالألم والعذاب والشك.. الشك الذي يضرج حياتنا بالهشاشة ويتركنا صرعى اليقين.

«البحرين الثقافية» وسؤال رؤية الآخر لنا

صدر العدد 53 من مجلة "البحرين الثقافية" متضمناً موضوعات تنوعت بين الدراسات النقدية والتاريخية والآثارية، والحوارات، والنصوص الأدبية، ومراجعات للكتب.

تحت عنوان "ثقافات لا ثقافة واحدة"، كتب رئيس التحرير حسن مدن، لافتاً إلى أن الحديث كثر في المنتديات الإعلامية والثقافية العربية عن أهمية الحوار مع الآخر وجديته، في ظل تزايد الشكوى من الصورة النمطية الرائجة في العالم الآن، بخاصة لدى الرأي العام الغربي عن العرب والمسلمين، وهي صورة تقرنهم بالإرهاب والعنف، إلى الدرجة التي تجعل من كل عربي ومسلم إرهابياً محتملاً، تجب معاملته بصرامة. ويضيف مدن أن "مسؤولية صُناع الصورة الإعلامية في الغرب عن تكوين هذا الانطباع عنا لدى الرأي العام في بلدانهم جلية، ولا حاجة للبحث عن براهين عليها، لكن مسؤوليتنا في عدم الدفاع عن أنفسنا عبر السعي لتبديد هذا الانطباع، ليست قليلة".

من الدراسات التي تضمنها العدد: "بيتهوفن.. أعيش كلياً في موسيقاي"، ترجمة أمين صالح؛ دمى الأطفال في الموروث الشعبي، سامي عباس؛ الأدب النسوي سماء أخرى، جعفر حسن؛ سيميائية القول الشعري، قراءة فيما تكابده الخمرة العاشقة، عبد القادر فيدوح؛ نشوء الفكر الفلسفي في المجال العربي والإسلامي، اسماعيل نوري.

في باب حوارات نطالع "سميح القاسم: أزعم أن شعري يمثل الحداثة العربية". بينما تنوعت النصوص بين "من طينة أخرى دمي" لعاطف محمد عبد الحميد، و"أقدام الصمت" لعلي عمران، إلى "طفل أخضر" لقاسم سعودي.. وغيرها.

حريات

يصادف في 1 تشرين الأول

لا عزاء للمسنين في يومهم العالمي

محمد شما

يحتفل الأردن –أسوة بالأسرة الدولية– باليوم العالمي لكبار السن، الذي يصادف في الأول من تشرين الأول/أكتوبر من كل عام.

إضافة إلى فعاليات وأنشطة معتادة يُتوقع أن تقام في هذا اليوم، بتنظيم ورعاية من مؤسسات حكومية وهيئات خاصة معنية بالمسنين، فإن وزارة التنمية الاجتماعية وصندوق المعونة الوطنية والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، تعمل معاً على إعداد استراتيجية وطنية لكبار السن، سوف يتم إطلاقها في يوم المسنين العالمي، وذلك بالتعاون مع أمانة عمان الكبرى والمجلس التمريض الأردني وجهات أخرى.

تنسق وزارة التنمية مع صندوق المعونة، لمساعدة المسنين

ورغم ما يبدو من جهد لمساعدة المسنين على مواجهة صعوبات الحياة، عبر استضافتهم وإيوائهم في دور رعاية خاصة بهم تتوزع على مناطق مختلفة من المملكة، وعبر معونة يقدمها لهم صندوق المعونة الوطنية، إلا أن هذه الفئة تحتاج إلى الكثير كي تتوافر لها الحياة الكريمة والرعاية المناسبة، في ظل ما يبدو تجاهلاً مجتمعياً لقضاياهم، وغياب برنامج وطني حقيقي أو جدّي للتعاطي مع ما يواجههم من تحديات.

جميلة (80 عاماً) حاولت طوال سنوات أن تستجدي عطف من حولها، لكنها وقعت ضحية إهمال تضافر فيه أبناؤها ووزارة التنمية الاجتماعية معاً، فأصبحت هائمة على وجهها في وسط البلد نهاراً، وتأوي في الليل ببيت من الزينكو بالكاد يقيها حر الصيف وبرد الشتاء. لجميلة ابنان، لكنها «لا تعترف» بهما بحسب تعبيرها، وتقول إنها تتفهم على عدم قيامهما بزيارتها.

صبحا (75 عاماً) تعيش وحيدة هي الأخرى، وهي بلا أولاد. «واحد من جيراني يتصّدق علي ويعطني نصف دينار أو دينار يومياً»، تقول صبحا التي توفي زوجها منذ خمس سنوات، وهي تحتاج إلى أدوية، لكن ليس لديها المال لشرائه. «وحدي أعيش، ولا أتقاضى أي مبلغ من الحكومة، لا أريد شيئاً من أحد» تقول في إطراقة حزينة.

دار الضيافة (الأسرّة البيضاء) الواقعة في الجويدة، واحدة من بين ستّ دور رعاية تستقبل كبار السن بتنسيب من وزارة التنمية الاجتماعية. يقطن في الدار 68 مسناً و41 مسنة، على نفقة الوزارة؛ فيما تستقبل جمعيات تطوعية متفرقة 21 مسناً و41 مسنة على نفقتهم الخاصة؛ وتستضيف مراكز خاصة موزعة في المملكة 36 مسناً و48 مسنة على نفقتهم أيضاً أو على نفقة ذويهم.

وفق تقديرات جمعية أصدقاء كبار السن، هناك 231 مسناً يقيمون في دور رعاية العجزة في المملكة، يقطن 127 مسناً منهم في دور تابعة لـ«التنمية»، والباقون تأويهم 5 دور خاصة.

حلوة (77 عاماً) تتقاضى مبلغ 36 ديناراً شهرياً من صندوق المعونة الوطنية، ضمن الدعم الحكومي المخصص لكبار السن. «أدفع 30 ديناراً بدل إيجار الغرفة التي أعيش فيها، وديناريين مواصلات لـ(الصندوق) كل شهر، ويبقى معي أربعة دنانير مصروف حتى آخر الشهر». حلوة بلا عائلة، وتعاني من السكّري. «كنت أعمل في البيوت أمسح وأكنس»، تقول وهي تؤشر على بقايا خبز وبندورة وزعتر، هي كل ما لديها من «مونة» تصدّق بها الجيران عليها.

فاطمة (79 عاماً)، تعيش وحدها أيضاً. «زوجي مات. ووحدي أعيش في غرفتي، لا أريد معونة ولا أريد أن يساعدني أحد». تتقاضى فاطمة 36 ديناراً من صندوق المعونة الوطنية، لا تكفيها لتوفير الطعام ولا لدفع إيجار الغرفة التي تقطن فيها.

سميرة فاخوري، رئيسة جمعية أصدقاء كبار السن، ترى أن هناك عقبات تواجه الجمعيات المعنية بكبار السن، ومعظمها عقبات مادية. تقول: «لا أحد يساند المسنين، كثيرون منهم يهيمون في الطرقات إنهم يعيشون للأسف على الهامش».

فاخوري تطالب وزارة التنمية بدعم جمعيتها. لكن الوزارة «لا يمكنها تقديم الدعم إلا لجمعيات تطوعية معينة تخضع لشروط الوزارة المتعلقة بالإشراف والرقابة الدورية»، وهو ما لا يمكن لجمعية أصدقاء كبار السن توفيره، بحسب هيفاء زلوم، مسؤولة قسم المسنين بالوزارة.

«نريد أن يكون هناك تسهيلات للمسنين»، تقول فاخوري التي تقترح تطبيق فكرة «البطاقة الخاصة» لمساعدة المسن في شراء مستلزماته، ومراجعة المؤسسات الطبية. فاخوري تقترح أيضاً أفكاراً خلاقة لتقديم الرعاية للمسنين، مثل «البيت البديل» و«قرية المسنين» و«التمريض المنزلي». لكن ذلك كله، يبقى حبراً على ورق أمام عقبات ذات صلة بعمل الجمعيات التطوعية في الأردن ونطاق اختصاصها.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، أطلق استراتيجية لتمكين كبار السن من المشاركة في المجتمع

تنسق وزارة التنمية الاجتماعية مع صندوق المعونة الوطنية، لمساعدة المسنين ودعمهم. إذ يتم صرف معونة شهرية ثابتة لكل مسن داخل أراضي المملكة، إضافة على شموله بتأمين صحي، إما تلقائياً، بمجرد حصوله على المعونة، أو عبر النظام الذي أقرته وزارة الصحة أخيراً، حيث يدفع المسن 6 دنانير فقط سنوياً. لا يجوز الجمع بين التأمينين، بحسب زلوم التي توضح: «يتم إلغاء الأول لصالح الثاني، أو الثاني لصالح الأول».

الوزارة تتكفل بدفع 230 ديناراً شهرياً لدار الضيافة (الأسرة البيضاء)، بدل إيواء المسن الواحد. «إذا كان للمسن راتب تقاعدي، نخصم من ما ندفعه بدل رعايته وإيوائه بمقدار الراتب الذي يحصل عليه»، وفي حال كان المسن يتلقى المعونة من «الصندوق»، يُصرف له مبلغ عشرة دنانير تضاف إلى الـ230 ديناراً، كما يتم شموله بالتأمين الصحي.

الوزارة توافق على إيواء المسن، إذا قدم تقارير تثبت أنه لا يتقاضى راتباً تقاعدياً ولا يملك أراضي أو عقارات. ويتم التنسيق صندوق المعونة لاستيفاء المعلومات المتعلقة بالمسن، والتأكد من حاجته لـ«الإيواء» والرعاية.

دراسة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة، كشفت عن أن 4-7 بالمئة من كبار السن يعانون من أشكال الانتهاك في المنزل وعدم حصولهم على جميع حقوقهم. وتصل نسبة المسنين في الأردن إلى 6,4 بالمئة من مجمل السكان، وتتوقع الدراسة أن ترتفع نسبتهم «بسبب التحسن الذي طرأ على الخدمات الصحية والتغذية، وزيادة التعليم، وانخفاض نسبة الوفيات».

تشير الدراسة إلى أن عدد كبار السن الذين تجاوزوا الستين عالمياً، وصل في العام 2001 إلى 688 مليون مسن، ومن المتوقع أن يبلغ عددهم 2 بليون بحلول العام 2050.

وزارة التنمية الاجتماعية، من باب تسهيل تقديم الخدمة للمسن، تتجاوز شرطَ امتلاكه الرقمَ الوطني. «نأخذ في الحسبان الجانب الإنساني، ونخفف الشروط» تقول زلوم، وتضيف: «وزارة الصحة لا تعالج من لا يملك الرقم الوطني، لكن مظلتنا أوسع في (التنمية)».

تكشف زلوم عن وجود مسنين من جنسيات عدة في دور الرعاية التابعة للوزارة، من بينها الهندية والباكستانية، ويصل عدد هؤلاء إلى 20.

كثير من المسنين ما زالوا بانتظار دورهم للحصول على المعونة من «الصندوق»، وهي معونة لا تكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية من مأكل ومسكن وعلاج.

زلوم تؤكد أن وزارة التنمية تواجه عقبة رفض بعض المسنين اللجوء إلى دور الرعاية التابعة لها. «نحاول جاهدين إيجاد حل بديل، ربما يكون ذلك من خلال الأسرة البديلة للمسن». وكانت «التنمية» رصدت 150 ألف دينار في العام 2007 ضمن برنامج «شراء خدمات للمسنين»، بحسب زلوم التي لم تكشف عن المبلغ المرصود لهذا العام.

تأخذ الإساءة ضد كبار السن الأشكال التالية: التسبب بالألم أو الإصابات الجسمية، والاستخدام غير المشروع لأموالهم وممتلكاتهم، والإساءة النفسية والعاطفية من استغلال وتهديد وتحقير، وعدم تلبية حاجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومأوى ورعاية صحية.

الوزارة تتكفل بدفع 230 ديناراً شهرياً لدار الضيافة (الأسرة البيضاء)، بدل إيواء المسن الواحد

مؤسسة الضمان الاجتماعي، «غير معنية بهذه الشريحة من المجتمع»، وفق الناطق الإعلامي للمؤسسة، خالد قصير، الذي يوضح: «هناك مؤسسات حكومية أخرى تقدم خدماتها للمسنين، كوزارة التنمية وصندوق المعونة»، ويضيف: «ليس لدينا خطط مستقبلية لشمول هذه الفئة بالضمان الاجتماعي».

كانت الحكومة قررت فتح مظلة التأمين الصحي الاختياري للفئات العمرية بين 7 أعوام و60 عاماً، فيما وافق مجلس الوزراء على تخصيص سبعة ملايين دينار سنوياً في مشروع قانون الموازنة لشمول كبار السن الذين تزيد أعمارهم على 60 عاماً في هذا التأمين.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة، أطلق في العام 2007 استراتيجية لتمكين كبار السن من المشاركة في المجتمع، والقضاء على أشكال العنف والتمييز ضدهم، والالتزام بتحقيق المساواة بين كلا الجنسين، بإضافة إلى تحسين نوعية الحياة، وتمكين المسنين من العيش باستقلالية. مديرة وحدة السياسات في المجلس منى هندية، تقول إن المجلس يعمل على نشر التوعية بالتعامل مع المسنين، ونشر الرعاية الصحية المنزلية لهم، عبر إصدار كتيبات وتوزيع منشورات خاصة بذلك.

يُذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة حددت يوم 10/1 من كل عام للاحتفال باليوم العالمي لكبار السن، وذلك في اجتماعها الذي عقدته بتاريخ 14 كانون الأول/يناير 1990.

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2008 08

"العمل" تتكفل بعودة عمال بنغاليين إلى بلادهم

شركة لاستقدام العاملات و"حماية حقوقهن"

محمد شما

شارف اتحاد نقابات العمال على الانتهاء من تأسيس شركة خاصة تعنى باستقدام العمالة المنزلية، في خطوة يرى قائمون في قطاع العمالة الوافدة أنها ستكسر احتكار نقابة أصحاب مكاتب استقدام واستخدام عاملات المنازل.

اتحاد نقابات العمال رأى أن تأسيس تلك الشركة يأتي لـ"ضبط سوق العاملات" على ما قاله رئيس الاتحاد مازن المعايطة.

"تأتي الشركة للمحافظة على المعايير الدولية وحقوق الإنسان، وتوفير الحياة الكريمة والكرامة ولتحسين صورة الأردن عالمياً بعدما ساهمت تقارير دولية أخيراً بتشويه الصورة"، يقول المعايطة ويضيف: "تأسيس الشركة يهدف لمواجهة الانتقادات التي تعرض لها الأردن، وستتابع كل الحالات التي شهدت انتهاكات بحقوق العاملات فيها".

الشركة ستكون رديفاً لـوزارة العمل من حيث التدخل في استقدام العاملات والتنسيق مع السفارات، ويساهم الاتحاد بـ40 بالمئة من رأسمالها الذي يصل إلى 100 ألف دينار أردني، بمساهمة كل من جمعيات المعهد الدولي لتضامن النساء وجمعية الأسر التنموية وجمعية أصدقاء المرأة العاملة التي نفذت أخيراً حملة إنصاف لدعم عاملات المنازل من غير الأردنيات.

عايدة أبو راس، رئيسة جمعية أصدقاء المرأة العاملة، قالت لـ"السّجل" إن الشركة تهدف إلى "مراعاة حقوق عاملات المنازل منذ قدومهن من بلادهن إلى الأردن، وضبط سوق عاملات المنازل الذي شهد أخيرا اختراقاً لحقوق العاملات فيه".

ترى أبو راس أن الشركة "قد تكون حافزاً لجمعيات حقوق الإنسان لتهتم بقطاع العاملات الوافدات في المنازل".

ويؤكد المعايطة أن الشركة سوف تنسق مع سفارة الدولة الأجنبية التي تلجأ لها العاملة عند حدوث مشكلة معها، ويقول: "الكثير من هذه السفارات لا تمارس دور التهدئة في كثير من الأحيان، بل تذهب إلى التصعيد، وتقوم بالنهاية بالبحث عن عمل بديل للعاملة، ما يعيد القضية إلى مربعها الأول".

المعايطة يرى أن لا تعارض بين عمل الشركة ونقابة أصحاب مكاتب استقدام واستخدام عاملات المنازل، "لها عملها الخاص، كما أنها مؤسسة ربحية تجارية استثمارية محض" يقول المعايطة.

نقيب أصحاب مكاتب استقدام واستخدام عاملات المنازل، أحمد الهباهبة، يقول: "أساس عملنا هو التعاون بين النقابة والشركة واتحاد النقابات ووزارة العمل"، ويلفت إلى أن هناك ازدواجية ستحدث، لأن عاملات المنازل غير خاضعات لقانون العمل الأردني، فيما الاتحاد يختص بالعمالة الأردنية فقط.

وكانت شُكلت لجنة أخيراً ضمت مندوبين من وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال، لاختيار رئيس لتلك الشركة، ولم يتم تحديد الاسم حتى الآن.

وزارة العمل أعلنت عن تعليمات جديدة لاستقدام واستخدام العاملات في المنازل من غير الأردنيين ستصدر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل. وقالت في تصريح إعلامي إن الغاية من تلك التعليمات "ضبط وتنظيم القطاع، والحد من التجاوزات المرتكبة، بخاصة من قبل المكاتب، مع التركيز على حقوق العاملة بوصفها الحلقة الأضعف".

> **الشركة ستكون رديفاً لـ«العمل» في تنظيم استقدام العاملات والتنسيق مع السفارات**

سبق ذلك اجتماعات أجراها أمين عام وزارة العمل غازي شبيكات مع نقابة أصحاب مكاتب استقدام واستخدام العاملات في المنازل، لمناقشة مسودة التعليمات للوصول إلى صيغة توافقية تراعي ظروف تلك الفئة من العاملين.

على صعيد آخر، أعلن وزير العمل باسم خليل السالم أن الوزارة سوف تتكفل بسفر العمال الوافدين من الجنسية البنغالية والذين كانوا يعملون في الشركتين الصينيتين اللتين أغلقتا أخيراً، وأضاف أن ذلك سيكون على حساب صندوق خاص تابع للوزارة يعتمد على ما تحصّله الوزارة من إدارات الشركات الموجودة في المناطق الصناعية المؤهلة، من ضمان تصاريح إقامة عمالها الوافدين.

السالم قال إن ست شركات تم إغلاقها في العام الفائت، لأنها "لم تلتزم بحقوق العمال، وتم نقل العمال إلى شركات أخرى"، فيما أُغلقت أخرى من تلقاء نفسها.

وأضاف أن وزارة العمل صوبت أوضاع 6-7 آلاف عامل أجنبي، واعتبر أن دائرة تشجيع الاستثمار ووزارة الصناعة والتجارة هي المسؤولة عن تدقيق السجل التجاري لكل شركة تريد فتح فرع لها في الأردن. "هناك تجاوزات تقع في القطاع الخاص، ولا ننكر هذه التجاوزات ونعترف بها، ولكن الوزارة تقوم بالدور المنوط بها لمنع هذه التجاوزات بغية الحد منها".

نقيب نقابة العاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة، فتح الله العمراني، دعا إلى ضرورة وضع "قائمة سوداء" باسم الشركات العالمية التي تريد فتح مصانع لها في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، وسبق أن أغلقت أبوابها لعدم التزامها بحقوق عمالها من الأردنيين والأجانب.

السالم، تحدث عن أعداد كبيرة من العمال الوافدين كانت من دون تصاريح عمل أو موافقات أمنية من حيث تصاريح الإقامات، فيما قامت الحكومة بإعفائهم من مبالغ كبيرة لتصويب أوضاعهم.

كانت نقابة العاملين في صناعة الغزل والنسيج والألبسة وجهت مذكرة إلى وزير العمل تطالبه بملاحقة مدراء شركتين صينيتين أغلقتا أخيراً، إحداهما في منطقة التجمعات الصناعية في سحاب، والثانية في منطقة الكرك الصناعية، مخلفةً مئات العمال وراءها.

بحسب المذكرة، فإن شركة "القدرات" في سحاب أغلقت أبوابها بتاريخ 2008-8-11، وغادر مديرها العام (صيني الجنسية) البلاد تاركاً وراءه حقوق عمال أجانب وأردنيين. أما الشركة الأخرى فقد قامت –حسب ما ورد في المذكرة - بترك 241 عاملاً أردنياً من دون دفع استحقاقاتهم، مخترقةً المادة 31 من قانون العمل عند الإغلاق، فيما تم نقل بقية العمال إلى مصنع "الجمل" المجاور.

الشركة الصينية في سحاب قامت بتسفير عمالها من الجنسية الصينية فقط، والذين يصل عددهم إلى 300 عامل في تموز/يوليو الماضي؛ فيما بقي في المصنع 321 عاملاً بنغالياً و31 عاملاً أردنياً. وقد توزع عدد من العمال البنغال على مصانع في مدينة الحسن الصناعية، وبقي منهم 48 عاملاً يرغبون في العودة إلى بلادهم، بعد أن تخلت الشركة عن عقودها معهم، والمتضمنة تأمين تذاكر عودتهم حال إنهائهم العمل.

كانت النقابة قد حذرت وزارة العمل من هروب شركات، حيث سبق أن أغلقت شركة أبوابها قبل فترة قصيرة.

بحسب وزارة العمل، يصل عدد العمال الوافدين إلى 300 ألف عامل، وعدد عاملات المنازل 70 ألف خادمة، منهن 30 ألف أندونيسية، و15 ألف فلبينية، و25 ألف سيرلانكية.

أخبار

اعداد: سامر خير أحمد

بين اللحيدان والفالح

رئيس مجلس القضاء الأعلى في السعودية الشيخ صالح اللحيدان أطلق فتوى خلال حديثه مع القناة الأولى السعودية صباح الأحد 14 أيلول/ سبتمبر الجاري، بـ"جواز قتل أصحاب الفضائيات التي تبث المسلسلات التلفزيونية والسحر والفتن"، وبعدما أثارت فتواه جدلاً صاخبًا على صفحات الصحف السعودية وفي الخارج، عاد الشيخ اللحيدان في لقاء تلفزيوني آخر ليؤكد فتواه، ولكن "على أن يتم القتل عبر حكم قضائي"!.

آذان الشيعة

قالت "جمعية حقوق الإنسان أولاً"، السعودية، إن سلطات الأمن في الإحساء ألقت القبض على الشيخ توفيق العامر فجر الأحد الماضي السابع من أيلول/ سبتمبر، على خلفية إصراره على رفع الأذان بالصيغة الشيعية، ورفضه التوقيع على تعهدات بإيقاف ذلك. وكان العامر قد سُجن لمدة أسبوع في شهر حزيران/ يونيو الماضي، للسبب نفسه.

المدوّن الراجي

أفرجت محكمة أغادير المغربية بشكل مؤقت عن المدوّن محمد الراجي، بعد اعتقاله في الثامن من أيلول/ سبتمبر الجاري على خلفية نشره مقالاً ينتقد السياسة الرسمية في المغرب. وفي يوم اعتقاله نفسه، حُكم على الراجي بالسجن لمدة عامين وغرامة تبلغ 5000 درهم مغربي (430 يورو) إثر محاكمة سريعة، بعد إدانته بتهمة "الإخلال بالاحترام الواجب للملك" بموجب المادة 41 من قانون الصحافة المغربي. ونقلت منظمة مراسلون بلا حدود عن محامي الراجي قوله، إن "هذا الإفراج المؤقت هو نتيجة لضغوطات كبيرة مورست في هذا الصدد لأن القرار صادر عن مستويات عليا". وقالت المنظمة إن من المتوقع أن تبدأ محاكمة الراجي خلال الأيام المقبلة.

نمساوي من أصل سوري

نقلت المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية، عن وزارة الخارجية النمساوية قولها إنها باشرت اتصالاتها مع السلطات السورية من أجل إطلاق سراح المواطن النمساوي من أصل سوري مثال مهنا، المعتقل في سورية منذ 18 آب/ أغسطس 2008، كما اتصلت بأقاربه في سورية للوقوف على آخر المستجدات. ومهنا يحمل الجنسية النمساوية منذ حوالي 30 عاماً، وهو من أصول تعود لريف محافظة حماة، ويبلغ من العمر 51 عاماً، وكان يقضي إجازته الصيفية في سورية، وحين ذهب إلى المطار بغرض العودة إلى النمسا، تم اعتقاله بناء على مذكرة من إدارة المخابرات العامة بدمشق. وقالت المنظمة إن السلطات الأمنية اتهمت مهنا بالعلاقة مع الدبلوماسي السوري المنشق محمد لؤي الحموي، الذي كان يعمل في السفارة السورية بالنمسا وانضم في تموز/يوليو الماضي إلى "حزب الحداثة والديمقراطية لسورية"، المعارض، الذي يتخذ من ألمانيا مقراً له، لكنها أكدت أن مهنا ليس له نشاط سياسي سابق.

علي الرواحي

قالت منظمة" حرية وإنصاف" التونسية، إن سلطات الأمن في مدينة بنزرت، ألقت القبض يوم 11 أيلول/ سبتمبر الجاري، على علي الرواحي ،.وهو سجين سياسي سابق، أمضى في السجن نحو تسع سنوات، لانتمائه إلى تنظيم «الجبهة الإسلامية التونسية»، بعدما سلّمته السلطات الهندية إلى سلطات بلاده في العام 1994. وقد حاول الرواحي بعد خروجه من السجن في العام 2003، الحصول على جواز سفر ، لكن السلطات رفضت ذلك، فدخل في إضراب عن الطعام، ثم انتقل إلى الجزائر، لكن السلطات الجزائرية أعادته إلى بلاده بعدما أمضى سبعة شهور في أحد سجونها.

العنف ضد الأطفال

قال تقرير أصدره مركز الأرض لحقوق الإنسان، المصري، حول ظاهرة العنف ضد الأطفال في مصر، خلال النصف الأول من العام الجاري 2008، إنه رصد 311 حالة تعدي على الأطفال وعنف موجّه ضدهم، منها 166 حالة عنف ارتكبت ضد الأطفال وأدت إلى قتلهم ووفاتهم. ومن ضمن هذه الحالات 48 حادثة عنف أسري، أدت إلى قتل 47 طفلاً. ويرجع عنف الأسرة ضد الأطفال لأسباب منها عدم امتثال الطفل لأوامر أحد أفراد أسرته، أو لتبوله لا إرادياً، أو نتيجه سوء السلوك، أو لبكائه المستمر، أو إرضاءً للزوجة الثانية، أو للانتقام من الطفل لجريمة ارتكبها أحد أفراد أسرته في حق آخرين، أو لخلافات عائلية، أو بسبب الغيرة من الطفل، أو بدعوى التأديب، أو الخوف من افتضاح أحد الأمور، أو بسبب مرض نفسي لأحد الوالدين، أو لإنجابه من علاقة آثمة، أو لعدم اعتراف والده به. وقال التقرير إن أكثر القائمين بالعنف هم ربات البيوت، مشيراً إلى أن حالات القتل الناتج عن العنف تجاه الأطفال، بلغت 42 جريمة، ارتكب الآباء 17 جريمة منها، والأمهات 13 جريمة. وكان ممن ارتكبوا جرائم قتل للأطفال: زوج الأم، زوجة الأب، الأخ، الجد، الجدة، العمّة، العم.

يوم السلم العالمي

يحل بعد أيام، في 21 أيلول/سبتمبر، اليوم الدولي للسلم، وهي مناسبة سنوية، أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1981، وتم تجديدها بقرار آخر من الجمعية العامة صدر في العام 2001، دعا "كافة الأمم والشعوب إلى إحياء هذا اليوم والاحتفاء به، باعتباره فرصة سانحة لترويج الحلول السلمية للنزاعات حول العالم". وفى العام الماضي 2007، قرع الأمين العام للأمم المتحدة بان غي مون، في هذا اليوم، جرس السلام بمقر المنظمة الدولية في نيويورك، بحضور "رسل السلام" التابعين للأمم المتحدة، ودعا للوقوف دقيقة واحدة وقت الظهيرة حسب التوقيت المحلي لكل دولة، إحياء لهذه المناسبة، قائلاً: "دعونا نتعهد بأن يكون السلام شعوراً يتملكنا، وليس مجرد أولوية".

انفو تك

الكوميديا في خدمة التكنولوجيا

"مايكروسوفت" و"ساينفيلد" و"غيتس": تخييب آمال الجيل الجديد

حملة إعلانية تزيد كلفتها على 300 مليون دولار، والنجم الأميركي جيري ساينفيلد، والملياردير بيل غيتس يجتمعون معاً لـ"تلميع" صورة "مايكروسوفت" ومنتجها "العلم" في أذهان ملايين المستخدمين الشباب حول العالم.

ضفدع يستخدم الإيميل وسمكة ذهبية لها موقعها الالكتروني

حتى الآن، ظهرَ على شاشات التلفزة الأميركية إعلانان ضمن الحملة، في الإعلان الأول يقوم الممثل ذو الـ54 عاماً بمساعدة غيتس في ربط حذائه؛ فيما يتساءل ساينفيلد في الإعلان الثاني عن مستقبل التكنولوجيا.

"ما هو مستقبل التكنولوجيا؟ هل هو ضفدع يستخدم الإيميل، أم سمكة ذهبية لها موقعها الخاص على الإنترنت، أم إنها أميبا لها مدونتها الخاصة؟"، يتساءل ساينفيلد، فيجيبه غيتس: "برقصة روبوتية".

تقول صحيفة "وول ستريت جورنال" إن "الهدف الآني" للإعلانات هو مواجهة التصورات الشائعة بأن "ويندوز فيستا"، أحدث نظام تشغيل من مايكروسوفت لأجهزة الكمبيوتر الشخصي، غير سلس، وصعب الاستخدام قياساً للمنتجات المنافسة من شركة "أبل"؛ فيما يكمن "الهدف العام" للحملة في تجديد شباب صورة العلامة التجارية "ويندوز" عموماً.

الفكرة الرئيسية للحملة التي انطلقت باسم "Windows Not Walls" (نوافذ لا جدران) تركز على "تجاوز الحواجز التي تمنع الناس -والأفكار- من الاتصال ببعضهم بعضاً".

يُنظر للحملة على أنها محاولة من "مايكروسوفت" للرد على سلسلة الإعلانات المتواصلة منذ فترة طويلة لشركة "أبل" بعنوان "Mac VIrsus P C" (أجهزة ماكينتوش ضد الأجهزة الشخصية)، والتي يظهر فيها شخص مرتبط للغاية بجهاز الكمبيوتر الشخصي يتعرض لهزيمة أمام ممثل جذاب لأجهزة "أبل ماكنتوش" التي تزداد شعبية.

محلل التكنولوجيا في مجلة "Informa-tion Week"، بول ماكدوغال، انتقد الإعلانين بوصفهما "محاولة يائسة" لـ"مايكروسوفت" للبقاء في صدارة شركات البرمجيات في عصر Web 2.0 الذي يتميز بمنح المستخدم حرية كبرى في اختيار التطبيقات التي يريدها، وشكلها وطبيعة عملها.

يقول ماكدوغال: "هذان الإعلانان يعبّران كثيراً عن (ويندوز فيستا) نفسها. فمثلما تلقّى برنامج التشغيل هذا ضجة إعلامية كبرى تبين بعدها أنه فاشل، يأتي الإعلانان ليجعلا المستخدمين فى حيرة كبرى ويتساءلون: ما يعني هذا، وما علاقة الأحذية بنظام التشغيل؟".

ويضيف بتهكم: "لكن حمداً للّه، فإن (ويندوز) توضح لاحقاً أن لا علاقة لها بالأحذية، وأن هذا الإعلان لا يعني شيئاً بالضرورة. وأعتقد أن هذا لا يعبّر إلا عن تيبّس العروق وتصلّبها في جسم الشركة".

صفحة سوداء لسارقي نظام التشغيل "ويندوز"

تعكف شركة "مايكروسوفت" على تحديث برنامج «Windows Genuine Advantage» الخاص بالتحقق من النسخ الأصلية من نظام التشغيل «ويندوز»، في محاولة جديدة للحد من قرصنة نظام التشغيل، ولتعكير صفو المستخدمين الذين يتبنون أنظمة «ويندوز» المسروقة.

برنامج التحقق الخاص بـ«مايكروسوفت» يتضمن استبدال شاشة سوداء بخلفية سطح المكتب كل 60 دقيقة، وعرض رسالة دائمة تحذر المستخدم من استخدام نسخة مقرصنة من نظام التشغيل.

إل جي تطرح KC910 الشهر المقبل

كشفت ال جي (LG) النقاب عن هاتف يمثل خليفة Viewty هو LG-KC910.

الهاتف الجديد مزود بكاميرا تبلغ دقتها 8 ميجابيكسل مع فلاش Xenon أما سعة الذاكرة فتبلغ 8 جيجابايت مع إمكانية زيادتها عبر ذاكرة microSD الخارجية.

و يتميز الهاتف KC910 بواجهة استخدام قابلة للتخصيص تعمل باللمس ونظام GPS ملاحي مدمج ودعم شبكات الاتصال السريعة والحديثة HSDPA فضلا عن شبكات WiFi اللاسلكية.

الهاتف يدعم تشغيل الفيديو ذو الترميز DivX و XviD ويتوفر على منفذ TV-out الذي يتيح التوصيل مع التلفاز واستعراض وسائط المخزنة في الهاتف عبر شاشة التلفاز.

أبل تطرح نسختين من iPod Nano

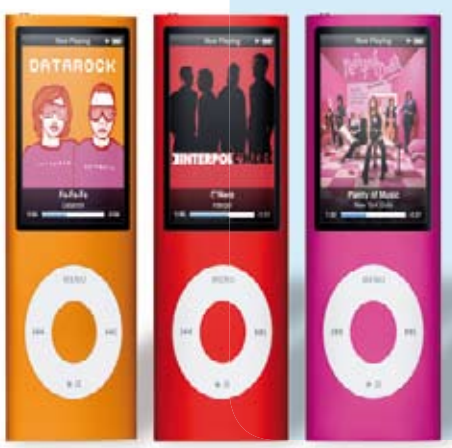

كشفت شركة أبل Apple عن أحدث نسخة مشغل الاغاني ايبود نانو iPod nano.

وأعلن رئيس شركة «أبل» ستيف جوبس عن إطلاق الجهاز في مؤتمر صحفي عقده أخيرا في الولايات المتحدة.

وأشار ستيف خلال المؤتمر إلى مراعاة البيئة عند تصميم الجهاز حيث ان زجاجه خال من الزرنيخ والزئبق، وجسمه خال من بلاستيك PVC ، ومكوناته يمكن إعادة تدويرها بشكل كبير.

ومن المتوقع أن يباع الجهاز الجديد في بريطانيا مثلا بسعر 109 جنيه استرليني (191 دولاراً) للموديل (8) جيجا بايت، بينما جهاز 16 جيجا بايت سوف يباع بالتجزئة بسعر 149 جنيه استرليني.

ويأتي هذا الإعلان الرسمي لجهاز نانو الجديد (iPod nano) متزامنا مع تحديث نظام التشغيل (آي فون) النسخة الجديدةiPhone 2.1.

طابعة Stylus NX400 من إبسون

طابعة Epson Stylus NX400 متعددة الوظائف التى تطبع و تنسخ و تمسح ضوئيا هى طابعة ink-jet ذات سعر متوسط. يتم توصيل الطابعة للحاسب بواسطة USB 2,0 .الكثير من وظائف الطابعة يمكن استخدامها دون الحاجة للحاسب بفضل مداخل بطاقات الذاكرة.

تمتاز الطابعة بأن الحبر يجف فورا و يمكن التعامل مع الصور فور خروجها. الصور مقاومة للماء ,التلطيخ وبهتان اللون. العيب الوحيد الذى تواجهه الصور هو سطوعها عندما يتم النظر اليها من زاوية لكن الصورة تظهر جيدة عندما يتم النظر لها مباشرة. وتتميز Stylus NX400 بطباعة 34 ورقة(أبيض وأسود) فى الدقيقة، شاشة 2.5 LCD بوصة لتعديل وطباعة الصور بدون الحاسب ومداخل لكروت الذاكرة. تباع الطابعة على موقع Epson بـ99,99 دولار.

سوني تطلق Alpha A900 DSLR بدقة 24.6 ميجا بكسل

أطلقت Sony كاميرا المحترفين الرقمية DSLR Alpha A900 بشكل رسمي بمستشعر تبلغ دقته 24,6 ميجا بكسل. الكاميرا الجديدة تملك حساسية ضوئية ISO 6400, القدرة على تصوير حتى 5 لقطات في الثانية, معالجان للصور من النوع BIONZ و شاشة خلفية بقياس 3 إنشات.

كاميرا Sony الجديدة تدعم استخدام نوعين من بطاقات الذاكرة في آن معا هما Memory Stick Duo و CF card و تصدر الشهر القادم بسعر 3000 دولارا.

احتباس حراري

وزير البيئة يقود إحداها
السيارات الهجينة معفاة من الضرائب

رغم أن السيارات الهجينة التي تعمل على الوقود والكهرباء معفاة من ضريبة المبيعات ورسوم الجمارك بقرار حكومي، إلا أن عدداً قليلا جداً منها يسير على طرقات المملكة.

يعود السبب في عدم انتشار هذا النوع من السيارات إلى عدم الثقة بقدراتها، وهي التي يُنظر إليها على أنها مساهم كبير في خفض انبعاثات الكربون الناتج عن احتراق الوقود، وبالتالي التخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري.

وبحسب عاملين في سوق المركبات، فإن أربع سيارات هجينة فقط تسير الآن على طرقات المملكة، يقود إحداها وزير البيئة خالد الإيراني.

إضافة إلى التشكيك بكفاءة السيارة الهجينة، فإن طبيعة المملكة الجبلية، عمّان بخاصة، ومحدودية الإنتاج من الشركة المصنعة، يقفان عائقاً أمام الانتشار الفعلي لهذا النوع من السيارات.

نقيب وكلاء وتجار السيارات ولوازمها سلامة الجندي، يقلل من فعالية استخدام السيارة الهجينة في الأردن، ويضيف أن استخدامها "يكون أحسن ما يكون على الطرق السهلة والمنبسطة"، أما على "الطلعات"، فإن قيادتها "تصبح أصعب"، لأن الاستهلاك من بطارية السيارة يتزايد، مما يُضعف قوة السيارة خلال سيرها على الطريق.

تعتمد السيارة الهجينة على نظام حركي مؤلف من نوعين مختلفين لتحويل الطاقة وتخزينها. فعلى سبيل المثال، يتم استخدام محرك كهربائي إلى جانب محرك احتراق داخلي كطريقة لتحويل الطاقة؛ فيما تُستخدم بطارية كهربائية مع وقود احتراق كطريقة لتخزين الطاقة.

أثناء تشغيل السيارة، يمكن استخدام كلا المحركين بشكل متواز أو منفصلَين عن بعضهما بعضاً، إذ يقوم أحد المحركين بتوفير الطاقة للآخر الذي يستخدمها بدوره لإيصال الحركة إلى السيارة.

وغالباً ما يتم استعمال محرك احتراق داخلي إلى جانب محركين كهربائيين اثنين، يعملان أيضاً على توليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى عمل كلٍّ منهما كمحرك.

يستند مبدأ الحركة إلى تحويل قسم من الجهد المولّد بوساطة محرك الاحتراق إلى المحرك الكهربائي، الذي بدوره يحوّل هذه الطاقة إلى طاقة كهربائية يتم تخزينها في بطارية خاصة، لتُستخدم عند اللزوم كطاقة لتشغيل المحرك الكهربائي. وبإمكان المحرك الكهربائي تولّي دور المحرك العادي بشكل كلي في حالة السير البطيء.

ضريبة خاصة

الحكومة ألغت ضريبة المبيعات ورسوم الجمارك عن هذا النوع من السيارات، لكنها لم تلغِ «الضريبة الخاصة» ومقدارها 25 بالمئة.

رئيس المركز الوطني لبحوث الطاقة مالك الكباريتي، قال في تصريحات صحفية إن الحكومة «ستقوم بإلغاء الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات الهجينة»، نظراً لما تتميز به من قدرة على توفير نصف كمية الوقود التي تستهلكها السيارات الاعتيادية، بخاصة أن استهلاك النقل يشكل ما نسبته 36 بالمئة من قيمة الفاتورة النفطية التي تدفعها المملكة.

وكشف تقرير صدر أخيراً عن وزارة البيئة أن المملكة تنتج حوالي 12.5 طن سنوياً من انبعاثات الغازات الدفيئة، مصادرها الرئيسية: تلوث الصناعة، واحتراق البنزين والديزل، والمخلفات الزراعية والأسمدة.

التقرير أوضح أن عدد المركبات التي تعمل على البنزين زاد أكثر من ست مرات خلال الفترة (1981 - 2006)؛ فيما تضاعفَ عدد السيارات التي تعمل على الديزل أكثر من عشر مرات في الفترة نفسها، ما أدى إلى زيادة الانبعاثات في الهواء المحيط.

وقال وزير البيئة خالد الإيراني في تصريحات صحفية إن نسبة السيارات غير المطابقة للمواصفات الأردنية تبلغ 22-18 بالمئة من إجمالي عدد السيارات، بسبب الوقود المستخدَم أو ضعف صيانة السيارات.

ظاهرة عالمية

قام موقع (Kelley Blue Book) الإلكتروني، بالتعاون مع شركة (Harris Interactive) باستطلاع للرأي لمعرفة ما قد يؤرق الفرد عند تفكيره بشراء سيارة هجينة. وبدا أن هناك أكثر من سبب لهذا "العزوف" أو عدم الإقبال على اقتناء هذا النوع من السيارات.. وناقش خبراء موقع (CNN) الإلكتروني هذه الأسباب بالتفصيل.

يتمثل السبب الأول في أن تعقيد تكنولوجيا السيارات الهجينة يجعل إصلاحها وصيانتها مكلفاً وصعباً. لكن الخبراء يؤكدون أن سيارات اليوم جميعها تشتمل على تكنولوجيا معقدة، وأن السيارات الهجينة لا تختلف عمّا سواها، مستدركين أن المشكلة تكمن في قلة عدد التقنيين المدربين على إصلاح هذا النوع من السيارات. ويرى الخبراء أن هذا الأمر لا يشكل أزمة كبيرة، نظراً لأن لهذه السيارات كفالات طويلة الأمد، ويمكن للمالك إيداعها لدى الموزع أو الوكيل لإصلاحها أو صيانتها.

السبب الثاني هو أن بطاريات السيارات الهجينة محدودة الصلاحية. يقول الخبراء في هذا السياق إنه بعكس بطاريات الهاتف أو الكمبيوتر المحمول العادية، تقوم بطاريات السيارات الهجينة بشحن نفسها من طاقة المحرك العامل على الوقود في السيارة، وهي تقوم بتفريغ هذه الطاقة فوراً أثناء السير، لذا فهي مصممة لتدوم دوام السيارة نفسها.

يشار إلى أن جميع قطع السيارة مضمونة، ويمكن بالتالي تبديل البطارية عند الحاجة، علماً أن شركات مثل "تويوتا" و"فورد"، تمتلك سيارة قطعت 100 ألف ميل باستعمال البطارية نفسها دون تبديل.

زاد من تردد بعض الأفراد في اقتناء سيارة هجينة، العطلُ الذي تكرر في عدد من سيارات (Prius)، وأدى إلى اتخاذ شركة "تويوتا" قراراً بسحب جميع السيارات من هذا النوع من الأسواق. في ما بعد تبيّن أن العطل نتجَ عن خطأ في البرمجة أدّى إلى توقف محرك السيارة أثناء القيادة بسرعة عالية.

يعتقد الناس بحسب الاستطلاع أن السيارة الهجينة لا تقدم أداء القيادة الأمثل. ويجيب الخبراء أن هذا القول «في غير محله». وقال الموقع: «صحيح أن محركات هذه السيارات تبدو أصغر، إلا أن طاقة السيارة المتأتية من بطارياتها تجعلها أقدر من مثيلاتها ذات المحرك الكبير العامل على الوقود" ويضرب الموقع مثالاً على ذلك، وهو تفوق سيارة "هوندا هايلندر" الهجينة على سيارة "V6 هايلندر" العادية في معدل التسارع.

السيارة الهجينة في خدمة الركاب

أكدت "مؤسسة تاكسي دبي"، وبالتعاون مع "الفطيم للسيارات"، طرح 10 سيارات أجرة تعمل بالطاقة الهجينة، وذلك للتشغيل التجريبي، لإدخالها في خدمة الركاب، وتحقيق رؤية هيئة الطرق والمواصلات في "تنقّل آمن وسهل للجميع".

المدير التنفيذي لـ"تاكسي دبي" عبد العزيز مالك، قال إن مؤسسته تسلمت من "الفطيم للسيارات" في تموز/ يوليو الفائت، أسطولاً من 10 سيارات من طراز "تويوتا كامري سيدان" المتطورة، التي تعمل وفق تقنية المحركات الهجينة الصديقة للبيئة (هايبريد)؛ مشيراً إلى أن التجارب الفعلية على السيارات تمت في منتصف آب/أغسطس الفائت.

وأضاف أنه تم الانتهاء من تزويد السيارات بالتجهيزات المطلوبة وفق أعلى المعايير الدولية من خلال أنظمة عدادات الأجرة، وإجراء الاختبارات الداخلية للتحضير، وذلك لإطلاق الخدمة التجريبية للركاب. وأكد أن مهندسي المؤسسة أبدوا ارتياحهم للنتائج الأولية التي تحققت على أرض الواقع.

اختفاء جبل جليدي عمره 4500 عام

كشف العالم ديريك مولر، المتخصص في دراسة الطبقات الجليدية بجامعة «ترنت» في أونتاريو، أن طبقة «مارخام» الجليدية، التي يبلغ عمرها نحو 4500 عام، انفصلت عن الجزيرة في آب / أغسطس الماضي، نتيجة ذوبان مساحات كبيرة منها بسبب ارتفاع درجة الحرارة.

أوضح مولر أن الطبقة الجليدية التي كانت مساحتها تبلغ حوالي 19 ميلاً مربعاً (49 كيلومتراً مربعاً)، أصبحت هائمةً في مياه المحيط القطب الشمالي، بعد انفصالها عن الجزيرة، ما أدى لاختفائها بشكل مفاجئ، وفقاً لما نقلت «أسوشيتد برس».

وقال مولر في تصريحات للوكالة: «كان انفصال طبقة مارخام صدمة لنا، لأنها اختفت فجأة. لقد تعرضنا خلال البحث لغيوم كثيفة، وبعد أن انقشعت وبدأنا نستعيد الرؤية، فوجئنا باختفاء الحافة الجليدية. أعتقد أنه كان أسرع تغيير يطرأ على المنطقة القطبية»، نتيجة التغيرات المناخية.

وأشار إلى أن اثنتين من الطبقات الجليدية الكبرى الأخرى في المنطقة نفسها، تتعرضان لفقدان مساحات واسعة بسبب ارتفاع درجات الحرارة، حيث فقدت طبقة «سيرسون» نحو 47 ميلاً مربعاً من مساحتها، أي ما نسبته 60 بالمئة، إضافة لطبقة «وارد هنت»، التي فقدت نحو ثمانية أميال مربعة من مساحتها.

وفقدت طبقة «وارد هنت»، التي تبلغ مساحتها نحو 170 ميلاً مربعاً (440 كيلومتراً مربعاً)، وبلغ ارتفاعها نحو 130 قدماً، سبعة أميال مربعة من مساحتها، في ما يُعد مؤشراً على تسارع ذوبان جليد القطب الشمالي.

وقال مدير معمل أبحاث قشرة الأرض في جامعة «أوتاوا»، لوك كوبلاند، في تصريحات نقلتها الوكالة إن «انخفاض مساحات الثلوج في البحار، والارتفاع غير المسبوق في درجة حرارة الغلاف الجوي، كان لهما أكبر الأثر في تقلص القشرة الجليدية هذا الصيف».

كاتب/قارئ

عتب مشروع على التلفزيون الأردني

لنقف موقف صدق مع أنفسنا ونتساءل: هل من حقنا على التلفزيون الأردني أن نطالبه بنوعية معينة من البرامج؟ وهل من حقنا أن ننتقده بهذا الكم الكبير من العتب؟

دعونا من العواطف، ولندخل في صلب القضية: صحيح أن التلفزيون الأردني مقصّر، وأن الإدارات المتعاقبة ساهمت بقصد أو بغير قصد، في استصغار عقل المشاهد الأردني، وضرب عرض الحائط برغبة هذا المشاهد في مشاهدة قناته تساعده على تعزيز شخصيته بالاعتزاز بالكثير من الشخصيات الوطنية التي ساهمت ببناء الوطن وإنسانه، وقاتلت حتى الاستشهاد أو تحقيق المكتسبات الوطنية والقومية سواء في فلسطين أو في بوادي الأردن وحواضره، مثل كايد المفلح العبيدات – أول شهيد على ثرى فلسطين – وعرار وهزاع المجالي ووصفي التل وعودة أبو تايه وراشد الخزاعي وكليب الشريدة وقاسم المومني وفراس العجلوني.

نعم؛ تلفزيوننا الأردني مقصّر، لأنه دأب على "تطفيش" الكفاءات وتهجيرها إلى خارج حدود الوطن لتتلقفهم الفضائيات العربية و"تكربط" بهم، وتمسك بتلابيب إبداعاتهم، فيتألقون هناك ويثبتون للعالم قدراتهم الثقافية والمهنية والإعلامية، واحتضن بدلاً منهم هواة لا تجربة لديهم، بل إن بعضهم سبَّ وشتم على الهواء مباشرة، وكلنا يتذكر أخطاء ومبالغات المعلق الرياضي الذي أصبح مديراً للبرامج الرياضية عندما كان يعلّق على جميع أنواع المباريات: كرة قدم، سلة ويد، تايكواندو وكاراتيه.. حتى السباحة تخصص فيها ولم يترك مجالاً لغيره، بالرغم من وجود كوادر متخصصة في هذه الرياضات.

الدراما الأردنية التي أثبتت حضورها على مستويات الكتابة والتمثيل والإخراج، والتي تتسابق الفضائيات المختلفة لتزيين فترات بثّها بها، باتت اليوم خارج رغبة التلفزيون الأردني في عرضها وبثها، بحجة التكلفة المادية الباهضة المترتبة على شرائها.

لكن مع كل هذا التقصير والغياب والتهميش، لا يحق للمشاهد الأردني الاعتراض والمطالبة بتحسين نوعية المعروض على الشاشة الأردنية، لأنه ببساطة لا يشاهدها، وربما لا يعترف بها أصلاً، وينفيها من قائمة بحثه أو قنواته المفضّلة، بل إنه في كثير من الأحايين "يستعرّ" منها وينكرها؛ فلماذا إذن يعتب على تقصيرها!

عمار الجنيدي

أكياس الجيران

نعود من رحلتنا إلى السوبر ماركت، وفي السيارة تل من الأكياس البلاستيكية، وما إن نتوقف أمام المنزل، حتى نتشاجر أنا وزوجتي على من يحملها، تقول هي إنني أعاني من آلام الظهر، ولذا فيجب أن لا أحمل كثيراً، وتندفع لتحمل أكبر عدد ممكن، وأنا أقول لها إنك امرأة، وأنا الذي يجب أن يحمل، وأندفع أيضاً إلى كوم الأكياس. وهكذا يهبش كل منا ما تيسر له منها، ونتثاقل يمنة ويسرة باتجاه المصعد. غير أنني هذه المرة لم أجد مكاناً لأوقف سيارتي، فتوقفت أمام المبنى وهبطتْ زوجتي من السيارة بالأكياس كلها، ريثما أجد مكاناً أوقف فيه السيارة، بعد أن وعدتني أن تترك لي بعضاً منها أمام المصعد.

وجدت الموقف، وعدت وكانت الأكياس موجودة عند المصعد كما اتفقنا، إلا أن رجلاً لا أعرفه كان يقف بجانبها، وما هي إلا لحظات، حتى جاء المصعد، فهممت بحمل الأكياس، إلا أن الرجل الواقف بجانبها هجم عليها بسرعة قائلاً: "لا واللّه"، وأراد أن يحملها هو، مما سبب لي إحراجاً كبيراً، فأنا لا أعرف ذلك الرجل، فكيف أتركه يحمل عني هذه الأكياس.

أمسكت بالأكياس بإصرار شديد، وقد أمسك بها هو بالإصرار نفسه، وكادت "خناقة" تحدث، مما اضطرني إلى الاستسلام، وتركه يحمل الأكياس. دخلنا المصعد، فضغط هو على الطابق السابع، وضغطت أنا على التاسع، ووقفت أتصبب عرقاً من الموقف، وخجلاً من هذا الرجل الذي أصرّ على أن يحمل أكياسي، ومر الوقت طويلاً جداً، حتى وصل المصعد إلى طابقه السابع، فإذا به يخرج مع الأكياس، عندها فقط عرفت أن هذه أكياسه هو، وأن زوجتي قد أخذت معها جميع أكياسنا.

باهر النابلسي- أبو ظبي

دعوة لإعادة نظر في تشكيلات في "التربية"

أتمنى على وزير التربية والتعليم التدخل لإعادة النظر في القرار الذي اتخذه مدير تربية عمّان الأولى بإعادة تشكيلات بعض مدارس جبل الجوفة وجبل التاج (وهي مدارس جعفر الطيار الأساسية، ابن ماجد الأساسية، وابن خلدون الأساسية) التي جاءت على خلفية مشاكل متراكمة منذ سنوات عدة لطلاب في مدرسة جعفر الطيار، وغياب الحلول المناسبة لها.

بموجب التشكيلات، تم نقل طلاب مدرسة جعفر الطيار الأساسية في جبل الجوفة، إلى مدرسة ابن ماجد الأساسية في جبل التاج، علماً أن مدرسة ابن ماجد الأساسية للعام الدراسي2007 /2008 تضمّ الصفوف من الثالث إلى السادس، ومعظم طلاب هذه المدرسة يسكنون بجوارها. رغم ذلك تم نقلهم إلى مدرسة جعفر الطيار. أما طلاب مدرسة جعفر الطيار ذات الصفوف من الثامن إلى العاشر، فقد تم نقلهم إلى مدرسة ابن ماجد.

بعبارة أخرى، تم نقل المشاكل من مدرسة جعفر الطيار إلى مدرسة ابن ماجد. وقد قام كثير من الأهالي بنقل أبنائهم إلى مدارس عبد الجبار الفقيه وخالد بن الوليد في جبل التاج تلافياً لهذه المشاكل المتوقعة، لكن ذلك تسبب في اكتظاظ صفوف هذه المدارس، عدا المصاريف التي يتكلفها الطلاب يومياً للوصول إلى هذه المدارس، في الوقت الذي يعاني فيه جل المواطنين من ضيق الحالة المادية، فضلاً عن مخاطر حوادث السيارات لطلابنا.

من مفارقات هذه التشكيلات تعرُّض الأهالي المجاورين لمدرسة ابن ماجد الأساسية للإزعاج، وتعرُّض البيوت والمحلات للإيذاء، عدا تلفّظ عدد من الطلاب بألفاظ نابية أمام الجيران.

وقد قمتُ بزيارة لمدرسة ابن ماجد الأساسية، فتبين لي أن المعلمين يعانون من ضغوطات نفسية سيئة، كون هذه التشكيلات فُرضت عليهم، وهم بلا حول ولا قوة.

أطالب وزير التربية ببذل الجهود للاطلاع على حقيقة الأوضاع ومعالجتها، وإعادة المدارس إلى ما كانت عليه سابقاً، خدمةً لطلابنا وأهالي المنطقة والمعلمين الذين تضرروا من هذه الأوضاع. وأود أن أذكر هنا أن مدرسة ابن ماجد الأساسية تشغل بناءً مستأجراً وقديماً لا يصلح لأن يكون مدرسة لطلاب كبار، على عكس مدرسة جعفر الطيار الأساسية، فمبناها كبير تتوافر فيه كل متطلبات المدرسة الحديثة.

محمود النجار

من أوراقي

قرار مسبق

ذهب أسد إلى النبع ليشرب ماء.

صادفه غزال في طريقه، فانقض عليه، وقال له: سآكلك، لأنك في الأسبوع الماضي شربت من النبع وعكّرته وهربت.

قال الغزال: أنا.. لست أنا، أنا أصلاً لم أكن في هذه المنطقة الأسبوع الماضي.

قال الأسد: إذا لم تكن أنت.. فمن فعل ذلك إذاً: أبوك؟

الغزال: أبي..؟ أبي يعيش في إفريقيا، ولم يأتِ من هناك منذ عشر سنين.

الأسد: إذاً هو جدّك!

الغزال: جدّي.. جدّي يعيش في جبال الأناضول.

هنا زمجر الأسد قائلاً: انظر.. سواء أنت من فعل ذلك أو غيرك، أبوك أو غيره، جدّك أو غيره.. سآكلك يعني سآكلك.

محام شاعر

كان هناك محامٍ متواضع، يقبل من موكليه أي مبلغ نظير أتعابه.. ذات يوم أقبل عليه أحد الموكلين في ساحة المحكمة وهو يقول: اليوم جلستنا يا أستاذ.

فردّ عليه المحامي قائلاً: لنرَ ماذا تحمل لنا!

فناوله الموكل، أمام المحامين، ربع ليرة لبنانية بدل أتعاب، فسجل المحامي الواقعة زجلاً بقوله: أخذنا الربع وفتنا حتى نحضر جلستنا

يا فضيحتنا بين الناس إن عرفوا هيدي أجرتنا

اختارتها: عطاف عبد اللّه

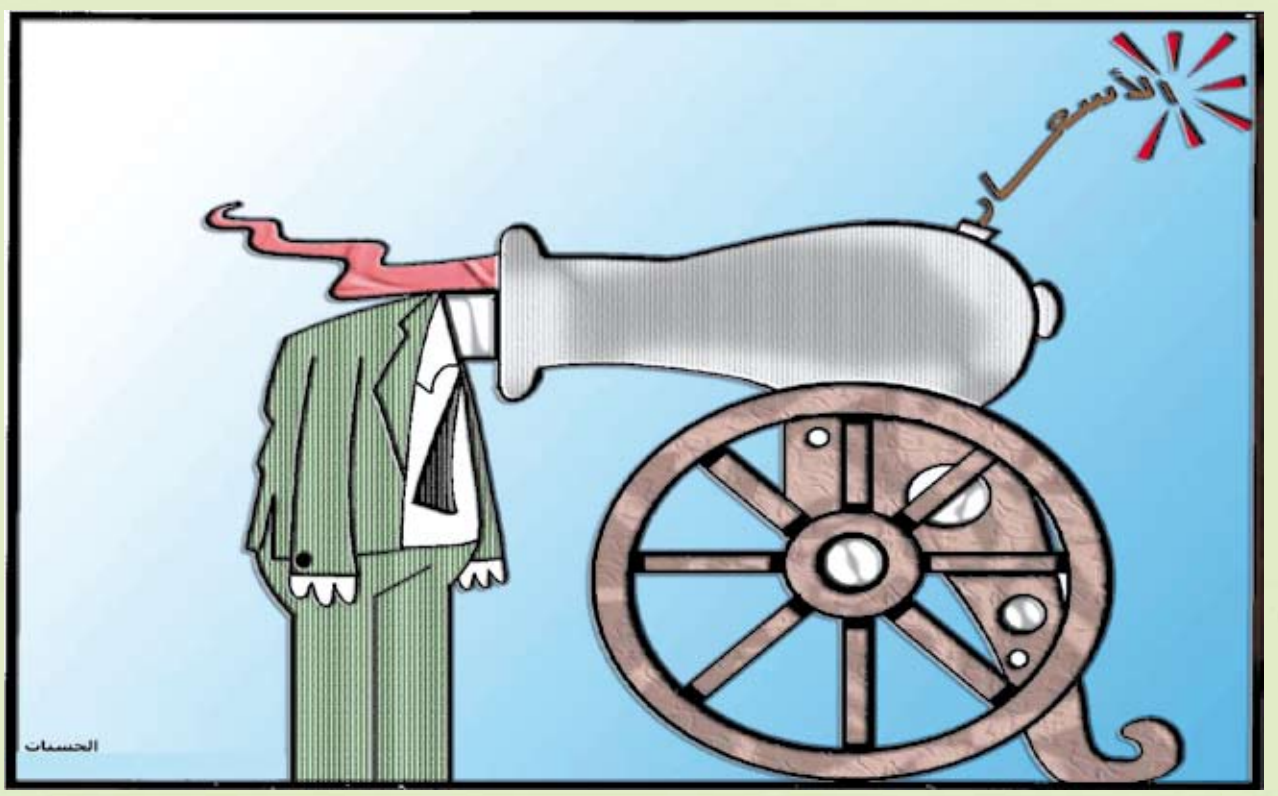

ترحب "السّجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

.. حتى باب الدار

أحمد أبو خليل

في الوجاهة والوجاهة المضادة

يكثر الأطباء والمهندسون والصيادلة، ممثلون بنقاباتهم من الشكوى من البطالة وقلة الدخل وتراجع ظروف الحياة والعمل، والشكوى تتزايد وتتكرر في كل عام في هذه الأيام بالذات، سعيا منهم للتأثير في قرارات الطلاب الذين سيلتحقون قريبا بالدراسة الجامعية، حيث مازالت هذه التخصصات مطمح أغلب الطلاب والأهالي.

التركيز في الشكوى على جانب البطالة وقلة الدخل، أي على الجانب المالي لا يكفي، ومن المشكوك أنه سيحقق النتائج المرغوبة.

ينبغي، لتحقيق الهدف المنشود، الإسراع إلى شن حملة واسعة على مستوى «الوجاهة» التي يتمتع بها الأطباء والمهندسون والصيادلة، حتى إن المحيطين بهم قد طالهم نصيب من ذلك، إذ صاروا ينسبون إليهم، وصرنا نقول على سبيل المثال «أم الدكتور» و«أبو المهندس» أو «أخو المهندس» و«جوز الصيدلانية»... الخ.

يمكن في سياق هذه الحملة الاستناد إلى الموروث الثقافي في هذا المجال ،وإحياء استخدام كلمات مثل «سناناتي» للإشارة إلى طبيب الأسنان، أو «تمرجي» أو «دقيق أبر» للإشارة إلى الطبيب، كما يمكن الاستناد إلى المخزون الشعبي الخاص بـ«تقليل الهيبة»، حيث يقال «تكتور» و «مهندز» كوسيلة لتقليل كثافة الوجاهة، المتضمنة في كلمتي دكتور ومهندس على التوالي.

يمكن العمل أيضاً على وقف ترديد الأمثال التي تتغنى بأصحاب هذه المهن واستبدالها بأخرى مقترحة مثل: «حراثة ع الثور ولا قراية الدكتور» أو «قال له شو بتشتغل يا مُفَلّس قال له مهندس»، أو «يا رفقة الصيدلي يا عيشة البهدلي»...

أرجو اعتبار هذه الأمثال مساهمة متواضعة مني في الحملة المقترحة.

"فول" وغَيّر

لم تشمل الإعفاءات الجمركية التي أقرت مؤخراً «الفول المعلب» أسوة بزميله الفول الناشف الحب سواء كان حبة صغيرة أو كبيرة، وذلك إلى جانب العديد من البقوليات والحبوب الأخرى مثل: البرغل والحمص والفاصوليا والعدس التي بلغ سعرها حداً جعلها تتهدد بالخروج من قائمة المأكولات الشعبية وحتى من الثقافة الشعبية، وبخاصة فيما يتصل بالبرغل الذي لم يعد مضطراً إلى أن «يشنق حاله» بسبب احتكار الرز لكل العز.

استثناء الفول المعلب يعني أن على ربات المنزل الحصيفات، أن يعتمدن على طاقاتهن وخبراتهن الشخصية في «تدميس» الفول، وذلك بالنظر إلى الفروق بالسعر بين الفول المدمس المعلب وبين الفول الحب، الذي يباع في مرحلة ما قبل التدميس بل ما قبل السلق، لكن القرار سيكون له تأثير إيجابي على الفول النابت الذي يباع مسلوقاً بالنظر إلى أنه أصلاً لا يتوافر معلباً.

لكن الملاحظ أن جميع الاستثناءات الجمركية التي ستقود إلى بعض التخفيض على أسعار البيع، لن تجد طريقها إلى الأسواق فوراً، وذلك بانتظار نفاد الكميات المعروضة التي تم شراؤها قبل الاستثناء الجمركي، وهو أسلوب يختلف كلياً عن الحالات المعاكسة التي تفرض فيها رسوم جمركية جديدة، حيث يباشر التجار البيع بالسعر الجديد قبل نفاد الكمية.

بكل الأحوال، فإن هذا يعني أن هناك متسعاً من الوقت أمام ربات المنزل لمواصلة استخدام الفول المعلب للأيام المقبلة.

"تنخيش" الاستثمار

رغم جهود كل السنين الكثيرة الماضية في تشجيع الاستثمار، وما عدا الاستثمارات في مجال العقارات والأراضي، وهي استثمارات لم تكن بحاجة إلى تشجيع أصلاً، فإن الاستثمار، على العموم، لم يتشجع بما يكفي، وما يزال مشجعو الاستثمار على رأس عملهم.

هي مناسبة لتكرار الدعوة لدراسة أين تكمن المشكلة ،عبر التعرف إلى الفرق بين الاستثمار مع تشجيع أم من دون تشجيع. كما يمكن أن نتوصل إلى أن الاستثمار لن يتشجع مهما شجعناه، أي احتمال أن يكون الاستثمار نفسه كسولاً، أو أن التشجيع لم يكن كافياً؟.

هناك تفسير كان قد قدمه الباحث عبداللّه المالكي في ما أظن، يصف فيه الاستثمار الأجنبي بأنه «حَرُون» أي صاحب «حرنة» وأنه ممتنع عن القدوم إلى بلادنا بسبب «حرنته» تلك. والمعروف أن الحرون يحتاج لـ«النخش» وليس للتشجيع بالدرجة الأولى.

بالطبع هذه ليست دعوة لإنشاء مؤسسة «تنخيش» الاستثمار.

بريشة الفنان الكوبي آريس

"السخافة" كسلطة خامسة

الذين أسسوا الفكرة التي تقول إن الصحافة هي السلطة الرابعة التي تضاف إلى السلطات الثلاث الأصلية: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، قصدوا بالصحافة مجمل الإعلام. لكن ذلك حدث قبل التطور والاتساع في عالم الإعلام والصحافة، لتشمل هذا الكم الهائل من الفضائيات والإذاعات ومواقع الإنترنت والصحف والمجلات.

يتعين الآن تطوير فكرة السلطة الرابعة تلك، فقد أصبح لدينا أكثر من صحافة بحسب مستواها، وانتشرت الشكوى من تدني مستوى العديد من المنابر الإعلامية في كل المجالات المقروءة والمسموعة والمرئية، وهو ما يجعلنا أمام احتمالين: إما أن نقوم بفصل سلطات داخل السلطة الرابعة نفسها، بحيث تتمايز المنابر عن بعضها، وإما أن نبقي على اعتبار الصحافة بمثابة السلطة الرابعة الحقيقية على أن نعتبر «السخافة» سلطة خامسة جديدة، ويكون الفصل بين السلطات شاملاً لجميع السلطات الخمس.

في تحديد المشاعر النفطية

مع الاضطراب الحاصل في أسعار النفط ستضطرب مشاعر الأردنيين الذين يتابعون أخبار التنقيب عن النفط الأردني.

صحيح أن مصلحتنا الآن، بصفتنا مستوردين لنفط غيرنا، هي في المزيد من الانخفاض في السعر، لكن الوضع سيتغير في اللحظة التي يعلن فيها العثور على نفط وطني. حينها سوف نفرح مع كل ارتفاع في سعر النفط في السوق العالمي، وسيكون من سوء الطالع أن يشهد السعر انخفاضاً، وهو ما يحصل مثلا مع أسعار الفوسفات والبوتاس اللذين ارتفع سعرهما مما أدخل الفرح إلى النفوس الأردنية ذات العلاقة، التي لم تلتفت إلى أن هناك من يتضرر من هذا الارتفاع.

إسهاماً من كاتب هذه السطور في تخفيف التوتر النفطي الذي ساد في الفترة الأخيرة، يمكن المباشرة بإجراء تمرينات في التعاطي مع ارتفاع السعر باعتباره خير متوقع، وعدم الابتهاج بالانخفاضات الحاصلة كي نتجنب تشفي مستوردي نفطنا في المستقبل.

رزنامة

"ألوان الفن": تجارب متنوعة في معرض واحد

السّجل – خاص

◄ يوفر معرض "ألوان الفن" المقام على غاليري زارا، فرصة للاطلاع على تجارب متنوعة لزهاء عشرين فناناً أردنياً وعربياً، ينتمون لمدارس واتجاهات وأجيال مختلفة.

فمن لوحة خالد خريس بطبقاتها اللونية المتعددة الناتجة من عمليات الهدم والبناء والحذف والإضافة، إلى لوحتَي أحمد نعواش التي يعجّ فضاؤها بالأشكال الإنسانية المحوَّرة تعبيراً عن معاناة الشعب الفلسطيني، مروراً بلوحات عصام طنطاوي الذي يشتغل على ثيمة المكان باستخدام الأشكال الهندسية المدروسة والألوان الدافئة. هناك من الأردن أيضاً لوحات لكل من: عمر البلبيسي، يوسف بداوي، علي ماهر، هاني علقم، بدر محاسنة، أنيس المعاني وسماح حجاوي.

وتؤشر لوحات جان مارك نحاس (لبنان) على حالة كابوسية تصور الواقع المأساوي الذي يسود الساحة اللبنانية، لذا يخلو سطح اللوحة من التفاصيل السردية والألوان، ويُكتفى بإشارات رمزية باللونين الأبيض والأسود.

الكابوسية التي يجدها المرء في أعمال نحاس، تتبدى أيضاً في لوحات فتحي عفيفي (مصر)، وفيها يحاول الفنان فضّ بكارة الواقع لاستجلاء عبثيته بأسلوب يقارب السخرية الناقدة والمريرة.

يختط حسين المحسن (السعودية) في لوحاته، أسلوباً تجريدياً حسياً، باشتغاله على خطوط وألوان تتسم بالرهافة والشفافية، محافظاً على بنائية الشكل الإنساني، ومبرزاً، بعمق، حالة من التوتر البصري تنتج عن تلك الأشكال المصغرة التي تنبثق من داخل الشكل الأساسي، بدرجات لونية متقاربة تنساب بعفوية وطلاقة، كأنما هي تختطّ طريقها بمفردها لتباغت البصر.

في الوقت الذي يعتمد فيه متعب أنزو (سورية) على التجريب أسلوباً جديداً في مخاطبة المتلقي، معبّراً عن حالة وجدانية روحية عالية تدفعه لاعتماد الأبيض والأسود لونَين أساسيين في لوحتيه، تعكس تجربة منيف عجاج (سورية) قلقاً روحياً وخوفاً من المجهول، حيث الأشكال المغبشة تتسيد سطح اللوحة، فيما تعتمد التوليفة اللونية على الألوان الحارّة والدرجات اللونية الغامقة لرسم الشكل الأساسي، ثم تعمد إلى الأبيض أو درجاته لصنع هالة مغبشة يسبح الشكل في دواماتها، معبّراً عن معاناة الذات وأسئلتها الوجودية، وهو ما يتكرر أيضاً في لوحة مطيع مراد (سورية).

من جهته، يلتقط عمران يونس (سورية) تفاصيل يومية قد تبدو ليست ذات أهمية، ويشحنها بطاقة تعبيرية، مختاراً لحظة محددة أو لقطة معينة تفصل بين حالتين متنافرتين ومتضادتين

أما لوحات رائد عيسى (فلسطين) فتُعلي من أهمية السطح الملون والخطوط الواضحة والصريحة التي تؤكد حدود الشكل المحمّل بلمسات تراثية عفوية وبسيطة، لكنها ذات مدلولات عميقة وثرية. وتميل لوحتا محمد أحمد الحواجري (فلسطين) إلى الشكل الدائري الذي يرمز للواقع المرعب الذي يعيشه أبناء غزة الذين يبدو خطّ حياتهم اليومية دائرةً، نقطةُ البداية فيها هي نقطة النهاية.

◄ للفنان حسين محسن

◄ للفنان احمد نعواش

◄ للفنان عمران يونس

"سينما جراند"

Mamma mia

بطولة:
ميريل ستريب
آماندا سايفريد

إخراج:
فيليدا لويد

◄ والدة عزباء تدعو ثلاثة رجال لعرس ابنتها معتقدة أن بينهم والدها الحقيقي وتبدأ المغامرة الكوميدية.

"سينما جراند"

The Hunting Party

بطولة:
ريتشارد جير

إخراج :
ريتشارد شيبرد

◄ شاب صحفي متمرس ومصور يجدان نفسيهما في خطر شديد عندما يذهبان إلى البوسنة للبحث عن مجرمي حرب.

"سينما جراند"

The Dark Knight

بطولة:
كريستيان بال
إخراج:
كرستوفر نولان

◄ الجزء الثاني لفيلم "الرجل الوطواط" ومغامرات جديدة.

"سينما جراند"

Meet Dave

بطولة:
إدي مورفي
إخراج:
براين روبنس

◄ يتعرض رجل إلى إصابة إثر وقوع حمم نارية على الأرض، وتؤدي إصابته إلى اكتسابه قوة غريبة.

"سينما جراند"

شو هالأيام

المكان: بلاك أوركيد كافيه
الزمان: كل أحد، خميس وجمعة في رمضان

◄ تحيي فرقة "شو هالأيام" أمسية فنية تتضمن معزوفات شرقية وغربية وذلك في ثلاث حفلات أسبوعية طيلة شهر رمضان.

امسية رمضانية

المكان: المركز الثقافي الملكي
الزمان: الخميس 18 أيلول/سبتمبر

◄ إحياء أمسية رمضانية للمنشد يحيى حوا وفرقته "فرقة مودة الفنية.

كيف أكتب وصية أهلي فوق الغمام

المكان: محترف الرمال
الزمان: الجمعة 19 أيلول/سبتمبر

◄ طائرات ورقية لروح محمود درويش تطير في أربعينيته حاملة أشعاره وصوره. لتكتب وصيته فوق الغمام، يشارك في الفعالية مجموعة كبيرة من الأطفال. وسيكون هنالك أماكن عدة لتطيير الطائرات.

شغف

الشغف... أن تعشق عمل يديك

شغفنا هو طريقنا نحو التميُّز... حماسنا المتواصل لعملنا وإخلاصنا له والجهود المستثمرة في كوادرنا هو ما جعلنا نكسب رضا زبائننا مما أوصل العلامات التجارية التي نمثلها إلى هذا النجام.

شركة توفيق غـرغور وأولاده
T. Gargour & Fils Co.

tgf Since 1928

بالقول والفعل

المركز الرئيسي أبو علندا، هاتف: 962-6-4162410 - مكتب: 962-6-4162548
معرض السيارات شارع المحيط الدولي، هاتف: 962-6-5523110 - مكتب: 962-6-5523133
customercare@gargour.com.jo

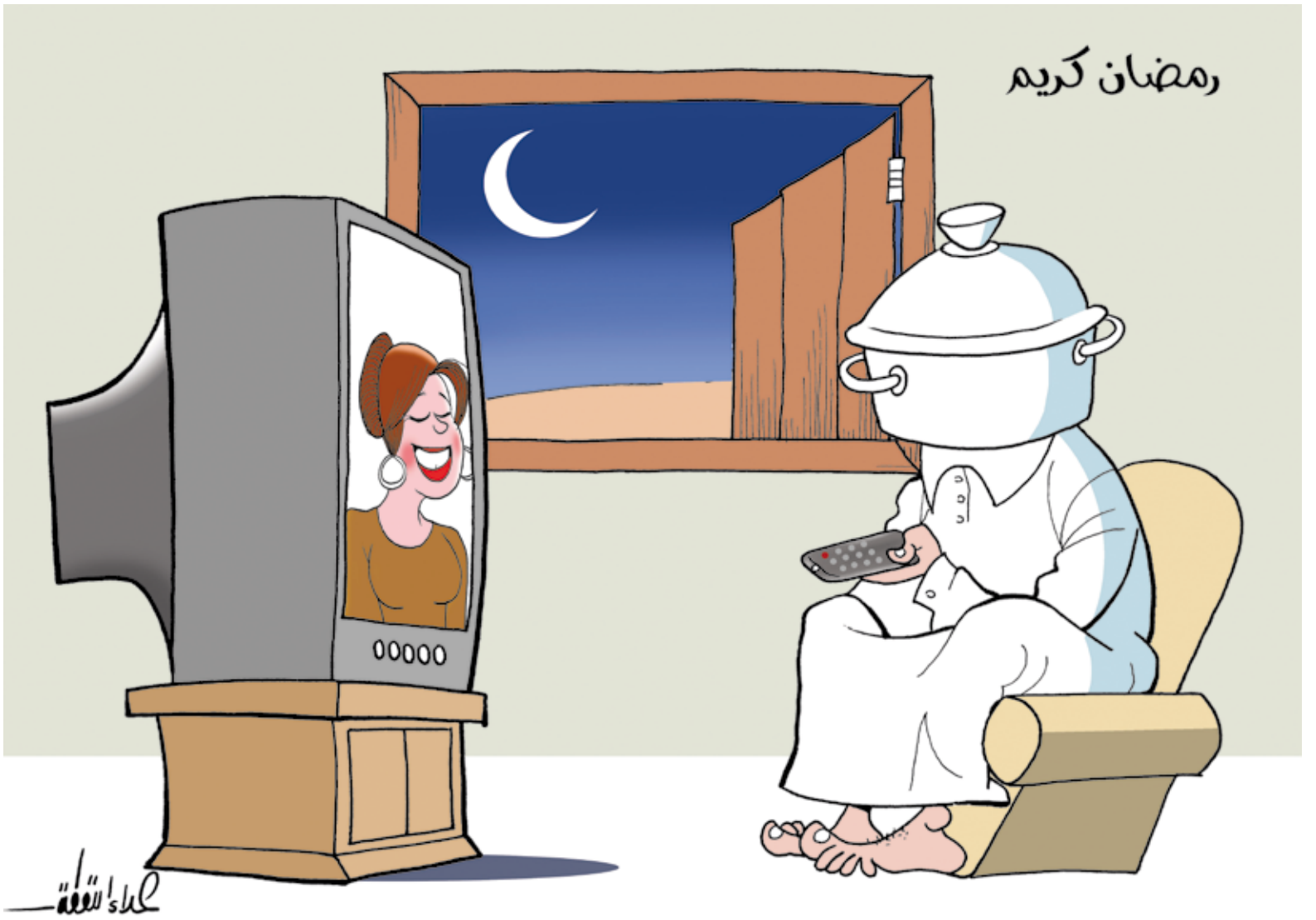

ويأتيك بالأخبار

ريح الشمال

محمود الريماوي

كان زميل قد أحاط قبل أسابيع كاتب هذه السطور بأن أفواجاً من الناس، بلا حصر، يندفعون لتوظيف مدخراتهم وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، في بورصات أجنبية عبر الإنترنت وبوساطة شركات محلية. قال الصديق يومها: إن ريفيين من أبناء قريته في الشمال يبيعون أراضيهم وما تمتلكه النساء من مصاغ ذهبي، وما يمتلكه الرجال من قلابات وتراكتورات للالتحاق ببورصات عالمية.

صحافتنا بما فيها «السّجل» لم تضع هذه الظاهرة قبل انفجارها موضع التأمل. فكيف تأتى لريفيين وغير ريفيين، أن يندفعوا جماعات وفرادى الى هذا الضرب من التسابق على الثراء السريع، وطرحوا عنهم كل خبراتهم المتوارثة والمستجدة، في العمل والجد وأساليب تحسين الأحوال، ولجأوا بدلاً من ذلك الى ما يشبه المقامرة، وانجرفوا الى ما لا يخبرونه وما يجهولونه من أساليب المضاربة؟.

كان الأمر سيصبح أقرب الى المنطق، لو أن آلاف المساهمين، يمموا وجوههم شطر سوق عمان المالي مثلاً، فهم في هذه الحالة بوسعهم السؤال عن الشركات الكبيرة و«القوية»، أو تلك الواعدة ويتخيرون من بينها أهدافاً لاستثماراتهم، فيقتنون أسهماً فيها بأقل قدر من المجازفة، بدل الذهاب الى المجهول، هذا إذا كان لا بد من بيع أرض موروثة عن الأجداد لتحقيق هذه الغاية. (بورصة عمان لا فرع لها في عاصمة الشمال إربد، فاضطر الطامحون للجوء الى بورصات وراء البحار..).

التحولات في المجتمع بلغت هذا المدى، دون علم واهتمام أحد من الدارسين وأهل الاختصاص ومراكز البحث ومنابر الرأي العام، وكذلك النواب حيث ترددت أنباء عن تذمر الأهالي في الشمال من غياب ممثليهم عن هذه القضية..علماً بأن الناس الراشدين ليسوا بحاجة الى مرجعية نيابية لتدبير أمور حياتهم وشؤونهم الخاصة، والتمييز بين ما هو منطقي وخرافي.

قبل عقدين من الزمن وقعت واقعة مشابهة في الكويت سميت بـ«سوق المناخ»، تعلقت بسوق الكويت المالي لا ببورصات أجنبية، وتفجرت في مصر بعد ذلك فضيحة «الريان» وتتعلق بشركة توظيف أموال «حسب الشريعة» وأكل أصحابها مدخرات الغلابى.

غير أن الناس عندنا لديهم من الاعتداد والثقة بالنفس، ورفض التعلم من تجارب الآخرين وحتى الفضول للاطلاع عليها، ما يجعلهم يندفعون للتعلم «من كيسهم» وكما يحدث مع الفتيان حديثي العهد بتجارب الحياة.

لنا أن نتخيل أي مستقبل للبلاد والأجيال الجديدة، مع استشراء قيم اللهاث وراء الثراء السريع، وازدراء العمل والمثابرة، وتمادي الاستخفاف بالإنتاج، وهجرة الزراعة والأرض، والنزوح من الريف، والتقلب الفجائي من الاكتفاء إلى الفقر، ومن العوز الى الثراء..وأية خلخلة اجتماعية وفردية يمكن أن تحدث، ومن هي القوى التي يسعها المسارعة لملء الفجوات الناشئة وعلى طريقتها. وبخاصة أن مناطق الريف باتت مسرحاً لهذه التحولات الدراماتيكية، ولم يعد الأمر مقتصراً على المدن فقط.

مع ذلك هناك من يستخف بهذه التحولات ويقفز عنها، باسم الخوض في القضايا «الكبيرة والوطنية»، وكأن الأوطان يمكن أن تزدهر والأهداف الوطنية يمكن أن تتحقق، فيما الأزمات «البنيوية» تعصف بسلوك وقيم الأفراد وبنسيج الجماعات.

الاستثناء في قبولات الطلاب موضع تساؤل

أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات الأردنية، والقائمة الرسمية التي خرجت من لجنة تنسيق القبول الموحد، وما تبعها من قوائم أخرى مثل: المكرمة الملكية لأبناء العاملين في القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وأبناء المعلمين، وأبناء المخيمات، وقوائم النقابات، وأبناء العاملين في الجامعات، وأبناء المناطق الأقل حظاً، وقائمة المحافظات، وأبناء المغتربين.. هذه القوائم المتشابكة حملت النائب عزام الهنيدي، على توجيه سؤال للحكومة تضمن طلب إجابته عن أعداد جميع الطلبة في تلك القوائم. الهنيدي حث وزير التعليم العالي والبحث العلمي عمر شديفات تزويده بتلك الأعداد، وتحديداً الطلبة المقبولين ضمن فئات الاستثناءات. الطلب تضمن أيضاً تزويد النائب بأعداد الطلبة المقبولين على البرامج الموازية في الجامعات.

الضغوط تجبر "العدل" فتح دورة قضائية لـ11 طالباً

الضغوط التي مورست على وزارة العدل، أجبرتها، وللمرة الثانية، على عقد دورة في المعهد القضائي على أمل تمكين 11 طالباً من الالتحاق بالسلك القضائي بعد تجاوزهم معدل الـ 60 بالمئة. وزير العدل أيمن عودة أكد أن الدورة الجديدة ستستمر لمدة 3 أشهر وقد بدأت نهاية آب/أغسطس المنصرم. الطلاب الـ11 يشكلون آخر دفعة من أصل 37 طالباً وطالبة تم إلحاقهم بالمعهد، للاشتراك بدورة مدتها تسعة شهور على فصلين دراسيين، على أساس أن يتم تنسيب من ينجح بتقدير جيد جداً للعمل في السلك القضائي. الطلبة الـ37 أجروا جميعاً مسابقة قضائية قبل التحاقهم بالمعهد، وحصل معظمهم على علامة تتراوح بين 50 بالمئة إلى 60 بالمئة. وزير العدل، أيمن عودة نسب للتعيين في السلك القضائي كل من حاز على تقدير جيد جدا وعلى علامة 60 بالمئة فأكثر في المسابقة القضائية. نتيجة للضغوط التي مارستها المجموعة المتبقية وهم الطلاب الـ 11 تم التنسيب بإلحاقهم في دورة جديدة، على أمل حصولهم على أكثر من 60 بالمئة.

النواب يستعدون لانتخابات مكتبهم الدائم

الكتل النيابية الأربع في مجلس النواب شكلت لجان متابعة، للتوصل لاتفاق على عضوية المكتب الدائم للمجلس. الكتل شكلت لجاناً للاتفاق مع الكتل الأخرى والتباحث معها حول آلية الاتفاق، المعلومات تشير إلى أن كتلة الإخاء والكتلة الوطنية الوليدة تسعيان للتوصل لاتفاق بينهما، يتم بموجبه دعم مرشحي كل منهما في انتخابات المكتب الدائم واللجان النيابية. كتلة الإخاء تضم 19 نائباً، فيما تضم الكتلة الوطنية 8 نواب. أما الكتلة الثالثة في المجلس وهي كتلة نواب حزب جبهة العمل الإسلامي فتضم 6 نواب، العدد الأكبر من النواب في جعبة كتلة التيار الوطني بقوام 56 نائباً، أي بزيادة نائب واحد عن نصف أعضاء المجلس. هذا الرقم تسعى كتل عدة من أجل تقليصه من خلال استقطاب نواب غاضبين من كتلة التيار وضمهم إلى كتلهم، وذلك لضمان عدم وصول "التيار" إلى النصف.

... المجالي وأبو يامين والجمعاني لرئاسة النواب

في السياق النيابي ذاته واصل نواب جس نبض زملاء لهم، لجهة الترشح لموقع الرئيس أو النائب الأول في الدورة المقبلة. النائب فلك الجمعاني تعتزم خوض معركة رئاسة المجلس في الدورة المقبلة كما فعلت في الدورة الأولى، والنائب عن كتلة الإخاء الوطني مبارك أبو يامين، يسعى لخوض الانتخابات هو الآخر، في حال نال مباركة كتلته. أما النائب الأوفر حظا في الفوز برئاسة المجلس فهو، عبد الهادي المجالي، الذي سيتم تسميته منن قبل التيار الوطني مرشح إجماع التيار لخوض انتخابات الرئاسة. موقع النائب الأول للرئيس يحظى بعدد متزايد من الطامحين في الوصول إليه، إذ إن اثنين من أعضاء كتلة التيار الوطني هما: عبد اللّه الجازي، ومنير صوبر، يطمحان في الترشح للموقع، الذي بات قبلة أنظار نواب آخرين من أمثال: حازم الناصر، وممدوح العبادي.. كما تأمل النائب ناريمان الروسان الوصول إلى موقع النائب الثاني لرئيس المجلس، و"تطليق" دور المساعدة الذي لازمها من البرلمان الرابع عشر.

اليوميات اتكأت على "بترا" في قضية خلل الطائرة السعودية

تعطل الملاحة الجوية في مطار الملكة علياء الدولي لمدة ساعتين جراء مشكلة فنية تعرضت لها إحدى طائرات الخطوط الجوية السعودية، لم يكن خبراً ذا قيمة بالنسبة لليوميات التي اتكأت في تغطيتها على "بترا" وما ذكرته حول الموضوع، دون أن تقوم الصحف بمتابعة الخبر ومعرفة حجم الضرر والبحث عن الأسباب والمسببات التي أدت إليه، والخسائر جراء ذلك. الصحف اليومية أبرزت الخبر في صفحاتها الأولى في اليوم الثاني، ونقلت تصريحات رئيس هيئة تنظيم الطيران المدني، سليمان عبيدات بأن «قائد الطائرة التابعة للخطوط الجوية السعودية قرر إلغاء عملية الإقلاع وهو على مدرج مطار الملكة علياء الدولي لأسباب فنية تتعلق بتلف في إطارات الطائرة». الصحف اكتفت بالتفسيرات الرسمية وبثت خبر "بترا" كما أوردته. وحدها يومية «الدستور» حاولت أن تضيف على الخبر بعض المعلومات، بيد أن الإضافات كانت محدودة. وكانت هيئة تنظيم الطيران المدني أعلنت تحويل مسار رحلات كانت متجهة إلى مطار الملكة علياء الدولي إلى مطار عمان المدني في ماركا، إثر خلل فني في طائرة سعودية حال دون إقلاعها من مطار «الملكة علياء».